مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٠٩٦**

الاثنين، ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	الأمير زيد بن رعد زيد الحسين	(الأردن)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأرجنتين	السيد إيستريم
	أستراليا	السيد كوينلان
	تشاد	السيد شريف
	جمهورية كوريا	السيد تشو تاي - يول
	رواندا	السيد نيبيشاكا
	شيلي	السيد إيراسوريس
	الصين	السيد ليو جياي
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيد أسيلبورن
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

الرئيس: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل أوكرانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأود تذكير جميع المتكلمين بأن مدة الإدلاء بالبيانات ينبغي ألا تتجاوز أربع دقائق كحد أقصى وذلك حتى يتسنى للمجلس أن ينجز عمله بسرعة. ويُرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتفضل بتعميم النصوص مطبوعة والإدلاء بنسخة مقتضبة عند التكلم في القاعة.

وأعطي الآن الكلمة لممثل لبنان.

السيد سلام (لبنان): اسمحوا لي أولا أن أهنئ الأردن الشقيق على رئاسته لمجلس الأمن لهذا الشهر. كما أود أن أثني على العمل الذي قامت به البعثة الدائمة لفرنسا في قيادتها للمجلس خلال شهر كانون الأول/ديسمبر

(تكلم بالإنكليزية)

في تموز/يوليه الماضي، عندما تكلمنا أمام هذا المجلس، أثنينا على جهود وزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري من أجل استئناف المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين على أمل أن تؤدي إلى تحقيق السلام العادل والدائم، والذي نرى أنه لا يمكن إلا أن يقوم على مبادئ وقواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومرجعية مدريد ومبادرة السلام العربية. غير أننا قلنا أيضا – وأعتذر للاقتباس من بياننا:

”ومع ذلك، اسمحوا لنا بأن نقولها بصوت عال وواضح: إن الخطر الرئيسي الذي تواجهه هذه المفاوضات هو استمرار الإجراءات الإسرائيلية الاستفزازية التي من شأنها تقويض المفاوضات. ولحماية المفاوضات، لا بد من وقف هذه الإجراءات بالكامل. ومن الواضح أنه لا مثال أفضل على هذه الإجراءات من أعمال التشييد بلا هوادة في الأشهر الماضية للمستوطنات الإسرائيلية بمعدل غير مسبوق، ناهيك عن الموافقة على بناء وحدات استيطانية جديدة“ (S/PV.7007، صفحة ٤١).

وفي تشرين الأول/أكتوبر، قمنا بدق ناقوس الخطر من جديد، حيث لفتنا انتباه المجلس مرة أخرى إلى خطر أنشطة الاستيطان الإسرائيلية المستمرة بلا هوادة على آفاق المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ودعونا المجلس إلى إدانتها بأشد العبارات (انظر S/PV.7047). وبينما ظل المجلس صامتا، أمكن بوضوح سماع هدير الجرافات الإسرائيلية، وهي تدمر المنازل الفلسطينية في القدس وتقتلع أشجار الزيتون في الضفة الغربية لتمهيد الطريق لبناء مزيد من المستوطنات.

وكما ذُكر آنفا، فقد أعلنت السلطات الإسرائيلية في وقت سابق من هذا الشهر عن نيتها بناء ١ ٤٠٠ وحدة سكنية في الأراضي المحتلة.

ونحن على يقين بأنكم، سيدي الرئيس، تدركون بأننا في مفترق طرق تاريخي. وأقل ما يمكن أن نقوله هو أن مستقبل المفاوضات قد عُرِّضَ للخطر على نحو لا شك فيه جراء استمرار النشاط الاستيطاني. وصمت المجلس لا يخدم قضية السلام. وللحفاظ على آفاق السلام في هذا الجزء من العالم، يجب على المجلس أن يُسمِعَ صوته. ومن أجل السلام، نحضه على تخاذ إجراء دون تأخير.

وأود الآن أن أنتقل إلى تحد آخر يواجه المجلس. ففي الأسبوع الماضي، في ١٥ كانون الثاني/يناير، أثناء المؤتمر الدولي الإنساني الثاني لإعلان التبرعات من أجل سوريا، الذي استضافته حكومة الكويت، كانت الأرقام غنية عن البيان فيما يتعلق بهول المأساة السورية – أكثر من ١٢٠ ٠٠٠ من القتلى، بمن فيهم ١١ ٠٠٠ من الأطفال؛ و ٩,٦ ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية؛ و ٦,٥ ملايين من الأشخاص المشردين داخليا؛ و ٢,٢ مليون من اللاجئين في البلدان المجاورة. إنها

كارثة إنسانية لم يسبق لها مثيل في التاريخ الحديث. ويشيد لبنان بالتبرعات السخية التي أُعلِنَ عنها خلال المؤتمر، وسيعمل بصورة وثيقة مع مجتمع المانحين بغية التخفيف من معاناة اللاجئين والمجتمعات المحلية التي تستضيفهم.

وبينما يتواصل الصراع في سوريا، فإن تدفق اللاجئين إلى لبنان يتواصل بدون انقطاع بمعدل يبلغ ٣ ٠٠٠ لاجىء كل يوم. وقبل بضعة أشهر، تجاوز عدد اللاجئين مليون لاجىء، أي ما يعادل ربع سكان بلدي تقريبا. ومن الواضح أن ذلك الأمر بات يتخذ بعدا وجوديا في لبنان، وهو أصغر بلد من البلدان المستضيفة لكنه يحتوي على أكبر عدد من اللاجئين، سواء من حيث سكان تلك البلدان أو من حيث من حيث القيم المطلقة،

يجب إنهاء معاناة السوريين في سوريا ووقف تدفق اللاجئين السوريين. وقد حان الوقت لكي يضطلع المجتمع الدولي بمسؤولياته الإنسانية ويقف وقفة رجل واحد بغية كفالة الممرات الإنسانية لإيصال المعونة إلى سوريا وإنشاء مخيمات داخل سوريا وعلى حدودها. ويمكن أن يسمح ذلك بعودة اللاجئين السوريين من البلدان المستضيفة إلى دولتهم بكرامة وعلى نحو تدريجي. ولكل الذين قد يعتقدون أن ذلك النهج غير واقعي، أود أن أقول ما يلي. لقد قام لبنان، إدراكا منه لمسؤولياته الإنسانية وواجباته القانونية، بإبقاء حدوده مفتوحة في وجه جميع الهاربين من فظائع العنف والدمار في سوريا، وسيظل يفعل ذلك. ومن غير الواقعي هنا ألا نعترف بأن لبنان لم يعد بمقدوره أن يواجه بمفرده الضغوط والأعباء الناجمة عن تلك الحالة.

وعلاوة على ذلك/بما أن المجلس نجح في أن يتخذ بصورة إجماعية القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) بشأن إزالة الأسلحة الكيميائية في سوريا، أَمِنْ من غير الواقعي أن نأمل أنه لا يزال قادرا على إبداء التزام مماثل بشأن التصدي للحالة الإنسانية هناك؟ والأهم من ذلك، وعشية الموعد المقرر لعقد مؤتمر جنيف الثاني بشأن سوريا، أَمِنْ من غير الواقعي أن نأمل أيضا أن تتجدد تلك القيادة الدولية ذاتها من أجل التنفيذ الكامل لبيان جنيف الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٢ وخطة عملها (S/2012/522، المرفق) بغية الإسهام في تلبية تطلعات الشعب السوري وإنهاء محنته المتواصلة؟

وعلى الرغم من جميع التحديات التي تواجه بلدي، فإن لبنان لا يزال ملتزما بالتنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ويؤكد ضرورة أن يتصرف المجلس بسرعة من أجل الوقف الفوري للانتهاكات الإسرائيلية المنهجية لسيادة لبنان براً وجواً وبحراً. وقد ظل وفد بلدي يوافي المجلس بالمعلومات عن تلك الانتهاكات، وطلب بأن تُعَمَّمَ رسائله بذلك الشأن بوصفها وثائق رسمية للأمم المتحدة.

وآخر رسالة من تلك الرسائل مؤرخة ٩ كانون الثاني/يناير، عندما قدمنا شكوى ضد إسرائيل بسبب شنها حربا إلكترونية على لبنان. وأخبرنا رئيس مجلس الأمن بأن إسرائيل زادت عدد المواقع والأبراج والهوائيات وغيرها من أجهزة الرصد والتجسس والمراقبة التي نصبت على طول الحدود اللبنانية. ونناشد المجلس أن يضطلع بمسؤولياته عن صون السلم والأمن من خلال التنديد بهذه الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي واتخاذ التدابير اللازمة لوقفها.

وقد تعرض بلدي مؤخرا لعدد من الهجمات الإرهابية، من استهداف السفارة الإيرانية إلى اغتيال الوزير محمد شطح، والسيارة المفخخة في الضاحية الجنوبية في بيروت والهجوم على بلدة الهرمل. وندد المجلس مرارا وتكرارا بتلك الهجمات مُؤكداً على ضرورة تقديم مقترفيها إلى العدالة. ويعرب لبنان عن بالغ تقديره لدعم المجلس المتواصل لاستقراره وأمنه.

وعلاوة على ذلك، رحب المجلس في الأسبوع الماضي ببدء إجراءات المحاكمات في المحكمة الخاصة للبنان، مُشدداً على الأهمية البالغة لمكافحة الإفلات من العقاب من أجل

تعزيز الاستقرار والأمن في لبنان على الأجل الطويل. وقد قال رئيس جمهورية لبنان، العماد ميشيل سليمان، من جانبه، أن بدء المحاكمات خطوة ثابتة صوب الكشف عن الحقيقة بشأن اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، ستكفل عدم تفكير الجناة بأنه بإمكانهم الهروب من العدالة.

وأخيرا، لقد استند إطلاق مجموعة الدعم الدولية للبنان في أيلول/سبتمبر إلى التوافق في الآراء المعرب عنه في البيان الرئاسي الذي اعتمده المجلس في تموز/يوليه (S/PRST/2013/9)، والذي أكد على ”على ضرورة تقديم دعم دولي منسق قوي إلى لبنان لمساعدته على مواصلة مواجهة التحديات الراهنة المتعددة التي تتهدد أمنه واستقراره“. وفي ذلك الصدد، شددت المجموعة أيضا على أهمية سياسة لبنان المتمثلة في النأي بالنفس، وإعلان بعبدا الصادر في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

واليوم أكثر من أي وقت مضى، لا بد من تقديم هذا الدعم لمساعدة على حماية لبنان من تداعيات الأزمة السورية، وحى لا يتحول بلدي مجددا إلى ميدان معركة للتناحر الإقليمي والحروب بالوكالة.

الرئيس: أعكي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد خليل (مصر) سيدي الرئيس، أود في البداية أن أهنئ المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة على الانضمام إلى مجلس الأمن وعلى تولي رئاسة المجلس باقتدار منذ بدء مشاركتها في أعماله. كذلك أهنئ أيضا تشاد، ونيجيريا، وليتوانيا وشيلي على انضمامها إلى المجلس. كما أشكر الأمين العام على عرضه هذا الصباح. وأوكد دعم مصر لما سيتضمنه بيان إيران بالنيابة عن حركة عدم الانحياز وبيان جيبوتي بالنيابة عن المجموعة الإسلامية.

إن استمرار قضية فلسطين دون حل رغم جهود المجتمع الدولي ومجلس الأمن منذ تأسيس الأمم المتحدة، إنما يؤكد استمرار تبعات هذه القضية على الشعب الفلسطيني، وعلى جميع دول المنطقة وعلى السلم والأمن الدوليين. من ابرز مظاهر ذلك ما يحدث الآن في مخيم اليرموك في سوريا حيث يموت لاجئون فلسطينيون من الجوع في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. وينطبق هذا أيضا على غزة التي ما زال أهلها يتعرضون إلى حصار غير قانوني جائر. كما ينطبق هذا على إسرائيل التي تشعر بأن أمنها عرضة للتهديد على الدوام، رغم ما تمتلكه من أسلحة دمار شامل، ورغم تفوقها النوعي في الأسلحة التقليدية ووسائل إيصالها.

إن الأشهر الثلاثة الماضية شهدت تطورات متلاحقة تعكس بوضوح المرحلة الحرجة التي وصلت إليها القضية الفلسطينية. من بين تلك التطورات، أولا، استمرار الالتزام الأمريكي الذي لا يعرف الكلل بمساعدة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي على التوصل إلى اتفاق، وتواتر زيارات وزير خارجية الولايات المتحدة إلى المنطقة خلال فترة قصيرة من أجل ذلك. الأمر الذي نسانده بقوة، ونتطلع إلى أن يؤدي إلى حل عادل يضمن إنشاء دولة فلسطينية، كاملة السيادة والاستقلال، عاصمتها القدس الشريف على كل الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، تعيش في أمن وسلام مع دولة إسرائيل.

ثانيا، استمرت تصريحات كبار المسؤولين الرسميين الإسرائيليين التي تشكك في حل الدولتين، وتشكك في وجود شريك حقيقي للسلام، في الوقت الذي يطرح فيه هؤلاء المسؤولون قضايا جديدة تُعَقّد من إمكانية التوصل إلى اتفاق. ومن ذلك تصريحات رئيس الوزراء بعدم الاستعداد لقبول أي إشارة للقدس في مشروع الاتفاق الإطاري، والتمسك بإقرار يهودية الدولة، وبإبقاء المزيد من الكتل الاستيطانية غير الشرعية تحت السيادة الإسرائيلية. من ذلك أيضا خطة وزير الخارجية بشأن تبادل ونقل السكان إلى جانب تبادل الأراضي، وانتقادات وزير الدفاع للخطة الأمنية التي طرحتها الولايات

المتحدة، والمطالبة ببقاء قوات إسرائيلية في غور الأردن لدواعٍ أمنية، رغم أن رئيس الموساد السابق أكد أن التواجد في غورً الأردن قضية سياسية، غير أساسية لأمن إسرائيلي.

ثالثا، تم الإفراج عن الدفعة الثالثة من الأسرى الفلسطينيين، وهذا تطور محمود، لكن تلا ذلك طرح مناقصات لبناء آلاف الوحدات السكنية في مستوطنات القدس والضفة الغربية. قامت فرنسا والمملكة المتحدة، وإسبانيا، وإيطاليا باستدعاء سفراء إسرائيل لإبلاغهم بأن هذه الإجراءات لا تساعد على إنجاح المفاوضات. لكن حكومة إسرائيل تجاهلت تلك الرسالة وقامت باستدعاء سفراء هذه الدول بدورها للاحتجاج على حرصها على تطبيق القانون الدولي وقرارات هذا المجلس. إن مصر تتطلع لأن يتخذ مجلس الأمن الإجراءات اللازمة لوقف هذا التخريب المتعمد لفرص الحل السلمي. ونتطلع إلى تنفيذ الاتحاد الأوروبي لقراراته ذات الصلة بوقف التعامل مع المستوطنات. ونساند قرار شركة فيتنس الهولندية للمياه بتعليق أعمالها مع شركة المياه الإسرائيلية بسبب نشاط الشركة في المستوطنات، كما نؤيد قرار صندوق المعاشات التقاعدية الهولندي سحب استثماراته من البنوك الإسرائيلية التي تمول أنشطة الاستيطان.

رابعا، استمر تعرض الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وفي المسجد الأقصى لهجمات المستوطنين، ولقمع القوات الإسرائيلية. واستمرت الغارات الانتقامية على غزة. أسفر ذلك عن سقوط قتلى وجرح آخرين. واستمرت في المقابل، حوادث اطلاق الصواريخ داخل الأراضي الإسرائيلية وإن لم تسفر عن وقوع قتلى أو مصابين. كما استمرت احتجاجات ومظاهرات الفلسطينيين ضد الاحتلال. باختصار استمرت الضغوط على الفلسطينيين للتنازل عن حقوق أقرها القانون الدولي، واعتمدتها قرارات الجمعية العامة لمجلس الأمن مقابل وعود بتخفيف إسرائيل لمعدل انتهاك تلك الحقوق.

إن أحداث الأشهر الثلاثة الماضية توضح أنه إذا كان أمن فلسطين لن يتحقق من دون ضمان أمن إسرائيل، فإن أمن إسرائيل بدوره لن يتحقق على حساب أمن فلسطين، إن الأمن لا يتجزأ، إن الأمن لن يتحقق إلا من خلال السلام القائم على احترام حق الآخرين في الوجود واحترام حقهم كذلك في فرصة عادلة للحياة. أملنا في أن تسفر الجهود الأمريكية عن حل يحقق المتطلبات الأساسية للسلام المستدام الذي يقوم على تحقيق المصالح المشتركة، وليس على معادلة صفرية النتيجة.

انتقل الآن إلى الوضع في سوريا الذي يفرض نفسه علينا جميعا. أوكد هنا على ضرورة الحل السياسي من خلال الحوار. إن مصر تساند جهود الأمين العام والمبعوث المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية، الأخضر الإبراهيمي، بالتعاون مع روسيا والولايات المتحدة لعقد مؤتمر جنيف – ٢، ونحيي قرار المعارضة الشجاع بالمشاركة في الاجتماعات، وندعو الحكومة والمعارضة إلى المشاركة بجدية في ذلك للتوصل إلى الترتيبات اللازمة لمرحلة انتقالية تضمن الحفاظ على الوحدة الإقليمية والتماسك المجتمعي لسوريا وذلك تنفيذا لبيان مؤتمر جنيف الأولي (S/2012/523، المرفق) الذي أقره مجلس الأمن. ونؤكد في نفس الوقت أن ما يحدث في سوريا الآن لا يجب أن يحول اهتمام المجلس عن تنفيذ قراراته الملزمة بشأن بطلان احتلال إسرائيل للجولان السوري وضرورة انسحابها من الجولان ومن جميع الأراضي العربية المحتلة.

في الختام، أود أن اثني على جهود أنجيلا كين، وكيلة الأمين العام لشؤون نزع السلاح، وسيغريد كاج الممثلة الخاصة المكلفة بتنفيذ التفاهم المتعلق بالأسلحة الكيميائية السورية. لقد اكتفى مجلس الأمن في السابق بالتنفيذ الجزئي للقرار ٦٨٧ (١٩٩١) بشأن نزع أسلحة العراق، وتقاعس عن تنفيذ الفقرة ١٤ التي اعتبرت أن هذه الخطوة يجب أن تؤدي إلى إخلاء الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل حتى شهدنا استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا في آب/أغسطس

الماضي ليسارع الجميع إلى التفاهم على تدمير هذه الأسلحة. فهل علينا أن ننتظر تكرار مثل هذه المأساة قبل أن يتعامل المجتمع الدولي بالجدية المطلوبة، ومن دون أي تمييز، مع مخاطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط؟ لقد أودعت جميع الدول العربية مؤخرا رسائل لدى الأمين العام تؤكد فيها التزامها من جديد بإخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وذلك استجابة للمبادرة التي أطلقتها مصر خلال الجزء الرفيع المستوى من دورة الجمعية العامة في ٢٨ أيلول/سبتمبر. نطالب بقية دول المنطقة والدول الخمس الدائمة العضوية الاستجابة لهذه المبادرة. كما نطلب إلى الأمين العام والدول المودع لديها معاهدة عدم الانتشار مضاعفة الجهود لعقد المؤتمر المؤجل لإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل بأسرع وقت ممكن لكي يتسنى لنا القضاء نهائيا على احتمال استخدام هذه الأسلحة، ونضمن للأجيال المقبلة منطقة مستقرة خالية من مقومات الدمار.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أتقدم إليكم بخالص التهنئة على توليكم مهام رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنيا لكم التوفيق والنجاح. كما يسرني أن أهنئ المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة على عضويتها في المجلس، وكذلك بقية الدول التي انضمت إلى المجلس، مؤكدا دعم بلادي المطلق لكم واستعدادنا لتقديم كل عون ممكن لكم في سبيل إنجاح مهمتكم. وأود أيضا أن أشكركم على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط. وأعرب عن تأييد بلادي للبيانات التي أدلى بها المتكلمون باسم جامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، وحركة عدم الانحياز.

أود في البداية الترحيب بانطلاق سنة ٢٠١٤ بوصفها السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني. هذه الخطوة التي تعبر بوضوح عما يمليه الضمير الإنساني والإرادة الدولية من تعاطف وإقرار لاستحقاقات العدل والإنصاف للشعب الفلسطيني. تلك الاستحقاقات التي حُرموا منها على مدى أكثر من ستة عقود وأصبحت الآن مطية لمداولات ومفاوضات، بينما تستمر إسرائيل في القضاء على ما تبقى من آمال في تحقيق سلام شامل وعادل، ينهي الاحتلال ويزف ولادة دولة فلسطين المستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف.

إن الشعوب المحبة للسلام ما زالت متمسكة بالأمل في أن يترجم التضامن مع الشعب الفلسطيني إلى واقع ملموس يعيشه الفلسطينيون أمنا وحرية وسلاما محققين بذلك قرارات مجلسكم الموقر التي لا تزال، مع شديد الأسف، تستباح من قبل قوى الاحتلال الإسرائيلي من دون أدنى خوف من رادع أو عقوبة.

هل لنا ونحن نستقبل عامنا هذا أن نتذكر الآمال التي عقدت مع حلول العام الماضي ٢٠١٣ والجهود التي بُذلت لانعاش دورة المفاوضات وأعادتها إلى الحياة بغرض الوصول إلى حل عادل نهائي للقضية الفلسطينية. رغم كل الزخم والجهود والترقب، لا تزال إسرائيل ماضية في استهتارها بإرادة المجتمع الدولي واستخفافها بكل القرارات الدولية، بما فيها تلك التي صدرت عن مجلسكم.

وها نحن نرى التوسع في إنشاء المستوطنات المخالفة للقانون الدولي، ونلمس تدهور الحالة في الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشريف المحتلة، والاستمرار في العقاب الجماعي ضد الشعب الفلسطيني وفي فرض الحصار على غزة.

وبينما تطلق قوة الاحتلال سراح بعض الأسرى الفلسطينيين، إلا أنها تعتقل في الوقت ذاته المئات، بمن فيهم فتية تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ و ١٨ سنة، فضلا عما يقوم به المستوطنون من اعتداءات متتالية ضد أبناء الشعب الفلسطيني. ويف خضم ذلك كله، يترآى للبعض أن يتهم الضحية ليبرئ الجاني ويخليه من مسؤوليته، أو ليساوي بين الضحية والجلاد في تلك المسؤولية.

إن السياسات التعسفية من قبل قوة الاحتلال أدت إلى حرمان الشعب الفلسطيني من أبسط حقوقه في العيش بحرية وكرامة، ومن فرصته في إعادة البناء. وإن أي محاولة لتحميل الشعب الفلسطيني مسؤولية ما ينتج عن ذلك من زيادة حالة التوتر، وخلق حجج واهية للاستمرار في سياسة الحصار والتمهيد للمزيد من الاعتداءات، أمر غير مقبول وينبغي ألا ينساق أحد خلف هذا التلاعب بالحقيقة. الاحتلال هو جوهر القضية ومحورها الأساسي، وبانحلاله تتحقق العدالة ويستقر السلام وينعم الجميع بالأمن والاستقرار.

إن المملكة العربية السعودية، باعتبارها راعية للمقدسات الإسلامية، تستنكر بشدة الاعتداءات المستمرة والأعمال التحريضية في الحرم الشريف والمسجد الأقصى. وتدين كل ما من شأنه أن يغير من الهوية التاريخية والدينية والوضع القانوني للأماكن المقدسة. وتطالب بالوقف الفوري لكل الأعمال التي تؤدي إلى إحداث تغيير ديمغرافي لمدينة القدس الشرقية، بما في ذلك حملة المستوطنات، وهدم المنازل الفلسطينية، ونزع حقوق إقامة المواطنين الفلسطينيين وطردهم بشكل إجباري ومخالف للقانون الإنساني الدولي. ويستنكر وفد بلدي ما أعلنت عنه سلطات الاحتلال من بناء ١ ٤٠٠ وحدة سكنية بمستوطنات شرق القدس المحتلة وفي أماكن أخرى من المناطق الفلسطينية المحتلة، بما فيها خطط للبناء في جنوب القدس تقطع التواصل التاريخي بين مدينة القدس ومنطقة بيت لحم.

هل يشهد عام ٢٠١٤ لحظة الصدق المنشودة لتحقيق حل الدولتين؟ إسمحوا لي أن أذكركم بما ورد في الإفادة الأخيرة للمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد روبرت سيري، لمجلسكم الموقر، بأن الاستمرار في أنشطة المستوطنات لا يمكن أن يتوافق مع هدف حل الدولتين. وما ورد أيضا عن وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد جيفري فيلتمان، الذي أنذر بأن الأمور قد تعقدت أمام مسار المفاوضات بسبب استمرار إسرائيل في إعلانها بناء المستوطنات، وتأكيده أن الأمم المتحدة لا ترى أنه بالإمكان الجمع بين التوسع الاستيطاني وحل الدولتين، وأنه دون الوصول إلى حل سريع، فقد يصبح حل الدولتين مستحيلا. ومن ثم، دعونا نستمع إلى ورد في المقابل عن رئيس وزراء إسرائيل في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، حين قال ”لن نتوقف ولو لحظة عن تنمية المشروع الاستيطاني“.

إن المملكة العربية السعودية تؤكد على ما ورد عن جامعة الدول العربية في قرارها ٧٧١٩ الصادر في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، الذي تضمن التأكيد على التمسك بمبادرة السلام العربية، وتحميل الحكومة الإسرائيلية مسؤولية إعاقة تحقيق السلام، ومطالبة الولايات المتحدة بصفتها راعية مفاوضات السلام الجارية وبقية الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، بإلزام الحكومة الإسرائيلية بوقف الأنشطة الإستيطانية ورفع الحصار بشكل كامل عن قطاع غزة. ويؤكد وفد بلدي أن تحقيق التسوية النهائية لقضايا الوضع الدائم كافة، بما فيها قضايا القدس والحدود واللاجئين والأمن والمياه، يجب أن يكون منسجما ومتسقا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وغير مناف لما يكفله القانون الدولي من حقوق. فنحن لا نقبل بسيادة منقوصة على أي جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في منطقة غور الأردن. كما نطالب بضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجولان العربي السوري المحتل ومزارع شبعا وبقية الأراضي اللبنانية المحتلة.

إن أي اتفاق لا يكون شاملا ومبنيا على أسس العدالة والإنصاف، يعرض المفاوضات إلى الإخفاق والدخول في دائرة مفرغة. لقد سمعنا دوما أن القرارات الحاسمة التي تتطلبها عملية السلام تستوجب قدرا كبيرا من الشجاعة من قبل القادة وصانعي القرار. ونحن نذكر هنا أن ذلك لا ينطبق على طرف دون آخر، وإنما ينطبق أيضا على الراعي لعملية السلام. ولا يجوز أبدا أن يسمح المجتمع الدولي بتقويض قرارات مجلسكم الموقر وممارسة الاستقواء للوصول إلى نتائج واهية يمليها الشأن الداخلي

ومصالح قصيرة النظر وتنهزم فيها الإرادة الدولية وما يمليه الضمير الإنساني. إن وفد بلدي يدعو إلى القيادة الشُجاعة التي تدعو لنيل الحقوق وعدم التحايل على القانون والشرعية الدولية. فقط عندما يتحقق العدل والإنصاف، يتحقق السلم والأمن.

لقد أصبح الوضع في سوريا الشقيقة أكبر مأساة إنسانية يشهدها هذا القرن، حيث تستمر السلطات السورية في تعريض شعبها لأقسى حملات الإبادة مُستخدمةً كل أنواع الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، بما فيها الأسلحة الكيميائية، والقصف العشوائي، وصواريخ سكود، والبراميل المتفجرة. إننا أمام نظام قد ناصب شعبه العداء، وعلى المجتمع الدولي أن يبادر إلى حماية هذا الشعب.

لقد استمعنا ببالغ الأسى لشهود عيان من السوريين أتوا إلى الأمم المتحدة ومجلسكم هذا لتُسمَعَ أصواتهم، وليكشفوا عن الإرهاب الحقيقي الذي يُمَارَسُ ضدهم من حرب الجوع أو الركوع والتفنن في الإذلال وإشعال الفتنة وزرع الأحقاد بين أبناء الشعب الواحد. ووصفوا لنا كيف بلغ الحال بالناس أن صاروا يموتون جوعا في ريف دمشق والحسكة والمعظمية ومخيم اليرموك الذي يحتوي على أكثر من ٠٠٠ ٢٠ لاجىء فلسطيني مُحَاصَر. يتساءل هؤلاء الضحايا ونتساءل معهم كيف لمجلسكم الموقر أن يعجز حتى عن إصدار بيان يندد بهذه الانتهاكات الجسيمة ضد حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وأبسط معايير الإنسانية؟

إن وفد بلدي يؤكد على ضرورة خروج كل المقاتلين الأجانب من الأراضي السورية. وإن انتشار الجماعات المسلحة الأجنبية أمر بالغ الخطورة. كما يحمل وفد بلدي المجتمع الدولي وعر رأسه الدول التي لها علاقة مؤثرة بالنظام السوري، مسؤولية الضغط عليه لإيقاف القتل والمجازر البشعة والجرائم ضد الإنسانية التي ما فتىء يرتكبها على مدار الثلاث سنوات الماضية.

إن وفد بلدي يثمن المساعي الحثيثة التي تقوم بها أجهزة الأمم المتحدة في سبيل إيصال المساعدات الإنسانية إلى الشعب السوري دون قيد أوشرط. ونرى ضرورة أن يبادر مجلس الأمن إلى إصدار قرار حاسم بشأن إيصال المساعدات الإنسانية إلى كل الأطراف المحتاجة إليها حيثما كانت، والتصدي بالعقوبات الرادعة لكل من يعرقل ذلك.

ها نحن نكاد نصل إلى مشارف مؤتمر جنيف الثاني على أمل أن تتحقق دعوة الأمين العام، السيد بان كي – مون، إلى الاجتماع لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه مسبقا في جنيف، وتشكيل حكومة انتقالية ذات صلاحيات واسعة تشمل جميع مرافق الدولة، بما فيها الأمن والاستخبارات وغيرها من الأجهزة السيادية، لتتحقق تطلعات الشعب السوري وطموحاته في الحرية والكرامة، وبما يحافظ على وحدة سوريا وسلامة أراضيها وحقوق أبنائها بمختلف فئاتهم وطوائفهم ومعتقداتهم.

ينبغي ألا ننسى أو يتناسى البعض ويتحايل على الهدف الأساسي من جنيف ٢. ونؤكد في هذا الصدد على أهمية التزام كل المدعوين إلى حضور المؤتمر بالموافقة العلنية على شروط الدعوة والإعلان رسمياً وعلنياً عن قبولها، وأولها إنشاء حكومة انتقالية بسلطات كاملة. وعلى هذا الأساس، فإن وفد بلادي لا يرى دعوة إيران ما لم تلتزم بذلك، خصوصاً وأن لها قوات عسكرية تحارب مع قوات النظام. ونعتقد أن إيران ليست مؤهلة للمشاركة في إطار سياستها الحالية في هذا المؤتمر.

يجب ألا تضيع هذه الفرصة لإنقاذ ما تبقى من ماء الوجه من قبل المجتمع الدولي والدول الراعية للمؤتمر والأمم المتحدة والاستجابة لنداء واستغاثة الشعب السوري الشقيق. وينبغي عدم السماح لمن تلطخت أيديهم بدماء الشعب السوري بالمشاركة في صياغة مستقبل سوريا، بل لا بد أيضاً ألا يسمح لهم بالإفلات من يد العدالة والمحاسبة على ما اقترفوه من جرائم ضد الإنسانية.

الرئيس: أعطى الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم أول مناقشة مفتوحة لهذا العام. وأشكر الأمين العام، السيد بان كي - مون، على إحاطته الإعلامية الشاملة.

هذا النقاش يجري قبل يومين تحديداً من بدء أعمال مؤتمر جنيف الثاني بشأن سوريا في مونترو. وانعقاد المؤتمر والزخم السياسي الذي سيتولد عنه بالتأكيد يمثل تطوراً ضرورياً وجديراً بالترحيب. والبرازيل مستعدة للإسهام في إحراز المؤتمر نتيجة إيجابية تتمثل في بدء حوار بين الحكومة السورية ومجموعات المعارضة لانهاء العنف وضمان إعادة السلام بالكامل.

ولطالما دعت البرازيل إلى إيجاد حل سلمي للنزاع الحالي ودعم إطلاق عملية سياسية بقيادة سورية تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري مع الحفاظ على استقلال سوريا وسيادتها ووحدتها وسلامة أراضيها. ووجود جالية نشطة من أصل سوري في البرازيل إنما يزيد من اهتمامنا بالإسهام في تحقيق السلام في ذلك البلد الشقيق.

ونحن مقتنعون بأن تحقيق انتقال متفق عليه يوقف العنف في سوريا لايزال ممكنا. وفي الوقت نفسه، من الصحيح أيضا أنه لو كانت المبادئ والمبادئ التوجيهية المتفق عليها في بلاغ جنيف الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/523، المرفق) قد نفذت في وقت أبكر، لكانت المهمة الملحة لإعادة السلام إلى البلد الذي مزقته الحرب والمناطق المجاورة أقل عسراً مما هي عليه اليوم. وفي مونترو، نتطلع إلى بدء عملية تفضي إلى هيئة حاكمة انتقالية بسلطات تنفيذية كاملة، تنشأ بالتراضي.

وإننا نشدد على ضرورة أن تهيئ الأطراف مناخاً إيجابياً للمفاوضات، وبعد أن تسلك طريق الحوار، عليها أن تتخلى بصورة قاطعة عن وهم الانتصار العسكري. ويتعين على الحكومة السورية، التي تتحمل المسؤولية الأساسية في هذا الصدد، وقف العنف المسلح بكل أشكاله، وإطلاق سراح الأشخاص المحتجزين تعسفاً، بما في ذلك الفئات الأشد ضعفاً، وخصوصاً النساء والأطفال، والسماح بالوصول الإنساني الكامل إلى المحتاجين. وعلى المعارضة المسلحة السورية أن تتحمل مسؤولياتها وأن ترد بالمثل، وأن تضع في اعتبارها أن الالتزامات الإنسانية تنطبق على جميع الأطراف المسلحة. سيكون هناك الكثير من العقبات، ولكن يجب أن تستمر هذه العملية. وينبغي السماح لجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة بالمشاركة، من دون إقصاء. وعلى الجميع أن يمتنعوا عن مساعدة أو تحريض الجماعات المتطرفة وأولئك الذين يرغبون في أن تُمنى العملية بالفشل. وينبغي أن يتوقف تدفق الأسلحة إلى جميع الأطراف في سوريا على الفور.

وما زالت البرازيل تشعر ببالغ القلق إزاء الأوضاع الإنسانية في سوريا والبلدان المجاورة، كلبنان وتركيا والأردن والعراق ومصر، التي تستقبل مئات الآلاف من اللاجئين على مدى النزاع. وبغية التخفيف من هذا الوضع الإنساني الخطير والمأساوي، قدمت البرازيل مساهمات مالية مهمة، بما في ذلك خلال المؤتمر الإنساني الدولي الثاني لإعلان التبرعات من أجل سوريا، الذي عقد في الكويت في الأسبوع الماضي بنجاح كبير. ونحث جميع الأطراف في سوريا باستمرار على السماح بالوصول الكامل ودون عوائق للعاملين في المجال الإنساني وتقديم المساعدة للسكان المدنيين. في الوقت نفسه، وتماشيا مع تقارير اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق بشأن الجمهورية العربية السورية، نكرر الإعراب عن بالغ القلق إزاء الأثر السلبي للجزاءات الأحادية على الأحوال المعيشية للشعب السوري.

والبرازيل قلقة للغاية إزاء تزايد عدم الاستقرار في لبنان. وكانت هناك سلسلة من أعمال العنف قامت بها مجموعات مسلحة في جميع أنحاء لبنان، وخصوصا في طرابلس، إلى جانب التفجيرات الإرهابية التي تسببت في مقتل وإصابة عدد

من السكان، بما في ذلك قتل مواطن برازيلي في بيروت. ونحن نشارك مجلس الأمن إدانته لتلك الجرائم البشعة. وعلى المجتمع الدولي أن يواصل دعم مؤسسات الدولة في لبنان، بما في ذلك الجيش، ومكافحة الإرهاب.

ونرحب بافتتاح المحاكمات في إطار المحكمة الخاصة بلبنان في ١٦ كانون الثاني/يناير، بعد قرابة تسع سنوات من الهجوم الذي أودى بحياة رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري و ٢١ شخصاً آخرين.

والبرازيل، كوطن للملايين من أحفاد اللبنانيين مع وجود جالية برازيلية تعيش في لبنان، تكرر استعدادها لمساعدة ذلك البلد في مواجهة التحديات الراهنة. وتؤيد البرازيل تماما العمل الهام الذي تضطلع به قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، التي تعد فاعلاً رئيسياً في تعزيز الاستقرار في لبنان وتؤدي دوراً فعالاً في تحقيق الأمن على طول الحدود بين لبنان وإسرائيل.

إن عدم الاستقرار الحالي في العراق وتزايد عدد الضحايا المدنيين إنما يؤكد مفهومنا أن السلام المستدام لا يمكن تحقيقه من خلال إجراءات أحادية من دون تفويض من مجلس الأمن.

والبرازيل رحبت باستئناف المفاوضات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين بشأن الوضع النهائي، على أمل أن تفضي المحادثات إلى تحقيق حل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧. ونثني على جهود المجتمع الدولي، وخاصة تلك التي يبذلها وزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري، ونشجعه على مواصلة السعي إلى إبرام اتفاق سلام شامل.

مع ذلك، يؤسفنا أنه بعد تواتر أنباء مشجعة بشأن إطلاق سراح سجناء فلسطينيين، أعلنت الحكومة الإسرائيلية خططاً لبناء مزيد من الوحدات الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. تلك المستوطنات غير شرعية وتقوض الحل السلمي للتراع. ومنطق اتباع تدابير بناء الثقة بإجراءات تضعف الثقة يضر العملية.

في نفس الوقت، تدين البرازيل بشدة تجدد إطلاق الصواريخ من غزة باتجاه إسرائيل، الأمر الذي يتعارض مع قضية السلام ولا يؤدي إلا إلى مزيد من التطرف.

والبرازيل تدعو مجلس الأمن مرة أخرى للاضطلاع بمسؤولياته وتقديم الدعم لعملية السلام. ومازلنا نتوقع أن تؤدي المجموعة الرباعية دوراً استباقياً وأن ترفع تقارير إلى مجلس الأمن بانتظام. وفي هذا الصدد، فإن إنشاء فريق دعم للمجموعة الرباعية مع تمثيل جغرافي أوسع من شأنه أن يوفر الزخم المطلوب بشدة لأنشطتها.

ونشدد أيضا على أهمية مشاركة المجتمع المدني الإسرائيلي والفلسطيني في تهيئة الظروف لنجاح عملية السلام. وتظل البرازيل مستعدة لدعم مبادراته صوب المصالحة والسلام المستدام والمشاركة فيها. وترحب البرازيل بإطلاق السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني وتعرب عن تأييدها الكامل في هذا الصدد.

أخيراً، يشجعنا التوقيع على خطة العمل المشتركة بشأن البرنامج النووي الايراني من قبل الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وإيران. ونثني على حسن النية الذي أبدته طهران في المفاوضات، تحت قيادة الرئيس حسن روحاني. ونأمل أن يفضي الحوار الإيجابي بين الجانبين إلى حل شامل، وإلى رفع الجزاءات والتوصل إلى اتفاق شامل في أقرب وقت ممكن.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد لوليشكي (المغرب): بداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على ترؤسكم لمجلس الأمن خلال هذا الشهر، وعلى مبادرتكم باختيار هذا الموضوع الذي يوليه بلدانا أهمية قصوى من منطلق التزامهما العربي والإسلامي والأممي.

وأتقدم بالتهنئة الحارة للأعضاء الجدد الخمسة الذين انضموا إلى هذا المجلس منذ بداية هذه السنة، متمنياً لهم كل توفيق.

كما أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة حول آخر المستجدات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية، منوها بالمواقف المبدئية التي ما فتئ يعبر عنها في شتى محطات هذا النزاع.

يتزامن نقاش اليوم مع الإعلان الذي صدر قبل يومين فقط بمراكش عن الدورة العشرين للجنة القدس تحت الرئاسة الفعلية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، ومشاركة فخامة الرئيس عباس أبو مازن. وقد كانت هذه الدورة مناسبة لاستعراض المجهودات التي يقوم بها صاحب الجلالة بصفته رئيسا للجنة القدس، من أجل الحفاظ على هوية ورمزية هذه المدينة والتصدي لكل الممارسات التي تطالها، بما فيها بناء المستوطنات في تحد للمشروعية الدولية وروح التعايش التي اكتست بها دائما هذه المدينة.

وفي توضيح لمرامي هذا الاجتماع صرح صاحب جلالة الملك بأن ذلك الاجتماع ”يعد رسالة للعالم بأننا أمة متعلقة بالسلام وحريصة على تحالف الحضارات والثقافات“.

ومما جاء في البيان الختامي لهذا الاجتماع: أولا، تأكيد اللجنة على مركزية قضية القدس الشريف بالنسبة للأمة الإسلامية، باعتبارها تقع في صميم الحل السياسي، وأن المساس بهذه المدينة وبالمسجد الأقصى لن يؤدي إلا إلى مزيد من التوتر والعنف واليأس، وسيقود إلى نتائج وخيمة على المنطقة، ومن شأنه أن يقضى على أي فرصة لتحقيق السلام.

ثانيا، دعوة اللجنة مجلس الأمن إلى إبداء ما يجب من اهتمام بالتوترات المتصاعدة والحالة الحرجة في القدس الشريف، وتحمّل مسؤولياته وفق ما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة وطبقا لقرارات هذا المجلس ذات الصلة.

ثالثا، تجديد اللجنة التأكيد على أن إحلال السلام الشامل والعادل والدائم في منطقة الشرق الأوسط هو الخيار الذي تعمل من أجله الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، طبقا لقرارات الشرعية الدولية، وعلى أساس مبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وبنود خارطة الطريق، وذلك لتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة وذات السيادة الكاملة، والمتصلة جغرافيا وعاصمتها القدس الشريف.

رابعا وأخيرا، تعتبر اللجنة أن المفاوضات المستأنفة بين الفلسطينيين والإسرائيليين منذ تموز/يوليه ٢٠١٣ محطة حاسمة في الوصول إلى السلام وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومرجعيات عملية السلام المعتمدة. وتؤكد في هذا الصدد، أهمية التصدي لجميع الأفعال التي تناقض هدف السلام وتديم وتعمق الاحتلال.

إن الآمال معقودة كثيرا على المسار التفاوضي الذي يقوده بصبر وتأن وعزيمة وزير الخارجية السيد كيري، للدفع قدما بالمفاوضات وبلورة توافقات تقرّب شعوب المنطقة من السلام العادل والشامل المنشود طبقا للالتزامات التي أخذتها على عاتقها المجموعة الدولية في إطار هذه المنظمة منذ عام ١٩٤٨.

غير أن حظوظ نجاح هذه المفاوضات تبقى ضئيلة طالما لم تذعن إسرائيل لوضع حد للاحتلال وتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، والعدول عن سياسات الاستيطان والممارسات المجحفة التي نددنا بها وما زلنا نندد باستمرارها واستفحالها، والتي لا تنسجم مع منطق المفاوضات.

وبالرغم من النكبات التي حلت بالشعب الفلسطيني منذ عام ١٩٤٨ وسياسة التهجير والمصادرة والحصار التي استهدفته، ما زال هذا الشعب صابرا ومتشبثا أكثر من أي وقت مضى بحقوقه الثابتة وغير القابلة للتصرف، وتعطي قيادته

– في شخص فخامة الرئيس محمود عباس – الدليل تلو الدليل على التزامها بالحوار والتفاوض وبمنطق السلام.

ويبقى الآن على إسرائيل أن تتحلى بروح المسؤولية وأن تتعامل بكل جدية وإيجابية مع الوساطة الأمريكية للإسهام في إنجاح المفاوضات، وذلك باتخاذ القرارات الجريئة التي يفرضها الموقف. ذلك أن أي إخفاق جديد من شأنه أن يغذي التطرف ويذكي نزعة العنف والعنف المضاد، وهذا ما لا يمكن للمنطقة أن تتحمله في الظرفية الأليمة التي تعيشها جراء الأزمة السورية وتداعياتها.

إن المأساة السورية التي تفاقمت على جميع المستويات اقتربت من استكمال سنتها الثالثة مع ما تترتب عن ذلك من ضحايا وتخريب وتخريب ونزوح مسّ جميع شرائح المجتمع السوري واكتوت بناره دول الجوار التي أبانت عن روح تضامنية قل نظيرها. وتعبيرا عن تضامنه مع الشعب السوري الشقيق ومساهمة منه في تخفيف العبء على الدول المجاورة، أقام المغرب مستشفى ميدانيا في مخيم الزعتري بالأردن الشقيق، وأدى المساهمة الإنسانية التي التزم بها في مؤتمر المانحين.

إن التئام مؤتمر جنيف الثاني خلال اليومين المقبلين فرصة ستمتحن فيها نوايا الطرفين وإرادتهما السياسية وجديتهما في العمل على وضع أسس حوار سياسي يتماشى مع تطلعات الشعب السوري الشقيق في مجتمع ديمقراطي لا يستثني أحدا، ويضمن حقوق وكرامة الجميع، ويحصّن الوحدة الوطنية والسلامة الترابية بسوريا.

والمملكة المغربية التي ستشارك في هذا المؤتمر تبقى مستعدة للإسهام في إنجاحه وفي إطلاق دينامية توقف سفك الدماء وتحيي الأمل في حل سياسي يجمع الشمل ويؤمّن الاستقرار.

وبخصوص لبنان، تثمّن المملكة المغربية سياسة النأي بالنفس التي اعتمدها هذا البلد الشقيق، وتعاود بلادي التأكيد على تشبثها باستقلال لبنان ووحدته، معربين عن إيماننا الصادق بمقدرة شعب لبنان الشقيق والأصيل على تجاوز الظرفية الدقيقة التي فرضت عليه.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيديوشيكاوا(اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بما أني آخذ الكلمة في مجلس الأمن للمرة الأولى هذا العام، أود أن أعرب عن مدى سرور أن يتولى سموكم الملكي رئاسة المجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير، بعد شهر واحد فقط من انتخاب بلدكم لعضوية المجلس. وأتمنى كل النجاح للأردن، ولسائر أعضاء مجلس الأمن المنتخبين حديثا: تشاد، شيلي، ليتوانيا، ونيجيريا. وأعرب على امتناني للأمين العام على بيانه.

سأتطرق اليوم إلى مسألتين: أولا، عملية السلام في الشرق الأوسط، وثانيا، الحالة في سوريا.

أولا، أود أن أعرب عن خالص التعازي إلى حكومة وشعب إسرائيل على الوفاة المحزنة للسيد أرييل شارون، رئيس الوزراء السابق لإسرائيل.

وتدخل المفاوضات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين الآن مرحلة حاسمة. فلدينا أقل من أربعة أشهر فقط من أجل التوصل إلى صفقة. وقد اتفق كلا الطرفين على هذا الإطار الزمني للمفاوضات المحددة مدته بتسعة أشهر في العام الماضي.

نود مرة أخرى أن ندعو كلا الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات أحادية قد تؤثر سلباً على عملية السلام، وإلى استئناف المفاوضات بدلاً من ذلك. وفي ذلك السياق، نأسف عميق الأسف للقرار الذي اتخذته وزارة الإسكان والتعمير الإسرائيلية في ١٠ كانون الثاني/يناير بطرح عطاءات لبناء وحدات سكنية جديدة في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

إننا نعتقد أن مساعدة الفلسطينيين على إرساء الأسس لاقتصادٍ قادر على الحياة من شأنها أن تسهم في تقدّم العملية

السياسية. لقد بات من الأهمية بمكان، على ضوء المرحلة التي وصلتها المفاوضات حالياً، أن يعمل المجتمع الدولي من أجل تعايش وازدهار الفلسطينيين وجيرانهم. من ذلك المنطلق، ستواصل اليابان مبادراتها الرامية إلى حشد استثمارات القطاع الخاص في فلسطين. وكما قلت في هذه القاعة في تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.7047)، فإن اليابان تعمل على تعزيز مشروعين، هما مبادرة ”ممر السلام والازدهار“ و ”مؤتمر التعاون بين بلدان شرق آسيا لتنمية فلسطين“. وأسمحوا لي اليوم بأن أركز على مؤتمر التعاون.

انطلقت مبادرة مؤتمر التعاون في طوكيو في شباط/فبراير ٢٠١٢ وتولت اليابان وفلسطين استضافة المؤتمر. وإلى جانب المضيفين، شاركت في المؤتمر سبعة بلدان من آسيا – إندونيسيا، وسنغافورة، وتايلاند، وماليزيا، وفيت نام، وبروناي دار السلام وجمهورية كوريا – علاوة على خمس منظمات دولية، من بينها الأمم المتحدة. إنها عملية تهدف إلى حشد ومشاطرة خبرات شرق آسيا الإنمائية ومواردها من أجل تنمية فلسطين.

وفي إطار المتابعة، استضافت اليابان اجتماعاً ترويجياً للقطاع الخاص في طوكيو في كانون الأول/ديسمبر الماضي. واستكشف المشاركون السبل الكفيلة بتعزيز القطاع الخاص الفلسطيني وتحسين علاقات الأعمال مع فلسطين. وستُرفع حصيلةُ اللقاء إلى الاجتماع الوزاري الثاني لمؤتمر التعاون، المزمع عقده في إندونيسيا في آذار/مارس. ونحن ممتنون لإندونيسيا لاستضافتها المؤتمر، ونأمل أن يتمخض عن نتائج ملموسة. وتزمع اليابان، من جانبها، أن تعلن في مؤتمر إندونيسيا عن مساعدات إضافية كبيرة لفلسطين.

بالانتقال إلى الحالة في سوريا، فإن نجاح انعقاد مؤتمر جنيف الثاني يتسم بأهمية قصوى للمضي قدماً بعملية السلام. سيمثل وزير الخارجية كاشندا اليابان في المؤتمر. وتحث اليابان بشدة كلاً من الحكومة السورية وأطراف المعارضة على الانخراط بجدية وبصورة بناءة في مفاوضات مباشرة بهدف وضع حد لكل أشكال العنف وتشكيل هيئة حاكمة انتقالية وفقاً لإعلان جنيف (S/2012/522، المرفق).

لا بد من استدامة العملية السياسية بجهود دولية هدفها تسريع عملية تقديم المساعدات الإنسانية على الأرض. ونود أن نعرب عن تقديرنا لحكومة الكويت لاستضافتها مؤتمر المانحين من أجل سوريا في ١٥ كانون الثاني/يناير، وللمبلغ السخي الذي تعهدت به في تلك المناسبة. في ذلك المؤتمر، أعلن ممثل اليابان عن المساعدة الإنسانية الإضافية التي يقدمها بلدنا والبالغة ١٢٠ مليون دولار. وبذلك يصل إجمالي مساعداتنا الإنسانية منذ بدء الأزمة السورية، بما في ذلك دعم البلدان المجاورة، إلى ٢٧٥ مليون دولار.

بيد أن المعونة الإنسانية تظل بلا معنى إن لم تصل إلى من يحتاجون إليها. لذا تطلب اليابان من جميع الأطراف، لا سيما السلطات السورية، أن تتخذ الخطوات الضرورية لكفالة الوصول الفوري والآمن بدون عوائق إلى جميع المناطق المتأثرة بالصراع.

بالإضافة إلى ذلك، أود أن أعرب مجدداً عن التزام اليابان بالتعاون لأقصى قدر ممكن من أجل التخلص من الأسلحة الكيميائية السورية. في ذلك السياق، قررت حكومة بلدي المساهمة بمبلغ إجمالي قدره ١٨ مليون دولار للصندوقين الائتمانيين المنشئين تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الأمين العام على إحاطته الشاملة اليوم. ونهنئ الأردن وتشاد وشيلي وليتوانيا ونيجيريا على تبوئها عضوية مجلس الأمن. ونخص بالشكر وزير الخارجية الأردني، معالي السيد

ناصر جودة، على ترؤسه الجزء الصباحي من جلسة اليوم. ويسعدني بشكل خاص أن أرى الأمير زيد رعد زيد الحسين يتبوأ رئاسة المجلس هذا الشهر.

يشكل هذا العام فرصة مؤاتية لتأمين حل الدولتين. في الأسبوع، وتحديداً في ١٦ كانون الثاني/يناير، أطلقت الأمم المتحدة رسمياً السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، إعراباً عن الأمل في أن تكثف كلٌ من فلسطين وإسرائيل والمجتمع الدولي الجهود في الأشهرالمقبلة من أجل إيجاد حل دائم. يشكل استئناف عملية السلام محمدة حقيقية، بيد أن المحادثات خلال الأشهر الستة الماضية ظلت تراوح مكانها بدون أن تتمخض عنها أي نتائج. وأود أن أضيف أن عملية وقف التراشق بين الجانبين أفضل من الانهيار الكامل والقطيعة.

ونأمل جميعاً أن يكون هذا العام عام اتخاذ القرارات والتوصل إلى حل سياسي دائم يفضي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة ومتصلة جغرافيا، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل، على أن يعترف كل طرف بحقوق الطرف الآخر المشروعة. وأبادر إلى القول إن الانسحاب من الأراضي اللبنانية المحتلة والجولان السوري أمر له نفس القدر من الأهمية. بيد أن المحادثات ينبغي ألا تستمر إلى الأبد؛ بل يجب أن تؤدي إلى نتائج. لقد خسرنا عقوداً من الزمن، وأدى ذلك إلى أن تظل المنطقة في دوامة الصراع.

لا بد لتحقيق النتائج من أن يتحرك الجانبان بشجاعة وأن يتجنبا الخطوات التي تؤدي إلى تعثر المحادثات. ثمة خطوات أربع يمكن لإسرائيل أن تتخذها لوضع حد للتدهور على الأرض. أولا، يجب أن توقف هجمات المستوطنين. ثانيا، يجب أن توقف النشاط الاستيطاني غير القانوني. ثالثا، يجب أن تلغي القانون الذي سنّته العام الماضي والذي يعني فعلياً ضم ٢٩ في المائة من أراضي الضفة الغربية المحتلة. رابعاً، يجب أن تخفف حصار غزة وأن توقف عمليات الهدم والتشريد فيها وفي الضفة الغربية.

نحن نرحب بإطلاق سراح بعض السجناء الفلسطينيين، باعتباره يشكل تدبيراً مهماً لبناء الثقة. غير أن إطلاق السجناء ينبغي ألا يرافقه الإعلان عن عمليات بناء استيطاني واسعة النطاق وخلق التزام مقابل زائف.

نحن نؤيد المفوضة السامية لحقوق الإنسان في دعوتها الأطرافَ في سوريا إلى السماح بحرية مرور القوافل الإنسانية إلى مخيم اليرموك محملةً بالمواد الغذائية وبالمساعدات الطبية للاجئين الفلسطينيين المحاصرين. في الدورة العشرين للجنة القدس التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، التي انعقدت في مراكش الأسبوع الماضي، أعربت باكستان مجدداً عن دعمها الثابت الذي لا يلين للقضية الفلسطينية وللإعمال الكامل لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. لقد عرض السيد السيد سرتاج عزيز، مستشار رئيس الوزراء الباكستاني للأمن القومي والشؤون الخارجية، خلال لقائه بالرئيس محمود عباس، تقديم المساعدة لفلسطين في شكل برامج لبناء القدرات والتعليم والتدريب في مجالات الطب والهندسة والدبلوماسية.

هذا الأسبوع مهم لسوريا. فالمحادثات المقرر إجراؤها في مونترو تأتي بعد فترة انتظار طويلة وشائكة. إنها لحظة ثمينة، ويجب عدم إهدارها. سيكون مصير الشعب السوري ومصير السلام والاستقرار في هذا البلد في أيدي المتحاورين السوريين من الحكومة والمعارضة. لقد حان الوقت لأن تفتح الأمة السورية صفحة جديدة. يجب أن تحل سريعاً آخر المشاكل الدبلوماسية الناجمة عن مسألة المشاركة في مؤتمر مونترو حتى لا تتعرض العملية برمتها للخطر أو تخرج عن مسارها. يجب علينا أن نسخر كل ما لدينا من قدرات لانقاذ المحادثات.

إن الصراع السوري الوحشي، الذي خلف أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ قتيل وحوالي ٩ ملايين في حاجة إلى المساعدة

الإنسانية، أوضح نقطة بما لا يدع مجالا للبس، ألا وهي أنه لا يوجد حل عسكري. إن الكفاح في ساحة المعركة لتكون الغلبة لطرف على آخر يقتل السوريين. إنه لا يحقق السلام. ومن الواضح أيضا أنه ليس بالإمكان التوصل إلى حل السياسي دون الموافقة المتبادلة من جميع الأطراف. إننا نحث جميع المشاركين في المؤتمر في مونترو على الالتزام بالمشاركة والحوار إلى أن يضعوا مخططا للسلام وللمرحلة الانتقالية.

ونشيد بالأمين العام بان كي – مون والممثل الخاص المشترك الأخضر الإبراهيمي والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي والقوى الإقليمية على استثمار رصيدها السياسي في عملية جنيف. ونؤيد الدعوة التي وجهتها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من أجل الوقف الفوري لأعمال القتل والإعدام الجماعية التي ارتكبتها بعض الجماعات المسلحة في انتهاك للقانون الدولي.

وأخيرا، ندعو جميع الأطراف في سوريا إلى التوقف عن العمليات العسكرية جميعها، أو على الأقل وقفها مؤقتا، أثناء فترة المحادثات في مونترو.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثلة غواتيمالا.

السيدة بولانيوس بيريز (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): في البداية، أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، على دوركم القيادي وعلى العمل الذي قمتم به في رئاسة المجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية هذا الصباح بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

إن الاستعراض الدوري لقضية الشرق الأوسط يقتضي منا النظر في القضايا الأخرى التي تهم المنطقة. ويصدق هذا بدرجة أكبر في ضوء التحديات المستمرة التي تهدد بزعزعة استقراره. وفي ضوء ذلك، يبدو أن الدبلوماسية والحوار هما أفضل سبيل للتوصل إلى حل طويل الأجل في كل صراع من الصراعات في الشرق الأوسط. وبطبيعة الحال، فإن لكل حالة سمات فريدة تحول دون استخدام صيغ متطابقة في جميع الحالات. ووفقا لتلك الأفكار، سأشير بإيجاز إلى اثنين من الصراعات التي نعتبرها ذات أهمية خاصة: الصراع الدائر في سوريا وعملية السلام في الشرق الأوسط.

وفي ما يتعلق بالصراع في سوريا، تعتقد غواتيمالا أن الخطوة الأولى للمضي قدما بأي حوار ينبغي أن تكون وقف أعمال العنف، وفي الصراع السوري ذلك أمر لا جدال فيه. على مدى ثلاث سنوات، دمر الصراع الناس وكل إحساس بقيمة الحياة البشرية واحترام حقوق الإنسان، وهي أمور تؤكد جميعا أن الكفاح المسلح لا يمكن أن يكون خيارا. إن كان ما يسعى إليه الطرفان هو رفاه شعبهما، كما زعما في العديد من المناسبات، يجب أيضا أن يكونا مستعدين للدخول في حوار سياسي والسعي إلى التوصل إلى حل دائم لخلافاتهما، بما في ذلك إنشاء حكومة انتقالية. هذا ليس بالأمر السهل، ولكن لا يوجد بديل. وينبغي للمجتمع الدولي دعم هذا الالتزام.

إن الدعوة المتأخرة إلى عقد مؤتمر دولي بشأن سوريا، الذي أعلن عن عقده في ٢٢ كانون الثاني/يناير، تفتح باب الحوار. غير أنه من الضروري، من أجل اغتنام هذه الفرصة، أن يشارك على نحو بناء كل من الحكومة ومجموعات المعارضة، فضلا عن الدول الأخرى التي دعيت إلى المؤتمر. يجب أن يروا فيه حقيقة ما يمثله – ألا وهي أنه السبيل الوحيد لإنهاء العنف. ومن المشجع أن كلا من الحكومة ومجموعات المعارضة بعث إشارات مؤداها أن آثار الصراع المسلح يمكن تخفيفها، بما في ذلك إمكانية فتح مجال وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة من الصراع. ومع ذلك، فإن الأكثر أهمية هو المشاركة الفعالة والمسؤولة لأولئك الذين يمكن أن يوقفوا الكفاح المسلح.

وفيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط، فإن الأحداث الأخيرة تجعلنا نتساءل عن النتائج المحتملة. إذ أن رفض المفاوضات الرسمية ورفض تغيير المواقف التقليدية، وبشكل عام، اتخاذ قرارات انفرادية تقوض إحراز أي تقدم إنما يشير إلى ضآلة الاهتمام أو نية التوصل إلى حل دولتين تعيشان في سلام داخل حدود آمنة. ومع ذلك، ومن وجهة نظرنا فإنه لا يزال الخيار الوحيد القابل للتطبيق من أجل تحقيق السلام والأمن.

نحن ندرك التحديات الهائلة التي تواجه الطرفين في تلك العملية، على الصعيدين الوطني والدولي. ولذلك، فإننا نأمل أن يتمكن الطرفان، خلال الوقت المتبقي، من العمل بشكل إيجابي من أجل الوفاء بالمواعيد النهائية المحددة. ونعتقد أن مشاركة المجتمع الدولي، ولا سيما المجموعة الرباعية والأطراف الفاعلة الإقليمية، أمر أساسي في جميع مراحل العملية. وبالمثل، يجب أن ندعو كلا الطرفين إلى تجنب جميع الأعمال التي يمكن أن تعرض للخطر المناقشات الجارية، بما في ذلك توسيع المستوطنات. ويحدونا الأمل في أن يتمكن الطرفان من إظهار نضجهما والتزامهما بالمبادئ التي توحد بيننا، والتقليل إلى الحد الأدنى من جميع الخلافات التي تعيق إحراز التقدم نحو التوصل إلى حل سلمي.

وفي الختام، ومن أجل التوفيق بين المواقف المتعارضة، من الضروري مواصلة الحوار البناء. هذا هو السبيل الوحيد لتفادي شرور أكبر، إن استمرت، من شأنها أن تقوض في نهاية المطاف الاستقرار في الشرق الأوسط بأسره.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): أود في البداية أن أرحب، من خلالكم، السيد الرئيس، بترؤس معالي وزير خارجية المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة لأعمال هذه الجلسة الهامة. وأهنئكم، زميلي العزيز، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. والشكر موصول إلى الأمين العام على الإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم.

تعمدت بعض الوفود اليوم التطرق في بياناتها إلى الوضع في بلدي، سوريا، بطريقة تضليلية واستفزازية. وساقت عددا من الادعاءات والاتهامات الباطلة التي لا تصب إلا في خدمة المشروع الداعم للإرهاب والتطرف في سوريا وفي المنطقة، وفي خدمة إبعاد الانتباه عن جوهر البند موضوع النقاش، ألا وهو مناقشة سبل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وليس مناقشة الأوضاع الداخلية في دول المنطقة.

وانطلاقا من هذا، فإنني لن أرد في إطار هذا البند على وفود تلك الدول المعادية التي تدعم وتأوي وتسلح وتدرب وتحرض الإرهابيين وتسهل تسللهم إلى داخل سوريا عبر الحدود مع الدول المجاورة، وتنشر التطرف والتخريب والإرهاب في بلدي، سوريا، وتعمل جاهدة على إفشال أي حل سلمي بقيادة سوريا للأزمة، بما في ذلك الجهود المبذولة لعقد مؤتمر جنيف ٢، الذي وافقت الحكومة السورية على المشاركة فيه دون شروط مسبقة.

من المعروف أن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية تاريخية وقانونية تجاه إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة كاملة. وقد نشأت هذه المسؤولية أساسا عن اعتماد الأمم المتحدة للقرار ١٨١ (د -٢) لعام ١٩٤٧، القاضي بتقسيم فلسطين، ومن ثم قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة (القرار ٢٧٣، د- ٣)، بشرط التزامها بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بإنشاء الدولة الفلسطينية وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم. لكن ما حدث بعد ذلك كان العكس تماما. حيث شنت إسرائيل، بدعم عسكري وسياسي واقتصادي غير مسبوق من حماتها ورعاتها، العدوان تلو العدوان ضد شعوب ودول المنطقة، متبعة سياسة توسعية أفضت إلى احتلالها في عام ١٩٦٧ لأراض في عدد من الدول العربية.

كما اقترفت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة انتهاكات ممنهجة وموثقة للقانون الإنساني الدولي ولقانون حقوق الإنسان، وصلت فعلا إلى درجة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وكانت النشاطات الاستيطانية أولوية قصوى في سياسات تلك الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، على الرغم من أن هذه النشاطات الاستيطانية تقوض باعتراف الجميع، بما في ذلك داعمي إسرائيل أنفسهم، أي فرصة لإنشاء دولة فلسطينية متواصلة جغرافيا وقابلة للحياة، وتقوض حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

لم تكتف إسرائيل بذلك، بل مارست بشكل مدروس إرهاب دولة تخطى حدود المنطقة واستباح عاصمة دولة عربية بعينها، وفرضت قوانين عنصرية، ودنست مقدسات إسلامية ومسيحية، وطردت السكان الفلسطينيين من بيوتهم، وقامت بحملات اعتقال تعسفي وتعذيب غير إنساني، بما في ذلك بحق الأطفال والنساء وقادة الشعب الفلسطيني المنتخبين ديمقراطياً، كما يُقال.

في إطار ذات السياسات الإسرائيلية التي أشرت إليها لتوي، تتواصل معاناة المواطنين السوريين الرازحين تحت الاحتلال في الجولان السوري منذ ما يناهز النصف قرن. فهناك، تستمر، أيضاً، حملات الاستيطان الإسرائيلية ويتعرض المواطنون السوريون لأبشع سياسات القمع والتمييز العنصري والاعتقال والتعذيب ويُحرمون من مواردهم الطبيعية، بما في ذلك النفط والغاز والمياه. كما يُحرمون أيضاً من حقهم في الدراسة وفقاً لمناهج التعليم الوطنية السورية، ومن حقهم في حمل هوية وطنهم الأم سوريا. إن المواطن السوري الرازح تحت الاحتلال في الجولان لا تعالجه المشافي الإسرائيلية إذا رفض حمل الهوية الإسرائيلية، ولا يستطيع أن يدرس في المدارس باللغة العربية وفق المنهاج التعليمي السوري. أضف إلى ذلك عدم سماح سلطات الاحتلال الإسرائيلي للهلال الأحمر السوري بالعمل في الجولان المحتل، ومنعه من بناء مستوصفات ومشافٍ تابعة له هناك، وفقاً لقانون لجنة الصليب الأحمر الدولية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر. هذا علاوة على بناء سلطات الاحتلال لجدار فصل عنصري شرق مدينة مجدل شمس السورية، ورفض تسليم خرائط حقول الألغام التي زرعتها في أراضي الجولان للمنظمات الدولية.

إن سلطات الاحتلال الإسرائيلية تتحمل كامل المسؤولية عن تبعات المساعدة والدعم الذي تقدمه للمجموعات الإرهابية في منطقة فصل القوات في الجولان السوري المحتل، في انتهاك فاضح لاتفاق فصل القوات المبرم في عام ١٩٧٤ ولولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وللقانون الدولي. إن هذه المساعدة والدعم الإسرائيلي للإرهابيين يعرض حياة قوات الأمم المتحدة العاملة هناك للخطر ويساهمان في تقويض عمل هذه القوات. وهذا ما حدث فعلاً عندما قامت تلك المجموعات الإرهابية، في عدة مرات، بخطف حفظة سلام تابعين لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك أو إطلاق النار عليهم واستهداف مواقعهم. وقد أبلغنا إدارة عمليات حفظ السلام بكل التفاصيل المتعلقة بذلك، وطلبنا منها رسمياً التحقيق في مسألة تواطؤ الاستخبارات القطرية في خطف حفظة سلام تابعين لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك من الكتيبة الفلبينية، إلا أن الغريب في الموضوع هو تقاعس إدارة عمليات حفظ السلام حتى هذه اللحظة عن توضيح نتيجة تحقيقاتها ذات الصلة بهذه الشكوى، هذا إن قامت الإدارة بالفعل بإجراء مثل تلك التحقيقات.

في ضوء الحقائق الثابتة والموثقة التي أشرت إليها آنفاً، كان من الطبيعي أن تتواجد قضية احتلال إسرائيل للأراضي العربية بقوة على جدول أعمال الأمم المتحدة، لكن الأمر غير الطبيعي وغير المقبول أن تذهب أدراج الرياح كل القرارات التي اتخذتها هذه المنظمة بهذا الخصوص بفعل التعنت الإسرائيلي وغياب أي إرادة دولية حقيقية لمتابعة تنفيذها على الأرض،

إضافة إلى الدعم غير المسؤول الذي تقدمه بعض الدول النافذة لإسرائيل في هذا المجلس وخارجه في تنفيذ سياستها العدوانية واستمرار احتلالها للأراضي العربية ضاربة عرض الحائط بكل تلك القرارات.

لا يمكن السماح باستمرار فشل الأمم المتحدة في الاضطلاع بمسؤولياتها القانونية والتاريخية، وفي تنفيذ قراراتها ذات الصلة بإنهاء هذا الاحتلال الإسرائيلي الغاشم، بما في ذلك قرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ (١٩٨١) الخاص بإنهاء احتلال الجولان السوري. نعتقد بأن المطلوب اليوم للحفاظ على ما تبقى من مصداقية الأمم المتحدة، هو أن تنهي بعض الدول المعروفة سياسة المعايير المزدوجة وأن تربط الدول الأعضاء الأقوال بالأفعال عبر اتخاذ إجراءات فعلية تُجبر إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على الانصياع لقرارات الأمم المتحدة بحيث يتم استئصال شأفة الاحتلال وإنهاء هذه المأساة غير المسبوقة التي يعيشها المواطنون العرب الرازحين تحت الاحتلال منذ عُقود طويلة.

يجب على البعض أن لا يخدع نفسه والعالم وأن لا يستمر في تقديم الذرائع والمبررات لإسرائيل. فالجميع يعلم علم اليقين أن إسرائيل، ككيان استيطاني قام على الاحتلال والتوسع، لم تكن يوماً معنيّة بالسلام، إذ ردت على كل مبادرات السلام والمفاوضات بالمراوغة والتذرع بما تسميه زيفاً، الشواغل الأمنية، وذلك لتكريس الاحتلال وفرض أمر واقع لا يمكن تغييره، وخاصة عبر بناء وتوسيع المستوطنات وتهويد الأراضي العربية وتغيير طابعها الديمغرافي والحضاري، ومن ثم الادعاء بكل وقاحة بأن إزالة أي مستوطنة إنما هو مسألة مؤلمة لا تحتمل بالنسبة لإسرائيل، في حين أن اضطهاد شعب فلسطين بأكمله مسألة تدعو للسرور والحبور.

إن أي عملية سلام شامل ودائم وعادل في المنطقة لا يمكن أن تتم إلا وفقاً لمرجعيات السلام المعروفة، وخاصة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. فهذه المرجعيات تُشكل الأساس الوحيد لأي حل للصراع العربي الإسرائيلي، بعيداً عن أي تفسيرات أو اجتهادات مُناقضة، وبعيداً عن محاولات ابتزاز، أو مساومة أو ربط بملفات أخرى من قبل إسرائيل.

إن ما تريده شعوب المنطقة السلام والازدهار، وإنهاء حالة عدم الاستقرار والتوتر والاحتلال، إلا أن بعض الدول عملت في عكس صالح هذا الهدف، وساهمت في خلق بؤر توتر وعدم استقرار جديدة من خلال خلق جبهات وهمية في المنطقة وتغذية أعمال عنف وإذكاء صدامات إقليمية استزافية لطاقات العرب والمسلمين قائمة على صراع هويات إثنية ومذهبية ودينية وهمية، كل ذلك بهدف رفع الضغط السياسي والدبلوماسي الدولي عن إسرائيل وإنهاء أي أمل في وضع حد للاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية.

ختاماً، أشير إلى أن بعض الوفود قد استهلت بياناتها اليوم بالتطرق إلى الأوضاع في بلادي سوريا، مركزة على عدة مسائل ارتأت هي، أي هذه الوفود، أهمية عرضها في اجتماعنا هذا على حساب إغفال الموضوع الرئيسي لاجتماعنا، ألا وهو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة وإقامة السلام العادل والشامل. وكم كنا نتمنى لو أن هذه الوفود نظرت مباشرة إلى المسألة الأهم بالنسبة لما يجري في سوريا، أي إلى ”الفيل في الغرفة“ كما يقال باللغة الإنكليزية. وهي مسألة مكافحة الإرهاب الدولي الذي يضرب سوريا بدعم وتمويل وتسليح ورعاية من دول وصفناها للمجلس الموقر، وحددنا هويتها في العشرات من الرسائل الرسمية. لقد أشارت هذه الوفود إلى إرهاب على طرف الحدود السورية من الشرق، أي في العراق الشقيق، مع غض الطرف عن الإرهاب الذي ينتشر في سوريا. وللتذكير فإن التنظيم الإرهابي الأهم الذي يضرب سوريا والعراق معاً اسمه تنظيم القاعدة في العراق والشام. وهو تنظيم تابع للقاعدة، كما يتضح من اسمه. ومع

ذلك، ارتأت تلك الوفود إدانة أنشطة هذا التنظيم الإرهابي في العراق، وهذا حق في حين شُلّ لسان هذه الوفود وعجز عن إدانة أنشطة نفس التنظيم الإرهابي في سوريا.

من المعيب حقا أن يذهب النفاق بعيدا إلى هذا الحد في الوقت الذي قدمنا فيه إلى المجلس أسماء مئات القتلى في سوريا من الإرهابيين السعوديين والقطريين والأتراك والبريطانيين والفرنسيين والبلجيكيين والأمريكيين والكنديين والأستراليين والليبيين والتونسيين وغيرهم، وفي الوقت الذي اعترف فيه وزراء داخلية بريطانيا وفرنسا ودول غربية أخرى وكذلك مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي بخوف تلك البلدان من عودة رعاياها الإرهابيين الذين يسفكون الدم السوري في سوريا إلى بلدانهم. لا بأس أن يسفك أولئك الإرهابيون الدم السوري في سوريا، لكن أن يعود أولئك الإرهابيون من سوريا إلى بلدانهم الغربية فهذه مشكلة، الأفضل أن يبقوا على حالة سفك دم السوريين في سوريا بدلا من أن يعودوا إلى بلدانهم الغربية. اقتلوا السوريين ودعوا السوريين يقتلونكم، هذا هوا الحل لكن لا تعودوا إلى عواصمكم، أنتم إرهابيون غير مرغوب فيكم، وكأن أولئك الإرهابيين قد غادروا بلدانهم عبر ارتداء طاقية الاخفاء وأجهزة مخابرات تلك الدول لم تكن على علم بذلك وحكومات تلك الدول لم تكن على علم بذلك أبدا.

سيارات شحن تركية مرسلة من الحكومة التركية يُفترض أنها تحمل مساعدات إنسانية إلى سوريا، كما يقال، يتم توقيفها بالصدفة داخل الأراضي التركية من قبل الشرطة. ويُكشف النقاب عن أن تلك الشاحنات فيها أسلحة وليس أدوية وحليب للأطفال وأغطية وملابس للارتداء في فصل الشتاء، لا فيها أسلحة لكن هذه الأسلحة، وفقا للحكومة التركية، هي مساعدات إنسانية. تم إيقاف تلك الشاحنة داخل الأراضي التركية ولما فتشت الشرطة تلك الشاحنة وقالت إن فيها سلاحا، قام رئيس الحكومة التركية بتسريح المئات من ضباط الشرطة وضباط الجمارك والقضاة لأنهم كشفوا النقاب عن تلك الشاحنة.

أما مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين، أحبائنا وأشقائنا وضيوفنا إلى حين تنفيذ قرار الأمم المتحدة بالعودة إلى فلسطين وطنهم المغتصب، فقد تجاهلت نفس الوفود ما أعلنه وزير العمل الفلسطيني مجدلاني من دمشق قبل أيام عن أن الإرهابيين الإسلامويين، وليس الإسلاميين، الإسلامويين تجار الدين الممولين من المخابرات السعودية والقطرية والتركية، هم الذين أطلقوا النار على قافلة المساعدات الإنسانية التي نظمتها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والتي كانت تحاول الدخول إلى المخيم. مدير مكتب الأونروا كان هناك والسفير الفلسطيني في دمشق كان هناك ووزير العمل الفلسطيني كان هناك، وكلهم شهدوا على أن الإرهابيين هم الذين أطلقوا النار على قافلة المساعدات الإنسانية التي كانت تحاول الدخول إلى مخيم اليرموك.

هناك الكثير مما يمكن أن يقال ولكنني لن أتطرق إلى تلك التفاصيل لأن البند، كما قلت، هو بند يُعنى أساسا بالقضية الفلسطينية وبوضع حد للاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية. وإذا فعل بعض العرب ما يسر خاطر إسرائيل، فإنني لن أفعل.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

السيد كوهونا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): أنضم إلى المتكلمين الآخرين في الإشادة بكم، سيدي الرئيس، لعقد هذه المناقشة الهامة. وأود أن أعرب عن سروري الشخصي لرؤيتكم تترأسون هذه الهيئة.

وتعرب سري لانكا عن تأييدها للبيان الذي سيدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز.

سيكون عام ٢٠١٤ عاما حاسما بالنسبة للشرق الأوسط. وقد بدأنا بداية جيدة بإطلاق السنة الدولية للتضامن مع الشعب

الفلسطيني في ١٦ كانون الثاني/يناير ومؤتمر جنيف الثاني بشأن سوريا الذي سيبدأ أعماله في مونترو. ونأمل أن يولد إطلاق السنة الدولية المزيد من الدعم لإعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما في ذلك إقامة دولة للفلسطينيين.

ومما يثلج صدورنا المشاركة الدبلوماسية من قبل المجتمع الدولي. ويتعين إجراء مفاوضات السلام على وجه السرعة، تكون متسقة مع مبادئ القانون الدولي وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. وكما قيل خلال هذه المناقشة، نعتقد نحن أيضا أن الاحتمالات قوية لأن يكون ثمن الفشل في التوصل إلى اتفاق سلام إطلاق شرارة جولة أخرى من أعمال العنف الخطيرة التي ستترتب عليها عواقب مأساوية. ونأمل ألا تضيع الأطراف المعنية هذه الفرصة لإحلال السلام المستدام في وقت يوجد فيه قدر كبير من النوايا الحسنة على الصعيد الدولي لدعم العملية.

وثمة حاجة إلى إنهاء الأنشطة الاستيطانية الجارية، التي تمثل عملا غير مشروع بموجب القانون الدولي، في أقرب وقت ممكن ليتسنى التوصل إلى حل مستدام في تلك المنطقة.

تمثل حالة الحصار المفروض على قطاع غزة عقبة أمام عملية السلام. وسببت الفيضانات التي حدثت مؤخرا، وأدت إلى تشريد حوالي ١٠ ٠٠٠ شخص، المزيد من البؤس للسكان الذين يتعرضون لضغوط بالفعل. ويعاني قطاع غزة أيضا من نقص خطير في الوقود والطاقة. وعلى الرغم من التخفيف الجزئي للقيود المفروضة على الواردات من الإمدادات الأساسية من الأغذية والأدوية ومواد البناء، ثمة حاجة إنسانية ملحة إلى رفع هذه القيود على نحو أشمل. ونكرر الدعوة إلى التنفيذ الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) ونؤكد دعمنا القوي لعمل وكالات الأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

ويجب أيضا احترام الاحتياجات الأمنية للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي. والهجمات العشوائية على المدنيين لن تؤدي إلا إلى زيادة مشاعر الارتياب وانعدام الأمن وتوسيع الفجوة بين الطرفين. ونشجع الطرفين على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس من أجل سلامة المدنيين ومن أجل الهدف الأكبر المتمثل في تحقيق السلام.

ونرحب بإفراج إسرائيل مؤخرا عن سجناء فلسطينيين كانوا يقضون أحكاما بالسجن لمدد طويلة، وسيسهم ذلك إسهاما إيجابيا في عملية التفاوض الجارية. ونأمل أيضا في معالجة مسألة احتجاز الأطفال، التي ترتبط بالشواغل الأوسع نطاقا التي طال أمدها بشأن احتجاز الفلسطينيين، على وجه السرعة.

وأعرب رئيس سري لانكا، فخامة السيد ماهيندا راجاباكسا، خلال زيارته مؤخرا لإسرائيل وفلسطين والأردن، مجددا عن أمله القوي في إيجاد حل سلمي ومستدام للقضية الفلسطينية وفي إقامة دولة فلسطينية مستقلة. وكان مما شجعه بشكل خاص أن لاحظ أن شعب فلسطين يثابر بعزم، في خضم الكثير من الصعاب، لتحقيق هدفه المتمثل في اقامة دولة. وجرى توقيع اتفاقيات بين سري لانكا وفلسطين لإنشاء لجنة مشتركة بين سري لانكا وفلسطين ومركز للتدريب المهني.

تؤيد سري لانكا تنفيذ قرارات الجمعية العامة بشأن الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في إقامة دولة والتوصل إلى حل قائم على وجود دولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧. وتأمل سري لانكا أن تستفيد إسرائيل وفلسطين من الفرص المتاحة خلال هذا العام لإبرام اتفاق سلام تاريخي يصب في مصلحة أجيالهما القادمة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد بيركايا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ، سيدي الرئيس، بالإعراب عن خالص شكرنا لكم على

عقد هذه المناقشة المفتوحة. كما أعرب عن تقديري للأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة.

وأود أن أعرب عن تأييدي للبيانين اللذين سيدلي بهما لاحقا ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز وممثل جيبوتي بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي.

إننا نجتمع اليوم في وقت يستمر فيه الخوف في الشرق الأوسط، و لم يتوقف استخدام الأسلحة، ولكن عندما يكون هناك أمل حقيقي لدى جميع الرجال والنساء الذين يهتمون بفلسطين وبتحقيق السلام، يمكن تحقيق ذلك التقدم الرائع في عام ٢٠١٤.

يسرنا الإشارة إلى أنكم قد أكدتم لنا، سيدي الرئيس، خلال اجتماع اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف الذي عُقد في الأسبوع الماضي، بأن القضية الفلسطينية لا تزال تشكل مجرد أولوية للمجلس، بل إنها أيضا اختباره الكبير. وتعتقد إندونيسيا اعتقادا راسخا، بأن قدرة المجلس على اجتياز هذا الاختبار والتوصل إلى حل دائم للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، لن ترفع من مكانته فحسب، بل ستقدم مثالا إيجابيا فيما يتعلق بمجمل باقي التحديات التي تواجهه. ويتمثل السؤال في ما إذا كان لدى المجلس الإرادة السياسية والشجاعة.

أصبح السعي إلى تحقيق السلام الآن أكثر أهمية بعد القرار الذي اتخذته الأغلبية الساحقة في الجمعية العامة العام الماضي بخصوص إعلان سنة ٢٠١٤، سنة دولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني. فيما يخص هذا الموضوع، ترحب إندونيسيا بالجهود المستمرة التي يبذلها وزير خارجية الولايات المتحدة من أجل إقناع الطرفين المعنيين بالمضي قدما في اتجاه التوصل إلى حل راسخ ودائم.

وتتمثل المسائل الأخرى التي تتعلق بالشعب الفلسطيني وتود إندونيسيا تسليط الضوء عليها اليوم في المسألتين الاجتماعية والإنسانية. إننا نلاحظ بأسف استمرار الممارسات الإسرائيلية التي تتعارض مع مسؤولياتها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال. ولا تزال إسرائيل مستمرة في انتهاكها لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني. وبينما نرحب بإفراج إسرائيل مؤخرا عن ١٠٤ من الأسرى، من المقلق جدا العلم بأنها لا تزال تعتقل المئات من الأطفال الفلسطينيين، بمن في ذلك من هم دون سن ١٦ سنة. كما تشعر إندونيسيا بالحزن أيضا بسبب معرفتها بأن آلاف الفلسطينيين لا يزالون يقبعون في السجون الإسرائيلية، ويعانون من ظروف اعتقال سيئة، بدون مرافق طبية.

وتشعر إندونيسيا بالانزعاج إزاء السياسات الإسرائيلية التي تنطوي على تدمير الآبار والبنية التحتية للمياه أثناء العمليات العسكرية، وبالتالي حرمان الكثير من الفلسطينيين من الوصول إلى المياه النظيفة. كما نطالب أيضا بأن تتخذ إسرائيل التدابير اللازمة لمنع المستوطنين الإسرائيليين من مهاجمة الفلسطينيين وتدنيس المواقع الدينية في مدينة القدس الشريف.

إن إندونيسيا لا تزال تعتقد بشكل ثابت بأن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، يشكل في حد ذاته انتهاكا للقانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفقا لذلك، فإننا ننضم إلى الدول الأخرى فيما يخص مطالبة إسرائيل بالقيام بأفضل استفادة من فترة الثلاثة أشهر المتبقية من المفاوضات، لتصحيح إجراءاتها غير القانونية، والشروع في احترام إرادة المجتمع الدولي.

وتؤكد إندونيسيا مجددا دعمها لخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية ورؤية الدولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام، وفي إطار المعايير المحددة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، ومبادرة السلام العربية، والمراحل الثلاث لخارطة طريق مؤتمر مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام. ونعتقد أن إقامة دولة فلسطين المستقلة على أساس حدود عام

١٩٦٧ مع القدس الشرقية عاصمة لها، يشكل السبيل الوحيد لوضع الأمور في نصابها الصحيح بالنسبة للشعب الفلسطيني. تحقيقا لهذه الغاية، فإننا ندعو مرة أخرى إسرائيل إلى أن تقاوم الإغراء المستمر المتمثل في تجاهل التطلعات المشروعة للفلسطينيين، فيما يخص القضايا الجوهرية المتعلقة بالمستوطنات ووضع القدس واللاجئين والأمن والحدود الدائمة.

تستمر إسرائيل بشكل مخيب للآمال، في تجاهل فتوى محكمة العدل الدولية، وقرار الجمعية العامة بشأن البناء غير القانوني للجدار العازل في الضفة الغربية، بما في ذلك داخل وحول القدس المحتلة. ليس لإسرائيل الحق في فصل الفلسطينيين عن الفلسطينيين، والفلسطينيين عن أراضيهم. وتظل سياساتها الاستيطانية غير القانونية أكبر عائق أمام تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

إن دعم إندونيسيا للشعب الفلسطيني لا يتزعزع. وإذ نأخذ ذلك في الاعتبار، فإنه من دواعي سروري أن أعلن استضافة اندونيسيا مؤتمر التعاون بين دول شرق آسيا من أجل تحقيق التنمية في فلسطين، في وقت لاحق هذا العام. وسيعزز المؤتمر، الذي بدأته حكومة اليابان العام الماضي، مختلف المبادرات القائمة التي تهدف إلى تعزيز التنمية الفلسطينية.

أود الآن أن أنتقل إلى مسألة سوريا. حيث تكشفت لأكثر من عامين، مأساة إنسانية شديدة في سوريا. ويستمر الموت والدمار والتشريد والبؤس، رغم العبارات القوية التي أطلقت، والمناشدات التي وجهت خلال العديد من جلسات مجلس الأمن. لقد حان الوقت لكي يضع أعضاء المجلس خلافاتهم السياسية جانبا، ويعملون معا بجدية من أجل قضية السلام. كما يجب على المجلس تأكيد أهميته، باستخدام سلطته المتعلقة بفرض السلام، جزئيا عن طريق ضمان تنفيذ الأطراف المعنية لقراراته.

إن إندونيسيا تؤكد من جديد ضرورة أن يتوقف الصراع في سوريا فورا. ويجب على جميع الأطراف وقف أعمال العنف والعداء، واحترام القانون الإنساني الدولي وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق وبشكل آمن للمحتاجين. وفقا لذلك، ترحب إندونيسيا بانعقاد مؤتمر جنيف الثاني بشأن سوريا، المقرر عقده في غضون بضعة أيام. وأملنا كبير في أن تستجيب جميع أطراف النزاع في سوريا لنداء المجتمع الدولي وتشارك في المؤتمر بحسن نية. ونعتقد بأن إرساء عملية سياسية شاملة تعكس رغبات جميع السوريين، يشكل السبيل الوحيد الممكن من أجل تحقيق السلام.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وبلدكم الأردن، على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر كانون الثاني/يناير.

وأعبر أيضا عن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز وممثل جيبوتي بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي.

نغتنم هذه الفرصة، بالتزامن مع السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، لنكرر دعمنا لدولة فلسطين. ويقوي إطلاق السنة الدولية للتضامن، الأسبوع الماضي، شرعية نضال الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال غير الشرعي الذي تقوم به إسرائيل. لا تزال قضية فلسطين مدرجة على جدول أعمال المجلس بدون حل.و ما لاحظناه حتى الآن يؤكد فقط بأنه قد تأخر إيجاد حل عادل ودائم.

إن ماليزيا تؤكد من جديد التزامها بتحقيق حل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧، مع القدس الشرقية عاصمة لفلسطين. ونواصل دعوة الطرفين إلى الوفاء بالتزاماتهما المترتبة عليهما بموجب المبادرات المعترف بها دوليا مثل مبادرة السلام العربية، واتفاقات أوسلو، وخارطة طريق المجموعة الرباعية، ومرجعية مدريد وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وندرك

كذلك الجهود الدؤوبة التي يبذلها وزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري من أجل تيسير استئناف المفاوضات المباشرة بين فلسطين وإسرائيل.

مع ذلك، وبدلا من التمسك بمبادئ المبادرات التي ذكرتها للتو، تواصل إسرائيل تحديها لرغبات المجتمع الدولي. وقد استقبلت إسرائيل الجهود التي يبذلها وزير الخارجية كيري بالسخرية، بينما جرى استدعاء سفراء الاتحاد الأوروبي المعتمدين لدى إسرائيل، لأنهم انتقدوا، وهم مصيبون في ذلك، المستوطنات غير الشرعية.

ومن الواضح أن هذا التعنت سيؤدي إلى فشل المحادثات، التي تبدو لنا بالفعل من جانب واحد ضد فلسطين. يجب ألا تتعرض المناقشات بشأن المسائل الجوهرية للخطر أو التأخير. ونخشى تتلاشى تماما الفرصة السانحة للتوصل إلى حل سلمي، حيث أثبتت السلطة القائمة بالاحتلال عدم استعدادها للوفاء بالتزاماتها. وفي هذا الصدد، تدين ماليزيا بشدة الإعلان عن الأنشطة الاستيطانية الجديدة، ونطالب إسرائيل بوضع حد نهائي لاستمرار هذه الممارسة غير الشرعية. إن العنف الذي يمارسه المستوطنون ضد الفلسطينيين، بما في ذلك تدمير الأراضي الزراعية وأماكن العبادة الخاصة بهم، لا يزال مستمرا دون هوادة.

كما أن ماليزيا لا يزال يساورها بالغ القلق إزاء الحالة في غزة، حيث يستمر الحصار غير القانوني في السيطرة على حياة مواطنيها وقمعهم. إن تصاعد الأنشطة العسكرية الإسرائيلية مؤخرا يزيد من خطر تفاقم الحالة الإنسانية المتردية. ولا تزال احتياجات المواطنين المتعلقة بأمن الغذاء والطاقة في مستويات الحرجة، في حين أن المزارعين وصيادي الأسماك في المنطقة الأمنية تحرمهم السلطة القائمة بالاحتلال من أسباب الرزق. وبصفتي نائب رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، فقد رأت وسمعت ماليزيا اكثر مما يلزم من الأدلة على القمع. ونحن ندعو إلى الوقف الفوري للحصار، فضلا عن غيره من الممارسات الإسرائيلية غير القانونية في قطاع غزة.

وأود الآن أن أنتقل إلى الحالة في سوريا، حيث يواجه المجتمع الدولي ازمة إنسانية تتزايد باستمرار. ولبيان قلقنا، شاركت ماليزيا في المؤتمر الدولي الإنساني الثاني لإعلان التبرعات من أجل سوريا بالكويت في الأسبوع الماضي، حيث تعهدنا بتقديم مبلغ ٠٠٠ ٥٠٠ دولار. ونواصل حث جميع الأطراف على إنهاء العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك ضد المدنيين الأبرياء. ولئن كنا نرحب بتقديم المعونة إلى اللاجئين الفلسطينيين في مخيم اليرموك التابع لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، فإننا لا نزال قلقين كثيرا إزاء استمرار مواجهتهم لمعاناة بشرية لا تُطاق. يجب أن تسمح جميع الأطراف المسؤولة باتخاذ التدابير الملائمة من أجل كفالة تقديم المساعدة الإنسانية إلى من هم بحاجة ماسة إليها.

وخلال يومين سيبدأ مؤتمر جنيف ٢ بشأن سوريا الذي طال انتظاره، من أجل متابعة البيان الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق). ولا تزال ماليزيا تؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام والممثل الخاص المشترك، الأخضر الإبراهيمي، وتدعو جميع الأطراف إلى العمل معا من أجل التوصل إلى حل سياسي بقيادة سورية وشامل للجميع. ونأمل أن يكون بمقدور الأطراف المعنية أن تضع خلافاتها جانبا من أجل كفالة تحقيق نتائج عملية ومستدامة تعود بالنفع على الشعب السوري.

وفيما يتعلق بالجولان السوري المحتل، تكرر ماليزيا تأكيد اعتراضاتها على الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل، بما في ذلك بناء وتوسيع المستوطنات غير القانونية في الجولان السوري المحتل، الأمر الذي ينتهك القانون الدولي وميثاق

الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تدعو ماليزيا إلى انسحاب إسرائيل من الجولان السوري المحتل، تماشيا مع القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٩٧ (١٩٨١)).

ولا تزال تداعيات الصراع السوري تتصاعد في لبنان. وتحث ماليزيا الأطراف المعنية في هذا الصراع على وقف إطلاق النار عبر الحدود وغيره من أشكال العنف. كما يؤكد وفد بلدي مجددا أنه يجب على إسرائيل وقف انتهاكاتها للسيادة اللبنانية والأعمال القتالية الأخرى، وسحب قواتها من لبنان، مع الاحترام التام للخط الأزرق، وفقا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وفي الختام، تؤكد ماليزيا إيمانها القوي باتباع نهج معتدل لتسوية الصراعات بالوسائل السلمية، الأمر الذي يمكنه التقريب بين الاختلافات واستعادة الاستقرار في الشرق الأوسط. ويجب أن تكون الغلبة لأصوات الاعتدال على أصوات أولئك الذين يتبنون الحض على الكراهية، والجهل والعنف والتطرف، سواء كان ذلك في المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية أو في شوارع بيروت، أو حتى على طاولة المفاوضات في مؤتمر جنيف ٢. وينبغي أن نتحلى بالإرادة السياسية الجماعية من أجل الالتزام بنهج معتدل يؤمن مكاسب أكثر مما لو فرقنا الصراع.

الرئيس: أشكر ممثل ماليزيا على بيانه، وأعطي الكلمة الآن لممثل تونس.

السيد خياري (تونس): سيدي الرئيس، أود في مستهل بياني أن أتوجه بالتهاني إلى الأعضاء الجدد في مجلس الأمن وهي الأردن وتشاد وليتوانيا وشيلي. كما أهنئ المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة على رئاستها للمجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير، وأشكرها على دعوتها لهذه المناقشة المفتوحة. وأتوجه كذلك بالشكر للسيد الأمين العام على الإحاطة التي قدمها اليوم.

يؤكد وفد بلادي تأييده لما سيرد في بياني كل من مندوب جيبوتي باسم مجموعة منظمة التعاون الإسلامي، ومندوب إيران باسم حركة عدم الانحياز ويود أن يضيف النقاط التالية.

أولا، تجدد تونس موقفها الثابت الداعم لطموحات الشعب الفلسطيني في تحقيق الحرية والكرامة ولتمسكه بحقه المشروع في إقامة دولته المستقلة وذات السيادة على كامل الأراضي الفلسطينية والتي تم احتلالها عام ١٩٦٧، وذلك في إطار حل الدولتين ووفقا لمبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام ومرجعية مدريد.

ثانيا، نؤكد على أهمية ومحورية القضي الفلسطينية بمنطقة الشرق الأوسط على اعتبار أن استمرار المظلمة التاريخية المسلّطة على الشعب الفلسطيني منذ عقود عديدة يعد أصل ومنبع تصاعد التوترات وتغذية الصراعات والمشاعر العدوانية في هذه المنطقة. وفي هذا الإطار يشدد وفد بلادي على أن تمثل هذه القضية سنة ٢٠١٤ التي أعلنتها الجمعية العامة سنة دولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني محورا أساسيا في جدول أعمال الأمم المتحدة وجميع أجهزتها على أمل التوصل إلى حل عادل وشامل ونهائي سيمثل، بدون شك، أحد المفاتيح الأساسية لتحقيق الاستقرار والسلام الشامل في المنطقة.

ثالثا، إيمانا من وفد بلادي أنه ليس هناك بديل عن السلام لتحقيق الاستقرار وفتح أفق جديد لشوب المنطقة بأسرها، فإنه يشدد دعمه وتشجيعه الكاملين للمحادثات الجارية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، ويعرب عن تطلعه لأن تمهد هذه المحادثات للتوصل إلى حل شامل ودائم للقضية الفلسطينية بمختلف أبعادها، بما يسمح بتمكين الشعب الفلسطيني من استرداد حقوقه الكاملة وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وحل جميع قضايا الوضع النهائي وفي مقدمتها قضايا الحدود والأمن والقدس واللاجئين والمستوطنات والمياه والإفراج عن الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين.

رابعا، تحمل بلادي الحكومة الإسرائيلية مسؤولية عرقلة جهود السلام من خلال مواقف عدد من مسؤوليها

وتصريحاتهم الاستفزازية واستمرار اعتداءات قوات الاحتلال والمستوطنين الإسرائيليين على الفلسطينيين وممتلكاتهم والتعدي على أبسط حقوقهم الأساسية، بما في ذلك المعتقلين والأسرى، بالإضافة إلى التمادي في تكثيف أنشطة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بالضفة الغربية والقدس الشرقية. كما تدين تونس الاعتداءات المتكررة بمدينة القدس وخاصة المسجد الأقصى. وتعرب في هذا الصدد عن دعمها وتأييدها للقرارات الصادرة عن الدورة العشرين للجنة القدس المنعقدة بالمغرب يومي ١٥ و ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ والرافظة للممارسات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير هوية وملامح المسجد الأقصى وتحث المجتمع الدولي على تحمل مسؤولياته كاملة في إنقاذ مدينة القدس ورعاية الموروث الإنساني والحضاري العالمي المتمثل فيها، وحماية الوضع التعليمي والسكاني والثقافي بها.

خامسا، تحذر تونس من مغبة التمادي في الممارسات والانتهاكات المخالفة لأحكام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية والمرجعيات الأساسية للعملية السلمية والتي تهدد بانهيار جهود السلام وفشله وتدعو المجموعة الدولية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية الراعية للمفاوضات الجارية وبقية أعضاء اللجنة الرباعية ومجلس الأمن إلى إلزام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالكف عن هذه الممارسات ووقف أنشطة الاستيطان التي تمثل العقبة الأساسية أمام مفاوضات السلام من أجل عدم تفويت الفرصة التي تتيحها هذه المفاوضات وتوفير ممهدات التسوية النهائية التي تقبل الديمومة وتشمل جميع قضايا الوضع الدائم.

سادسا، يجدد وفد بلادي الدعوة إلى ضرورة الرفع الكلي للحصار الخانق المفروض على قطاع غزة منذ سنة ٢٠٠٧ لوضع حد للتداعيات الاقتصادية الخطيرة والمأساوية التي نتجت عنه والتي أصبح المواطنون الفلسطينيون في ظلها محرومون من أبسط وأدنى مقومات العيش الكريم، بما في ذلك النساء والأطفال.

سابعا، يجدد وفد بلادي الدعوة إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية اللبنانية والسورية.

ثامنا، نود الإعراب عن عميق انشغالنا بما آلت إليه الأوضاع في الشقيقة سوريا والتداعيات الخطيرة المترتبة عن ذلك في سوريا ودول الجوار، لا سيما على المستوى الإنساني. وفي هذا السياق، نؤكد دعمنا لعقد للمؤتمر الدولي جنيف – ٢ على أمل التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة تحظى بتأييد وموافقة الأطراف السورية المعنية، وتضع حداً لمعاناة الشعب السوري الشقيق، وتستجيب لطموحاته في الحرية والديمقراطية مع الحفاظ على سيادة سوريا ووحدتها الترابية.

تاسعاً، تجدد تونس إدانتها الشديدة لاستخدام الأسلحة الكيميائية أثناء الصراع في سوريا، الأمر الذي تم تأكيده بصورة قطعية في التقرير النهائي للجنة التحقيق الدولية التي أنشئت لهذا الغرض، وتؤكد على ضرورة محاسبة المسؤولين عن هذه الجريمة النكراء. وتثمن في هذا الإطار التقدم المحرز في أعمال البعثة المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل التخلص نهائياً من هذه الأسلحة. ويتطلع وفد بلادي إلى أن يمثل ذلك خطوة إيجابية للدفع نحو تفعيل جهود عقد المؤتمر الدولي المعني بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل في أقرب الآجال الممكنة خدمة للأمن والسلم في المنطقة والعالم.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد إلير (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن خالص تهنئتنا للأردن على عضويته في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٤– ٢٠١٥، وعلى توليه رئاسة المجلس لشهر كانون الثاني/يناير. ووفدي لديه ثقة كاملة في أن الأردن سيسهم إسهاماً كبيراً في عمل المجلس خلال العامين القادمين.

كان ٢٠١٣ عاماً آخر انتهى للأسف بدون إحراز أي تقدم ملموس صوب إنهاء أقدم نزاع في الشرق الأوسط.

ومن المحزن أن نظل نقرأ المرة تلو الأخرى تلك السلسلة غير المقبولة من أنشطة الاستيطان والهدم؛ وأعمال عنف المستوطنين؛ وانتهاكات الحقوق الأساسية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة؛ والاستفزازات ضد المواقع الدينية والمقدسة، ومنها الحرم الشريف والمسجد الأقصى؛ واستمرار الحصار غير القانوني وبناء الجدار الفاصل في تحدٍ للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن؛ وسقوط القتلى والجرحى على كلا الجانبين، وهو الأكثر مدعاة للأسف.

مع ذلك، فإن مبادرة وزير خارجية الولايات المتحدة كيري والجهود التي يبذلها في تفانٍ تشجعنا على استقبال عام ٢٠١٤ بتفاؤل آملين في فرصة حقيقية يمكن أن تفضي إلى حل الدولتين الذي انتظرناه طويلاً.

وتركيا تدعم بإخلاص المحادثات الجارية بين إسرائيل وفلسطين صوب حل عادل وشامل ودائم على أساس مفهوم دولتين، تعيشان جنباً إلى جنب داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧ في سلام وأمن، من خلال تسوية عادلة لجميع قضايا الوضع النهائي على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

مع ذلك، وبغية تحقيق هذه النتيجة المنشودة، يتعين على الأطراف أن تمتنع عن الأعمال التي تقوض المفاوضات. وفي فترة نحتاج إلى تعزيز تدابير بناء الثقة، ينبغي أن تكون كل وأي خطوة تتخذ مدروسة جيدا وأن تنفذ بحذر. وعلى سبيل المثال، فإن الاقتران الممنهج لإطلاق سراح السجناء بالإعلان عن بناء مستوطنات جديدة ليس مفيداً ويلقي ظلالاً من الشك حول مصداقية الجانبين بشأن العملية.

والشرط الأساسي للتقدم في عملية السلام هو أن نفهم تماما الصلة بين الأمن والسلام العادل. فالتسوية العادلة والشاملة للنزاع هي وحدها الكفيلة بإحلال السلام الحقيقي الدائم وجعل الشرق الأوسط آمناً ومستقراً ومزدهراً. وفي الوقت نفسه، فإن المجتمع الدولي لن يتخفف من المسؤولية الملقاة على عاتقه. سوف نحاسب جميعا أخلاقيا إذا ما أفلتت هذه الفرصة السانحة للسلام من أيدينا مرة أخرى.

لقد أعلنت الجمعية العامة ٢٠١٤ عاماً دولياً للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وينبغي أن يكون هذا العام بالنسبة لنا جميعا مناسبة لحشد وسائلنا وطاقاتنا لدعم فلسطين في الميادين الاقتصادية والسياسية. ففلسطين القوية سياسياً واقتصادياً ستكون بالتأكيد شريكاً أقوى لإسرائيل والجوار برمته لسنوات وسنوات. ولذلك، فإن تركيا تدعم حق دولة فلسطين غير القابل للتصرف في الجلوس بيننا تحت هذا السقف، باعتبارها عضواً يتمتع بالمساواة في الأمم المتحدة ويحظى بالاعتراف الكامل من المجتمع الدولي. وغني عن القول إن المصالحة الفلسطينية تشكل جزءاً لا يتجزأ من تلك القوة.

من جانبنا، ستواصل تركيا بذل قصارى جهدها للتخفيف من المصاعب التي يواجهها الشعب الفلسطيني من خلال مختلف المشاريع الثنائية والمتعددة الأطراف في فلسطين. ومن أمثلة ذلك مؤخراً تحويل مبلغ ٨٥٠ ٠٠٠ دولار لحساب وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لاستخدامها في توفير الوقود لمولدات الطاقة في قطاعات الخدمات الحيوية كالصحة والمياه والصرف الصحي في قطاع غزة، وإطلاق مشروع منطقة جنين الصناعية في الضفة الغربية، الذي يهدف إلى توفير فرص العمل للفلسطينيين في المنطقة.

مع ذلك، لا يمكن أن تؤدي هذه المبادرات إلى نتائج فعالة إلا في ظل اقتصاد يعمل بكامل طاقته، حيث لا توجد قيود على وصول البضائع والعمال. فحركة الدخول إلى فلسطين والخروج منها والتواصل الجغرافي بين غزة والضفة الغربية ذات أهمية حيوية. وعليه، فإننا ندعو مرة أخرى إلى رفع فوري للحصار على قطاع غزة، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) والتزامات وقف إطلاق النار لشهر تشرين الثاني/

نوفمبر ٢٠١٢. وقد رحب كثيرون بالمرونة التي أبديت مؤخراً بشأن وصول المواد لمشاريع الأمم المتحدة، إلا أن أكثر منهم قالوا إن ذلك غير كافٍ، مشيرين بصورة خاصة إلى الأضرار الناجمة عن الأحوال الجوية السيئة التي شهدتها المنطقة مؤخرا.

وثمة مصدر آخر للتفاؤل هو مؤتمر جنيف الثاني الوشيك بشأن سوريا، حيث ستحاول البلدان المدعوة وممثلو الاتحاد الأوروبي والجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، إلى جانب مسؤولي الأمم المتحدة، تعزيز فرص التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية، استناداً إلى بلاغ جنيف الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق). وتركيا تتطلع إلى عملية حقيقية، من خلال إنشاء هيئة حكم انتقالية تتمتع بسلطات تنفيذية كاملة بالتراضي بين الطرفين.

ومع ذلك، فلا يقل أهمية عن بدء المؤتمر ذلك الواقع المرير على الأرض في سوريا، حيث لا يزال السكان الأبرياء يقتلون كل يوم بالرصاص والقصف الجوي العشوائي والقذائف التسيارية، وأخيرا وليس آخرا، الأمراض الوبائية والجوع وهم تحت الحصار. وتقلقنا للغاية الموجة الأخيرة من الهجمات المتصاعدة ضد حلب. يجب الكف عن تلك الوحشية. ولا بد من وقف فوري للأعمال العدائية والعنف، وينبغي تنفيذ البيان الرئاسي الصادر في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ (S/PRST/2013/15) في مجمله على الفور. والتقارير بشأن وصول القافلة الإنسانية إلى اليرموك أخيراً يبعث على الارتياح جزئيا فحسب، لأننا ندرك أنه ليس علاجا طويل الأمد. للأسف، لا يزال هناك مئات الآلاف من المشردين داخليا الذين لم يتسن الوصول إليهم بعد.

من ناحية أخرى، فقد بلغ عبء الأزمة الإنسانية في البلدان المجاورة مستويات لا تحتمل، مما يشكل تهديداً بعدم الاستقرار محلياً وعلى الصعيد الإقليمي أيضاً. ونود أن نذكر بأن حكومات لبنان والأردن والعراق ومصر وتركيا، إلى جانب مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، في الاجتماع الذي عقد في سانليورفا، تركيا، في ١٧ كانون الثاني/يناير، قد ناشدت المجتمع الدولي مرة أخرى تعزيز التضامن مع بلدان المنطقة التي تستضيف غالبية اللاجئين الفارين من سوريا. وندعو مجلس الأمن مرة أخرى لوضع استراتيجية فعالة بموجب الفصل السابع لإنهاء تلك الأزمة الإنسانية الأكبر من نوعها في القرن الحادي والعشرين.

وبالرغم من الحشد الكامل للمجتمع الدولي لتنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، لم يتحقق المعيار الأول للقضاء على الأسلحة الكيميائية المعلن عنها من قبل النظام السوري. وهذا أمر غير مقبول. ولأن لدينا مخاوف أمنية وشواغل بيئية مشروعة، سنواصل رصدنا عن كثب للجدول الزمني الذي وضعه المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونود أن نغتنم هذه الفرصة أيضاً لكي نؤكد مرة أخرى أن الفقرة ٤ من القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) تتوخى التدمير الكامل لبرنامج الأسلحة الكيميائية في سوريا.

ولا بد لي من توضيح الحقائق بشأن اتهام بعينه وجهه أحد المتكلمين. فمؤخراً، صادرت السلطات التركية بعض المواد يزعم أنها كانت متجهة إلى سوريا. والحوادث من هذا القبيل تمثل شهادة على التزام تركيا بالمعايير الدولية ودليلاً على أن تركيا دولة تحكمها سيادة القانون. والتحقيقات في هذا الشأن تجرى وفقا لذلك.

وبعد، فإن تركيا تقف إلى جانب الشعب السوري، فضلا عن أنها تواصل تقديم المساعدة الإنسانية إلى الشعب السوري.

وفي حين أن الشرق الأوسط يمر بفترة عصيبة، فإنه ما يزال بوسعنا وضع حد للصراع الإسرائيلي الفلسطيني الذي طال أمده. وقد آن الأوان لكي نعمل جميعا معا على تحقيق ذلك الهدف، وأن يبدي كلا الطرفين القيادة والإرادة السياسية اللازمتين للحيلولة دون حدوث فشل قد لا نستطيع تحمل عواقبه.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

الشيخة آل ثاني (قطر): أود بداية أن أتقدم بالتهنئة لكم ولوفد المملكة الأردنية الهاشمية. وأغتنم هذه الفرصة لأهنئ سعادته والمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة على مباشرتكم لمهامكم كعضو في مجلس الأمن، ورئاستكم للمجلس لهذا الشهر، متمنين لكم كل التوفيق والنجاح. كما أتوجه بالتهنئة إلى باقي الدول الدول الأعضاء التي انضمت إلى المجلس هذا العام. والشكر للدول التي اختتمت عضويتها مؤخرا. كما لا يفوتني أن أشكر سعادة السيد بان كي – مون الأمين العام، على إحاطته الإعلامية.

نناقش اليوم بند الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها القضية الفلسطينية في ظل وجود زخم دولي ناجم عن الجهد الذي تبذله الإدارة الأمريكية من أجل تقريب وجهات النظر الفلسطينية والإسرائيلية، والتوصل إلى اتفاق إطار يسمح بالتفاوض على اتفاق سلام عادل بين فلسطين وإسرائيل. ولا شك لدينا أن عملية السلام هي أفضل السبل لتحقيق الاستقرار في المنطقة، وأن القضية الفلسطينية هي القضية الجوهرية لجميع العرب. ولقد أعادت دولة قطر وسائر الدول العربية التأكيد على الالتزام العربي بالأسس والمبادئ التي تضمنتها مبادرة السلام العربية لتحقيق السلام العادل والدائم المنشود في المنطقة.

إن من الضروري أن ينطلق أي اتفاق من الالتزام الواضح بالحقوق الوطنية الفلسطينية المتمثلة في إنهاء الاحتلال وحق تقرير المصير وإقامة دولة فلسطين المستقلة على كامل الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لمبادرة السلام العربية، والانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، وإقرار حق العودة وسائر الحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف.

ونؤكد في هذا الصدد، على أنه لا غنى لإنجاح أي اتفاق من أن تمتنع إسرائيل عن كل ما من شأنه تهديد فرص إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة والقابلة للحياة. ونعيد التحذير مجددا من من تداعيات استمرار السياسات الإسرائيلية المعيقة لفرص السلام، وعلى رأس تلك السياسات سياسة فرض الأمر الواقع، ومواصلة الاستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، واستخدام القوة أو التهديد بها، واستغلال الموارد المائية والطبيعية الفلسطينية، ومواصلة اعتقال الفلسطينيين، وهدم البيوت والقرى، وتهجير السكان، والاعتداءات المتواصلة على المسجد الأقصى المبارك، والحصار الظالم على غزة، الذي خلق معاناة إنسانية حادة.

تؤكد دولة قطر على تمتع الشعب الفلسطيني بجميع حقوقه غير القابلة للتصرف. وذلك نابع من تضامننا المتواصل مع ذلك الشعب الشقيق في نضاله المشروع، وكذلك من قناعتنا بأن نيله لتلك الحقوق هو شرط منطقي للسلام وللتسوية المنشودة القائمة على السلام العادل والدائم.

وفي سياق تضامننا مع الشعب الفلسطيني، ننوه أيضا بضرورة إتمام المصالحة الوطنية الفلسطينية على أساس اتفاقي القاهرة والدوحة. ونحث في هذا الصدد المجتمع الدولي على تهيئة الظروف المشجعة لتحقيق تلك المصالحة.

لعل بداية عام جديد على الثورة السورية هو مناسبة للتوقف برهة والتأمل في بعض الحقائق للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وجرائم الحرب التي يواصل النظام السوري ارتكابها دون رادع. لقد شهد العام الماضي استخدام النظام السوري الأسلحة الكيميائية، بل وضد شعبه، وحصد أرواح عشرات الآلاف من المدنيين السوريين الذي قضوا على يد النظام والمليشيات الموالية له بحسب التقارير الأممية والمنظمات الحقوقية الدولية.

وهو الشيء الذي يدعو للتساؤل: ألا زال هناك من يستمع إلى رواية محاربة الإرهاب التي يروج لها هذا النظام؟ إننا جميعا نشترك في الهدف المتمثل في مكافحة الإرهاب. وفي

سياق تأكيدنا على مكافحة الإرهاب والإرهابيين، فلنستذكر بعض الحقائق.

فمع بداية العام الجديد، يواصل النام السوري استخدام سياسة قصف المدنيين عشوائيا، وهي جريمة حرب. واستمر في حملة قصف إجرامي على مدينة حلب وضواحيها بإلقاء البراميل المتفجرة بصورة عشوائية على أحياء مكتظة بالمباني السكنية والمدارس. ونود أن نلفت الانتباه إلى أن عدد ضحايا القصف بالبراميل المتفجرة على حلب يتجاوز عدد ضحايا من قضوا جراء استخدام السلاح الكيميائي. وواصل النظام حصار مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين في مخيم اليرموك بدمشق، من حصار قاتل بحسب إفادة الأونروا. وقد أدى العقاب الجماعي المفروض عليهم بحرمانهم من الغذاء والدواء لأشهر، إلى وفاة ما لا يقل عن ٤٠ من الأطفال والنساء والشيوخ. فهل تندرج هذه الأفعال في إطار الحرب على الإرهاب، أم هي الإرهاب بعينه؟

لقد ازداد تدفق اللاجئين السوريين، الذي نتجت عنه تحديات كبيرة وأعباء إضافية على دول الجوار. ونشكر في ذلك جهود المملكة الأردنية الهاشمية وتركيا ولبنان وكافة دول الجوار لما تبذله من جهود لتخفيف معاناة اللاجئين السوريين، والتأكيد على دور المجتمع الدولي لتقديم المساندة المطلوبة لها لتحمّل تلك الأعباء. كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى حكومة دولة الكويت والأمانة العامة للأمم المتحدة على عقدهما المؤتمر الدولي الثاني للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا.

إن ما يجري في سوريا يضع مجلس الأمن والمجتمع الدولي أمام مسؤوليته تجاه هذه الكارثة الإنسانية غير المسبوقة، التي أدت إلى تعالي الأصوات المطالبة برفع مستوى الضغط واعتماد قرار ملزم من مجلس الأمن يؤدي إلى التخفيف من المعاناة الإنسانية التي يعيشها الشعب السوري، ووضع حد وبشكل عاجل للأعمال الوحشية التي ترتكب بحق هذا الشعب، وتقديم المسؤولين عن هذه الجرائم للعدالة الجنائية.

وفي الختام، فإن انعقاد مؤتمر جنيف ٢ يضع المجتمع الدولي بأسره أمام مسؤولية تاريخية لتحقيق تطلعات الشعب السوري إلى العيش بكرامة وحرية. وإذ تعرب دولة قطر عن الأمل في أن يخرج الاجتماع بقرارات تنفّذ ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر جنيف الأول، وألا يتم منح النظام السوري الفرصة لشراء المزيد من الوقت لمواصلة حرب الإبادة ضد شعبه.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد توماس ماير – هارتنغ، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد ماير – هارتنغ (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في مجلس الأمن في ظل رئاستكم، سيدي الرئيس، أود أن أبدأ بتهنئتكم على توليكم هذا المنصب الرفيع.

وحرصا على الوقت، سأتلو نسخة مختصرة بعض الشيء من البيان الذي أعددناه، وسيجري تعميم النص الكامل على الوفود.

يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. يؤيد هذا البيان البلدان المرشحان لعضوية الاتحاد، آيسلندا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والجبل الأسود، وبلدا تحقيق الاستقرار والانتساب المرشحان المحتملان:ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والبلد العضو في رابطة التجارة الأوروبية الحرة، ليختنشتاين، العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، فضلا عن أوكرانيا.

يؤيد الاتحاد الأوروبي تماما مؤتمر السلام بشأن سوريا المقرر عقده في سويسرا في ٢٢ كانون الثاني/يناير. وينبغي أن يكون مؤتمر جنيف الثاني المعني بسوريا الخطوة الأولى في عملية تفضي إلى التوصل إلى حل سياسي للصراع. ويتمثل الحل الوحيد للصراع في الانتقال السياسي الحقيقي على أساس التنفيذ الكامل لبيان جنيف (S/2012/522، المرفق)، وفي الحفاظ على سيادة سوريا واستقلالها وسلامتها الإقليمية. ونثني على الجهود التي يبذلها الممثل الخاص المشترك الإبراهيمي وفريقه.

و هدف المؤتمر هو تشكيل هيئة حكم انتقالي ذات سلطات تنفيذية كاملة – على أساس الاتفاق المتبادل – بما في ذلك السلطات في مجالي الأمن والاستخبارات العسكرية. وينبغي ألا تجرى أي انتخابات في سوريا إلا في إطار بيان جنيف. ويجب أن يلتزم النظام والمعارضة أيضا بالتنفيذ الكامل لذلك البيان على وجه الاستعجال، فضلا عن إثبات التزامهما من خلال الإجراءات التي يتخذانها. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف إلى المشاركة البناءة في تفاوض حقيقي.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالدعوة التي وجهها الأمين العام إلى الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية. والاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد لمساعدة وفد المعارضة، بقيادة الائتلاف الوطني، على توفير الاحتياجات التي قد تنشأ في إطار عملية التفاوض.

ويرى الاتحاد الأوروبي أنه من المهم أيضا العمل – طوال عملية جنيف – على تعزيز تدابير بناء الثقة التي من شأنها أن تعود بالنفع على السكان المحليين بشكل مباشر. وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار إراقة الدماء بصورة عشوائية في صفوف السكان المدنيين. وندعو إلى وقف جميع أعمال العنف من أجل إتاحة إمكانية وصول المساعدات الإنسانية الملحة في الميدان.

نحن ندين بشدة تصاعد الهجمات العشوائية التي يشنها النظام، لا سيما في حلب. ويشاطر الاتحاد الأوروبي القلق المتزايد بشأن انتشار التطرف والجماعات المتطرفة، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام وجبهة النصرة. فانخراطها في الصراع يشكل تهديدا لعملية السلام، والسلامة الإقليمية لسوريا وللأمن الإقليمي والدولي. يرحب الاتحاد الأوروبي بإدانة ائتلاف المعارضة السورية جميع أشكال الإرهاب والتطرف، وبحقيقة أن المعارضة المعتدلة تعارض الجماعات المتطرفة.

يجب أن توجه كل الجهود نحو الهدف المشترك المتمثل في إعادة بناء البلد، وتخليصه من ماضيه الاستبدادي، والحفاظ على تقاليده في التعايش الديني والعرقي والثقافي، وكفالة الاحترام الكامل لجميع حقوق الإنسان. ويساور الاتحاد الأوروبي القلق إزاء المحنة التي تكابدها جميع الفئات الضعيفة والأقليات العرقية والدينية، بما في ذلك المسيحيون.

ما فتئ الاتحاد الأوروبي يدعم جماعات المجتمع المدني. وقدمت الدول الأعضاء أيضا المساعدة وبناء القدرات، بما في ذلك من خلال الأحداث الأخيرة مثل مؤتمر قرطبة، ولن تبرح تقوم بذلك في جميع مراحل عملية جنيف.

ويشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية وجود عملية سلام سورية شاملة ويدعم المشاركة الفعالة والهادفة للمرأة والمجتمع المدني في عملية الانتقال السياسي الشاملة. ونحض الطرفين على تعيين النساء في وفديهما إلى مؤتمر جنيف – ٢ بشأن سوريا. كما ندعو الأمم المتحدة إلى تيسير مشاركة الجماعات النسائية ومنظمات المجتمع المدني في جنيف. في ذلك السياق، نرحب أيضا بالاجتماع حول موضوع ”تعزيز مشاركة المرأة في العملية السياسية السورية“، الذي عقده كيان الأمم المتحدة للمرأة وهولندا يومي ١٢ و ١٣ كانون الثاني/يناير.

لن يبرح الاتحاد الأوروبي يدافع عن حقوق الإنسان وسيظل نشطا في كفالة المساءلة عن ما يجري في سوريا من انتهاكات وإساءات منهجية وواسعة النطاق لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ويكرر الاتحاد الأوروبي دعوته المجلس إلى التصدي على وجه السرعة للحالة في سوريا في تلك الجوانب، بما في ذلك إمكانية الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية، على النحو المطلوب في الرسالة الموجهة من البعثة الدائمة لسويسرا إلى الأمين العام بتاريخ ١٤ كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٣ (S/2013/19، المرفق). ونشير إلى أن جميع المسؤولين عن ارتكاب جرائم ضد الانسانية وجرائم حرب

يجب أن يحاسبوا، ونؤكد من جديد دعمنا للجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية، التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان.

في أعقاب المؤتمر الثاني للمانحين المعقود بالكويت في ١٥ كانون الثاني/يناير، حيث تعهد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بمبلغ ٥٥٠ مليون يورو، سيمضي الاتحاد في الحث على إحزار التقدم وانخراط شركائه في إطار المجموعة رفيعة المستوى المعنية بالتحديات الإنسانية بقيادة الأمم المتحدة. وندعو جميع أطراف الصراع السوري، لا سيما الحكومة السورية، إلى أن تنفذ فوراً تنفيذا كاملاً أحكام البيان الرئاسي (S/PRST/2013/15) الصادر في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. بالنظر إلى نطاق الأزمة غير المسبوق وطابعها، فإننا ندعو إلى استصدار قرار إنساني من مجلس الأمن.

يحث الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف في الصراع، لا سيما الحكومة السورية، التي تتحمل المسؤولية الكبرى عن التمكين من وصول المساعدات الإنسانية، إلى اتخاذ خطوات حاسمة لتسهيل الوصول الفوري والآمن وبدون عوائق إلى جميع الأشخاص المحتاجين، لا سيما الموجودون في المناطق المحاصرة، وذلك من خلال أكثر الطرق فعالية، بما في ذلك عبر خطوط الصراع والحدود، وحماية العاملين في تقديم المعونات والمساعدات الطبية والمرافق الصحية. سنواصل الجهود الجارية لدعم السوريين المتأثرين بالصراع داخل سوريا وخارجها، فضلا عن المجتمعات المضيفة والمؤسسات الحكومية لجيران سوريا التي تحلت بالشجاعة في ترحيبها باللاجئين.

نرحب ببدء نقل المواد الكيميائية من سوريا لتدميرها خارج البلد، ولكن لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به، بما في ذلك التدمير الفعلي للمواد الكيميائية. لذلك، يجب أن تتلو هذه الخطوة إجراءاتٌ سريعة وحاسمة تتخذها الحكومة السورية لتلبية لالتزاماتها وتعهداتها كافة بموجب القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) وقرارات المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. لقد قدمنا المساعدة للبعثة المشتركة وللصندوق الاستئماني لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وسنستمر في تقديم الدعم المالي والسياسي واللوجستي. ونود أيضا أن نؤكد على مسؤولية السلطات السورية عن تغطية التكاليف المرتبطة بتدمير مخزون الأسلحة الكيميائية السورية.

يدعو الاتحاد الأوروبي جميع المقاتلين الأجانب في سوريا، بما في ذلك حزب الله، إلى الانسحاب فورا.

فيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط، يثني الاتحاد الأوروبي على الدور القيادي للرئيس عباس ورئيس الوزراء نتنياهو، ويدعم دعماً كاملاً الجهود الدؤوبة التي يبذلها وزير الخارجية الأمريكية جون كيري. ويذكر الاتحاد الأوروبي باستنتاجات مجلس الاتحاد الأوروبي السابقة التي تقوم عليها رؤيته لحل الدولتين وما يفضي إليه من الاتفاق على جميع مسائل الوضع النهائي، وإنهاء جميع المطالبات، وتحقيق التطلعات المشروعة لكلا الطرفين. ويقف الاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد للمساهمة بقدر كبير في ترتيبات ما بعد انتهاء الصراع لكفالة استدامة اتفاق السلام.

لقد قررنا أننا سوف نقدم حزمة غير مسبوقة من الدعم السياسي والاقتصادي والأمني الأوروبي لكلا الطرفين في سياق اتفاق الوضع النهائي. ففي حال التوصل إلى اتفاق سلام نهائي، فإن الاتحاد الأوروبي يعرض على إسرائيل والدولة الفلسطينية المستقبلية شراكة خاصة مميزة تتضمن زيادة الوصول إلى الأسواق الأوروبية، وتوثيق الروابط الثقافية والعلمية، وتيسير التجارة والاستثمارات، فضلا عن تعزيز العلاقات التجارية بين الشركات. كما سوف يتاح لكلا الدولتين تعزيز الحوار السياسي والتعاون الأمني. في حالة السلام، يتوخى الاتحاد الأوروبي علاقةً مستقبلية بينه وبين كلا الطرفين لا تعمق فحسب الروابط الثنائية بين الاتحاد والدولتين، بل سوف

تساعد أيضا في تطوير الاعتماد الإيجابي المتبادل بين إسرائيل وفلسطين ونشوء علاقة منفعة متبادلة سلمية جديدة بينهما.

الاتحاد الأوروبي مقتنع بالدور الإيجابي الذي يمكن أن تضطلع به بلدان المنطقة في دفع عملية السلام، ولن يبرح على التزامه بالحوار المستمر مع الدول العربية، بما في ذلك فيما يتعلق بتحقيق السلام في الشرق الأوسط. ويجدد الاتحاد الأوروبي التأكيد على الأهمية الاستراتيجية لمبادرة السلام العربية لجميع الأطراف وللمنطقة بأكملها. تمثل المفاوضات الحالية فرصة فريدة يجب أن يغتنمها كلا الطرفين لتنفيذ حل الدولتين. إن واقع الدولة الواحدة لا يتوافق مع التطلعات المشروعة والحرة والديمقراطية لأي من الطرفين.

من المهم زيادة الثقة المتبادلة بين الطرفين. وينبغي بأي ثمن تجنب الأعمال التي تقوض المفاوضات وتقلل من الثقة بين شريكي التفاوض. في هذا الصدد، يأسف الاتحاد الأوروبي لاستمرار إسرائيل في توسيع المستوطنات، التي هي غير شرعية بموجب القانون الدولي وتشكل عقبة في طريق السلام. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه البالغ إزاء التحريض، وحوادث العنف في الأراضي المحتلة، وهدم المنازل والوضع الإنساني المتدهور في غزة. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه البالغ إزاء الإجراءات التي تقوض الوضع الراهن في الأماكن المقدسة، بما في ذلك في القدس. وسيظل الاتحاد الأوروبي يراقب عن كثب الوضع وما يترتب عنه من آثار أبعد مدى، وسوف يتصرف بناء على ذلك.

الرئيس : أعطي الكلمة لممثل كوبا.

السيد رييس رودريغيث (كوبا) (تكلم بالإسبانية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي تأخذ فيها كوبا الكلمة هذا العام، فإننا نود أن نهنئ جميع الأعضاء الجدد في مجلس الأمن. كما نشيد بمبادرة الرئاسة لعقد هذه المناقشة.

تؤيد كوبا البيان الذي سيدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية النيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز.

ما انفك الشرق الأوسط يجذب انتباه المجتمع الدولي بسبب الأحداث المختلفة التي ظل يشهدها خلال العام الماضي، وبسبب الأمل الذي لم يتحقق بعد في اختتام عملية السلام. لقد طال أمد نظر مجلس الأمن في هذه المسألة، وما برحت المشاكل الكبرى ترواح مكانها، وعلى رأسها قضية فلسطين. يشكل الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى العقبة الرئيسية أمام تحقيق السلام والتوصل إلى حل عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط.

لا بد من أن يضطلع مجلس الأمن بدوره في الدفاع عن السلم والأمن الدوليين، وأن يعتمد تدابير ملموسة وعملية تدفع إسرائيل إلى وضع حد لأعمالها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني.

إن أعمال إسرائيل تتناقض تناقضا صارخا مع قرارات الأمم المتحدة، وتشكل تهديداً للسلم والأمن الإقليميين والدوليين وتنتهك حقوق الإنسان للشعب كله. ولن يتحقق السلام في الشرق الأوسط ما دام هذا العدوان مستمراً، وما دام لم يتم الوفاء بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وغير القابلة للتصرف ولم تؤخذ هذه الحقوق في الاعتبار.

لقد اتخذت الجمعية العامة قراراً تاريخياً عندما منح أعضائها فلسطين مركز دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة. لقد أيدت كوبا ذلك القرار تماشياً مع موقفها التاريخي في مؤازرة قضية الشعب الفلسطيني وتأييداً لحقوقه. وتكرر كوبا دعمها لانضمام فلسطين إلى الأمم المتحدة بصفتها دولة عضوا كاملة العضوية. يجب على مجلس الأمن أن ينظر، من دون مزيد من التأخير، في الطلب المقدم من فلسطين في عام ٢٠١١ بشأن قبولها دولة عضو في الأمم المتحدة وأن يقر ذلك الطلب.

خلال السنة الماضية سمعنا أخبارا كانت تبعث على التشجيع بشأن العودة إلى المفاوضات بين إسرائيل وفلسطين. غير أن هذا التفاؤل كان يشوبه الحذر، فحل القضية الفلسطينية وإحلال السلام يتحققان من خلال إبرام اتفاقات منصفة لا تقوض حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. ولا بد من مواصلة تقديم الدعم للشعب الفلسطيني في مطالبته المشروعة بإقامة دولة فلسطين المستقلة والقدس الشرقية عاصمة لها.

إن كوبا تطالب إسرائيل بالامتثال للقانون الدولي وإنهاء احتلالها للأراضي العربية. نكرر مرة أخرى موقفنا من أجل إحلال السلام العادل والدائم لجميع شعوب منطقة الشرق الأوسط.

إن الشعب الفلسطيني يعاني نتيجة تزايد عدد المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية ومن جراء الحقيقة المؤلمة والبائسة للسجناء الفلسطينية، وتردي الحالة الإنسانية في قطاع غزة المحاصر، حيث أن الأحوال المعيشية للسكان قد زادت تدهوراً بسبب الإبقاء على الحصار الجائر. لن تتحقق في قطاع غزة عملية سياسية ذات مغزى ويتحقق السلام في المنطقة إلا بإنهاء تلك السياسة الاستعمارية وإطلاق سراح السجناء الفلسطينيين ورفع الحصار عن قطاع غزة.

ستظل كوبا تؤيد الشعب الفلسطيني في كفاحه العادل من أجل تقرير المصير وترحب بإعلان عام ٢٠١٤ سنة دولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ونأمل أن يكون ذلك القرار إيذاناً بحدث تاريخي يتمثل في إحراز الشعب الفلسطيني لكامل حقوقه، بما في ذلك حقه في العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

لا تزال كوبا تتابع عن كثب الحالة في سوريا وآثارها الدولية. ونتشاطر القلق إزاء الخسارة في الأرواح البريئة في سوريا كما هو الحال في أجزاء أخرى من العالم. وبصورة مماثلة، ندين جميع أعمال العنف المرتكبة في ذلك البلد ضد السكان المدنيين الأبرياء، بغض النظر عن مرتكبيها من أطراف ذلك النزاع.

نرفض جميع المحاولات الرامية إلى تحويل الحماية المزعومة للأرواح البشرية إلى ذريعة للتدخل الخارجي، سواء عن طريق الدعم المباشر أو من خلال مجموعات مسلحة مخصصة، بما في ذلك استخدام المرتزقة، وهي محاولات لا تؤدي إلا إلى الدمار وتزايد أعداد الوفيات.

كذلك ندين أي استخدام للأسلحة الكيميائية أو أي أسلحة أخرى من أسلحة التدمير الشامل. ونحن ملتزمون التزاماً قوياً باتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة وبالامتثال امتثالاً صارماً لأحكام الاتفاقية. نرحب بانضمام سوريا إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية والاتفاقات التي تم التوصل إليها بشأن تدمير مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية.

وبصورة مماثلة، نرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق المتعلق بتدمير برنامج الأسلحة الكيميائية لدى الجمهورية العربية السورية والتحقق من ذلك، ونرحب بالتعاون الذي قدمته الحكومة السورية للبعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيمائية والأمم المتحدة.

إن التزام مجلس الأمن يتمثل في تعزيز السلم وإنهاء العنف؛ ومنع زعزعة الاستقرار، ومنع الدعم التمويلي لتدريب الجهات الفاعلة المزعزعة للاستقرار؛ وحماية الناس الأبرياء ومنع استغلالهم لأهداف جغرافية سياسية. وتلك أيضاً مسؤولية المنظمة ككل.

تعارض كوبا الحض على تغيير النظام في سوريا ودعم أي استخدام للقوة والعنف بدلاً من المساهمة في الحوار والمفاوضات في ما بين جميع الأطراف. ونرفض أيضاً اشتراك وسائط الإعلام الجماهيري في ذلك التحريض، والتشويه المتعمد للحقائق من دون مواجهة عواقب أفعالها.

نكرر الدعوة إلى الحفاظ على سيادة سوريا واستقلالها وسلامتها الإقليمية وحق أبناء شعبها في تقرير المصير من دون

أي شكل من أشكال التدخل الأجنبي. ونحض على تسوية النزاع بالوسائل الدبلوماسية ومن دون إراقة دماء جديدة.

نتشاطر التطلعات الدولية إلى تسخير آمالنا لعقد مؤتمر جنيف الثاني بشأن سوريا، وأن يتم التوصل إلى اتفاقات من خلال الحوار تنهي الصراع في سوريا، ومن خلال عملية سلمية بقيادة الشعب السوري لممارسة حقه المشروع في تقرير المصير.

تكرر كوبا إدانتها لجميع أعمال الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره بغض النظر عن مرتكبيه، بمن فيها الدول. وفي ذلك الصدد، تدين كوبا جميع أعمال الإرهاب التي تُرتكب في الشرق الأوسط.

الرئيس : أعطي الكلمة الآن لممثل ناميبيا.

السيد ناندا (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أهنئكم على انتخاب بلدكم لعضوية مجلس الأمن للفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٥، وعلى توليكم رئاسة المجلس لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وبالمثل، أشكركم على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الأولى في عام ٢٠١٤ بشأن الشرق الأوسط، وهي مناقشة تتيح للعضوية الأوسع فرصة المشاركة في هذه المداولات الهامة. أما وقد أعلن عام ٢٠١٤ سنة دولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، فإننا نتطلع قدماً إلى المشاركة في منتديات مماثلة تهدف إلى حسم الحالة الأمنية الهشة في الشرق الأوسط، ولا سيما قضية فلسطين.

وفي الوقت نفسه، أهنئ أعضاء مجلس الأمن المنتخبين حديثاً وأعرب عن تأييد وفدي لهم طيلة مدة عضويتهم في هذه الهيئة الموقرة.

يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ما زلنا مقتنعين بأن المشكلة السياسية الرئيسية في الشرق الأوسط تتمثل في العدوان المنهجي الذي ترتكبه إسرائيل ضد فلسطين. والذي ما انفك يشكل تهديداً للسلم والأمن في المنطقة. لا تزال ناميبيا تشعر بالقلق إزاء الحالة الحرجة واستمرار الحملة الاستيطانية الإسرائيلية غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية، وهي حملة لا تزال تقوض بشدة سلامة دولة فلسطين وتهدد باستحالة تحقيق حل الدولتين من أجل إحلال السلام على أساس حدود ما قبل ١٩٦٧.

مما يكتسي أهمية كبيرة لدى وفدي زيادة عدد المستوطنات الإسرائيلية التي تقوم على سياسة استعمارية غير قانونية أدت إلى فرض حصار على قطاع غزة، وقيدت وصول السلع والمساعدة الإنسانية والإمدادات الطبية والوقود، وكلها عناصر لازمة بشدة. إن استدامة الاحتلال الإسرائيلي تؤثر تأثيراً شديداً على الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للفلسطينيين، وهذا حرمان صارخ من حقهم في تقرير المصير وممارستهم لحقوقهم الإنسانية الأساسية كما نص عليها ميثاق الأمم المتحدة.

تعتقد ناميبيا أن استمرار إسرائيل في ازدرائها السافر للقانون الدولي يتطلب من المجتمع الدولي اهتماما عاجلاً وعملاً مسؤولاً لإرغام الدولة القائمة بالاحتلال على إنهاء جميع الانتهاكات الجسيمة وإنقاذ آفاق الحل السلمي في منطقة الشرق الأوسط.

وناميبيا، بوصفها بلدا خضع لاحتلال غير شرعي مماثل من قبل نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، دأبت على مواصلة تقديم دعمها الثابت للشعب الفلسطيني في سعيه من أجل نيل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال والحرية. وسنظل ملتزمين بذلك المسار النبيل. وفي هذا السياق، ترحب ناميبيا بإعلان الجمعية العامة عام ٢٠١٤ السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٢/٦٨ المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. ويحدونا الأمل في أن يضع الاحتفال بهذا العام باعتباره السنة الدولية

للتضامن مع الشعب الفلسطيني حدا للاحتلال غير الشرعي للأراضي الفلسطينية وتحقيق استقلال دولة فلسطين ذات السيادة الكاملة وعاصمتها القدس الشرقية.

ونود أن نذكر المجلس بالتزاماته بدعم القضية العادلة للشعب الفلسطيني من خلال اعتماد تدابير عملية لإنهاء الانتهاكات والسياسات غير القانونية الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني. ومن غير المفهوم أن تظل قضية فلسطين بندا دائما من بنود جدول الأعمال في برنامج عمل المجلس، بالنظر إلى أن الجمعية العامة، الجهاز الأكثر تمثيلا في الأمم المتحدة، قد اتخذت قرارا تاريخيا في عام ٢٠١٢ بمنح فلسطين مركز دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة. وما زال يحدونا الأمل في أن يشكل القرار خطوة هامة نحو انضمام فلسطين في نهاية المطاف إلى الأمم المتحدة، بوصفها عضوا كامل العضوية. ولذلك، فإن من المهم أن يحترم المجلس رغبة المجتمع الدولي بالنظر، دون مزيد من التأخير، في الطلب الذي تقدمت به فلسطين للاعتراف بها بوصفها عضوا كامل العضوية والموافقة عليه، لكي تشغل المكانة اللائقة بها في مجتمع الأمم.

ولا تزال ناميبيا تعتقد أن الحل الحقيقي والدائم المؤدي إلى حصول فلسطين على حريتها لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تنفيذ جميع القرارات ذات الصلة للأمم المتحدة في ما يتعلق بتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وأنه لا يمكن إرساء السلام في الشرق الأوسط إلا من خلال التصدي لاحتلال إسرائيل غير الشرعي للأرض الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية وإنهاء جميع الصراعات وتحقيق السلام والأمن الدائمين للفلسطينيين والإسرائيليين على السواء وللمنطقة ككل.

وأود أن أعيد التأكيد على دعم ناميبيا القوي لعملية السلام الجارية ومناشدتنا لكلا الطرفين أن يظهرا الالتزام وأن يغتنما هذه الفرصة، وذلك بالتقيد بالاتفاقات والالتزامات السابقة بينهما بخصوص إحلال السلام الدائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين، الذين يعيشون جنبا إلى جنب.

وأود أن أختتم كلمتي بالتأكيد مجددا على دعم ناميبيا الذي لا يتزعزع لشعب فلسطين وتضامنها الثابت معه في قضيته العادلة من أجل نيل الحرية والاستقلال وتحقيق العدالة الاجتماعية وعلى دعم ناميبيا الثابت لحصول فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة جيبوتي.

السيدة حسن (جيبوتي) (تكلمت بالإنكليزية): يُشرف وفد بلدي ويسعده أن يتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

تعقد هذه الجلسة الهامة في الوقت الذي تقف فيه قضية فلسطين مرة أخرى أمام منعطف حرج للغاية. وقد انتعشت آمالنا في التوصل إلى حل عادل وشامل لقضية فلسطين في أعقاب استئناف محادثات السلام مؤخرا، وهو أمر يتطلب بالتأكيد دعما قويا منا جميعا لكفالة تعزيز أهدافها وتحقيقها، بما يتفق مع المعايير التي حددتها قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومرجعية مؤتمر مدريد ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية.

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، من المؤسف أن الظروف السائدة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، لا تزال تتدهور فيما تواصل إسرائيل استعمارها للأرض الفلسطينية، بما في ذلك من خلال الإرهاب الذي يمارسه المستوطنون الإسرائيليون. واعتقال واحتجاز المدنيين الفلسطينيين والعقاب الجماعي للشعب الفلسطيني في قطاع غزة بفرض حصار غير مشروع.

والأنشطة الاستيطانية الاستعمارية الإسرائيلية، التي تصاعدت بشكل واضح في الآونة الأخيرة، تظل التحدي

الرئيسي الذي يقف أمام إحراز تقدم حقيقي في مفاوضات السلام. والأمر يحتاج إلى المعالجة بشكل جدي من قبل المجتمع الدولي إذا أردنا إنقاذ هذا الحل والعمل من أجل السلام. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد أن استمرار بناء وتوسيع المستوطنات الاستعمارية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وما حولها، يقوض اتصال الدولة الفلسطينية على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وسلامتها الإقليمية وقدرتها على البقاء ويمثل بوضوح عملا غير مشروع يشكل انتهاكا صارخا للقوانين والقرارات والمواثيق الدولية، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

وتواصل إسرائيل، بما يتناقض مع قرارات الأمم المتحدة وعملية السلام، تحدي إرادة المجتمع الدولي من خلال خلق حقائق على أرض الواقع بحكم الأمر الواقع بهدف تغيير الطابع العربي للقدس الشرقية المحتلة ومركزها وتكوينها الديمغرافي، وذلك بغية عزل المدينة عن بيئتها الفلسطينية الطبيعية. ولا بد من وضع حد فوري لجميع الأنشطة الإسرائيلية غير القانونية، ومن بينها، الأنشطة الاستيطانية والتشريد القسري للمدنيين الفلسطينيين وتقييد وصول الفلسطينيين إلى أماكن العبادة وبناء جدار الفصل العنصري ومصادرة الأراضي الفلسطينية وانتهاك حرمة المقدسات الإسلامية والمسيحية وإغلاق المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية.

ويجب أيضا أن نوجه انتباه المجلس إلى التحريض المستمر من قبل المتطرفين الإسرائيليين في الأماكن المقدسة، ولا سيما في الحرم الشريف في القدس الشرقية المحتلة. وهذه الأعمال الاستفزازية وغير القانونية تؤدي إلى تفاقم التوترات الدينية وتهدد بتأجيج الصراع الديني. وفي هذا الصدد، نحذر من أن يؤدي استمرار كل هذه الانتهاكات الإسرائيلية إلى القضاء على أية فرصة لتحقيق السلام وأن يهدد، في نهاية المطاف بزيادة زعزعة استقرار الحالة الهشة أصلا في الشرق الأوسط.

وفي الوقت نفسه، فإن منظمة التعاون الإسلامي تؤكد مجددا على التزامها بحقوق الشعب الفلسطيني في القدس الشرقية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، ولا تزال تؤيد التوصل إلى حل نهائي يضمن عودة المدينة إلى السيادة الفلسطينية باعتبارها عاصمة دولة فلسطين.

وبالنظر إلى أن قضية فلسطين لا تزال في صميم القلاقل التي تشهدها المنطقة وأنها تشكل تحديا طال أمده لهذه الهيئة، فإن المنظمة تؤكد من جديد أن تحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط يتطلب اتخاذ إجراء عاجل وحازم من قبل مجلس الأمن لإنفاذ القانون الدولي وضمان امتثال إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لجميع التزاماتها وتعهداتها القانونية بإنهاء كل جرائمها واعتداءاتها اليومية من أجل تحقيق السلام والعدالة.

وبالمثل، فإن منظمة التعاون الإسلامي تؤكد من جديد المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة إزاء قضية فلسطين حتى حل جميع جوانبها بصورة عادلة وكاملة. وفي هذه السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، تناشد المنظمة المجتمع الدولي أيضا مواصلة مشاركته ودعمه الكامل في هذه الفترة الحرجة من أجل اغتنام الفرصة الدبلوماسية الحالية للتوصل إلى إنفاذ قرارات الأمم المتحدة وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا دعم منظمة المؤتمر الإسلامي وتضامنها الكاملين، مع الشعب الفلسطيني في مسعاه لاستعادة حقوقه الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير والسيادة والاستقلال في دولة فلسطين على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، مع القدس الشرقية عاصمة لها.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد بيدرسن (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): لقد عممت بياني وبالتالي، لن أدلي به بالكامل.

ليس ثمة حل عسكري للصراع في سوريا. ولن يؤدي تدفق المزيد من الأسلحة إلى الصراع إلا إلى إطالة المعاناة الإنسانية. لهذا السبب، ترحب النرويج بعقد الأمين العام مؤتمر جنيف الثاني بشأن سوريا، ونتطلع إلى حضوره. كما نكرر أيضا دعوة الأمين العام الأطراف السورية لضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة. ويجب أن يحل منطق السلام محل منطق الحرب.

إننا نحث كلا جانبي الصراع على قبول الدعوة إلى طاولة المفاوضات والشروع في العملية الصعبة المتمثلة في التوصل إلى اتفاق بشأن فترة انتقالية شاملة يقودها السوريون، وإيجاد حل للنزاع. كما يشكل الجلوس إلى طاولة المفاوضات الخطوة الأولى. والأهم هو الاستمرار في المفاوضات.

ومن الأهمية بمكان أن يحقق المؤتمر نتائج ملموسة. كما يجب وضع حد للعنف. ويجب إعلان وقف إطلاق النار. ويجب أيضا ضمان وصول المساعدات الإنسانية فورا وبدون عوائق، واحترام المبادئ الإنسانية. كما يجب إشراك المرأة السورية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني بنشاط في المفاوضات. حيث أن ذلك سيزيد من شرعية العملية. ويجب على المجتمع الدولي المطالبة بشكل جماعي بوضع حد للصراع، كما فعل بشأن مسألة تدمير الأسلحة الكيميائية في سوريا. في رأينا، يمكن أن يسهل اتخاذ خطوات من هذا النوع، التوصل إلى اتفاق بشأن هيئة حاكمة خلال الفترة الانتقالية، كما هو منصوص عليه في بيان جنيف، الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق).

لا يزال التحدي الإنساني هائلا، وسيظل قائما لسنوات. بل يتعين علينا القيام بأكثر من ذلك. حيث يجب تعزيز المساعدة المقدمة إلى البلدان المجاورة لسوريا. لقد تعهدت النرويج بتقديم ٦٥ مليون دولار من المساعدات الإنسانية، و ١٠ ملايين دولار لمساعدة البلدان المجاورة لسوريا، خلال مؤتمر الكويت الثاني لإعلان التبرعات.

يجري تدمير الأسلحة الكيميائية في سوريا على قدم وساق تحت إشراف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. إن النرويج فخورة بالمشاركة في هذا الجهد المشترك الذي يرمي للقضاء على تلك الأسلحة الفتاكة. ونحث جميع الأطراف المعنية إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية لضمان أن تتم إزالة الأسلحة الكيميائية من سوريا، وتدميرها ضمن الأطر الزمنية المتفق عليها.

تمر عملية السلام في الشرق الأوسط بمرحلة حاسمة.

إننا نشيد بالرئيس أوباما وقيادة الوزير كيري وتفانيه. وترى النرويج أنه نظرا للحالة في المنطقة على نطاق أوسع، فإن هذا هو الوقت المناسب بالنسبة للفلسطينيين والإسرائيليين من أجل الاتفاق على إنهاء الصراع.

إن الحل القائم على دولتين حيث يمكن لإسرائيل وفلسطين العيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن هو في الواقع في متناول اليد. وتبين العملية مدى صعوبة المسائل العالقة المرتبطةبالأمن والحدود ووضع القدس واللاجئين. وينطوي التوصل إلى اتفاق على قيام الجانبين بتنازلات مؤلمة واتخاذهما قرارات صعبة.

لذلك، فإننا نحث قائدي الجانبين على إظهار الشجاعة والتصميم في هذه اللحظة الحرجة. ويجب عدم إهدار هذه الفرصة التاريخية.

إن النرويج ترى بأن هذا الحل التوافقي التاريخي لن يكون ممكنا إلا إذا جرت معالجة الاحتياجات الأساسية لكلا الجانبين كما يجب، والاستجابة لها على نحو منصف ومتوازن.

تؤيد النرويج موقف الاتحاد الأوروبي، على النحو الوارد في استنتاجات مجلس الاتحاد الأوروبي الصادرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بشأن معايير التوصل إلى حل للمسائل العالقة. يجب أن يكون الحل موافقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، واتفاقات أوسلو والاتفاقات اللاحقة.

لا يمكن أن نسمح بأن تحيد المفاوضات عن مسارها. وتدين النرويج جميع أشكال استخدام العنف. كما أنها تدعو الطرفين إلى الامتناع عن القيام بأعمال أحادية الجانب من شأنها تقويض المحادثات، وتغيير الحالة على الأرض أو الحكم مسبقا على نتيجة مفاوضات الوضع النهائي. ويتعين أن تتوقف الأنشطة الاستيطانية.

يساور النرويج قلق بالغ جراء تدهور الحالتين الاقتصادية والإنسانية في غزة. وندعو إلى رفع القيود المفروضة، امتثالا لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) بجميع عناصره، بما في ذلك الحاجة إلى توفير الأمن لجميع السكان المدنيين.

إن القاعدة المؤسسية لفلسطين المستقلة قائمة بالفعل. لكن ستستمر حاجة السلطة الفلسطينية إلى دعم المانحين السخي خلال عام ٢٠١٤، لدعم الجهود المبذولة الرامية لتحقيق السلام. بلغت المساعدات المقدمة إلى السلطة الفلسطينية ١,٢٥ بليون دولار العام الماضي، مما يمثل تحسنا كبيرا مقارنة بالعام السابق. وما زال ذلك يتسبب في عجز في الميزانية، سوف يزيد من عبء الديون العامة لفلسطين.

تحث النرويج المانحين على الاستمرار في كرمهم مع السلطة، مع سعي الفلسطينيين إلى التوصل إلى تسوية متفاوض عليها مع إسرائيل. ونخطط لعقد اجتماع جديد لمجموعة المانحين، الأعضاء في لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، في أواخر ربيع هذا العام، في بروكسل. وسوف نستعرض هناك المساعدة لعام ٢٠١٤.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أبدأ، اسمحوا لي أن أقول، وأعتقد أنني المتكلم الأربعين في هذه المناقشة، بأنني أعدكم بعدم التكلم لأكثر من نصف ساعة.

سأتلو بطبيعة الحال، النسخة المختصرة من بياني.

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.أود في البداية، الإعراب عن تقدير الحركة لكم، سيدي الرئيس، وكذلك لوزير الخارجية الأردني، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين.

بدأت سنة أخرى، ويظل السلام والعدالة والاستقرار بعيدي المنال في الشرق الأوسط. ولا يزال الاحتلال العسكري الإسرائيلي المستمر للأراضي الفلسطينية والعربية، وحرمان الشعب الفلسطيني من حريته وحقوقه، يتطلب اهتمام المجتمع الدولي، ويستلزم اتخاذ إجراءات تعالج ذلك، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. ويجب أن يشكل ذلك إحدى الأولويات المدرجة على جدول الأعمال العالمي خلال عام ٢٠١٤، وهي سنة أعلنتها الجمعية العامة ''سنة دولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني''.

لا تزال الحركة يساورها قلق بالغ جراء الحالة في فلسطين نتيجة للسياسات غير الشرعية التي لا تزال تنتهجها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني وأرضه. بينما بذل المجتمع الدولي خلال الأشهر الماضية، جهودا لتحقيق تقدم ملموس في المفاوضات المستأنفة، وعبر عن دعمه الكامل لتلك العملية على أساس المعايير القائمة منذ أمد طويل، والنابعة من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية، وخريطة طريق المجموعة الرباعية، واصلت إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال للأسف التصرف بشكل يتناقض مع تلك المعايير، ومع حسن النية الذي تتطلبه المفاوضات، والأهداف الشاملة لعملية السلام، من أجل تحقيق حل عادل ودائم وشامل.

تتزايد التوترات التي توسع الفجوة بين التوقعات من العملية السياسية والواقع على الأرض. ويظهر استعراض موجز للفترة الأخيرة فحسب، استمرارالأنشطة الاستيطانية

الإسرائيلية، بما في ذلك بناء المستوطنات والجدار ومصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية، والحصار المفروض على قطاع غزة والغارات العسكرية والاعتقالات، إلى جانب استمرار العنف والاستفزازات المستمرة للمستوطنين الإسرائيليين المتطرفين، بدون هوادة، في انتهاك خطير لاتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وانتهاكات من هذا القبيل تفاقم الحالة ميدانيا وتعزز الشكوك إزاء نوايا إسرائيل الحقيقية والتزامها بالسلام العادل والدائم الذي ما برحت دولة فلسطين، بدعم قوي من المجتمع الدولي، بما في ذلك بلدان حركة عدم الانحياز، تبذل جهودا جادة لتحقيقه.

ولا تزال حركة عدم الانحياز تعرب عن الجزع الشديد بسبب تصاعد الأعمال العدوانية في القدس الشرقية المحتلة، وخاصة في الحرم الشريف والمسجد الأقصى وحولهما، الناتجة عن الاستفزازات من جانب المتطرفين الإسرائيليين. إن الازدراء الوقح لذلك المكان المقدس وأولئك الذين يأتون للعبادة فيه والتهديدات المستمرة بمزيد من التوغلات ترقى إلى مستوى الأعمال الخطيرة للتحريض التي تؤجج الحساسيات الدينية وتفاقم التوتر. ويستمر مسؤولو الحكومة الإسرائيلية بلا مبالاة بتأجيج هذه التوترات الدينية عن طريق تشجيع المتطرفين على الأعمال الاستفزازية التي تهدد بنشوب الصراعات الدينية التي قد يكون لها عواقب خطيرة وبعيدة الأثر على المنطقة وخارجها. وبالتالي، فإن حركة عدم الانحياز تسترعي انتباه مجلس الأمن مرة أخرى إلى جميع هذه المسائل الخطيرة التي تهدد السلم والأمن الدوليين. وتدعو إلى اتخاذ إجراءات لوقف جميع أشكال التحريض لإسرائيلية من هذا القبيل، واحترام قدسية الأماكن الدينية.

كما تكرر الحركة الإعراب عن قلقها البالغ إزاء استمرار الانتهاكات الإسرائيلية المنتظمة لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، بما في ذلك قتل وإصابة المدنيين في الغارات العسكرية العنيفة، والاستخدام المفرط للقوة ضد المحتجين المدنيين، والتشريد القسري للمدنيين والاستمرار في إلقاء القبض على الفلسطينيين واحتجازهم. وعلى الرغم من الإفراج مؤخرا عن السجناء الفلسطينيين الذين مضى وقت طويل على سجنهم، لا تزال إسرائيل تلقي القبض على المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال بصورة شبه يومية. ولا يزال يقبع أكثر من ٥ ٠٠٠ فلسطيني في السجون الإسرائيلية. وتمثل هذه الأمور كلها شواغل قلق بالغ بالنسبة للحركة.

كما يستمر الحصار الإسرائيلي غير القانوني على قطاع غزة في تكبيد الفلسطينيين المحاصرين هناك خسائر اقتصادية – اجتماعية جسيمة ومعاناة إنسانية قاسية. وتدين الحركة هذه الانتهاكات، وتحث المجتمع الدولي على الاستمرار في دعواته لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن تنهي فورا الحصار والعقاب الجماعي وتوقف جميع الأعمال غير القانونية ضد الشعب الفلسطيني الرازح تحت نير احتلالها، وأن تحترم التزاماتها بموجب القانون الدولي. وإذا استمرت إسرائيل في انتهاك القانون الدولي، فسيحين الوقت قريبا لأن يتخذ المجتمع الدولي التدابير اللازمة لاحترام القانون وضمان المساءلة.

وتؤكد الحركة من جديد تضامنها مع الشعب الفلسطيني وتأييدها لإعمال حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والحرية في دولته الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، وإيجاد حل عادل لقضية فلسطين من جميع جوانبها. ومن المأمول نجاح المفاوضات الحالية ضمن الإطار الزمني المحدد في تحقيق تسوية السلام العادل والدائم والشامل الذي سيجلب إنهاء تاما للاحتلال العسكري الإسرائيلي لفلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى وبدء حقبة من السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

وفي هذا المنعطف الحرج، تجدد الحركة دعوتها إلى مواصلة دعم الشعب الفلسطيني في النضال التاريخي المشروع من أجل

العدالة، والكرامة والسلام وممارسة حقوقه في تقرير المصير. وتدعو الحركة إلى مضاعفة الجهود الدولية، بما في ذلك الجهود التي يبذلها مجلس الأمن، وبما يتماشى مع الالتزامات السياسية والقانونية والأخلاقية، إلرامية إلى تحقيق تلك الأهداف النبيلة هذا العام.

وعانى لبنان من الهجمات الإسرائيلية المتكررة التي شنت على أراضيه متكبدا خسائر بشرية ومادية فادحة، وتلتها سنوات من الاحتلال والعدوان. وللأسف، لا تزال إسرائيل تخرق الأجواء اللبنانية، وتكثف توغلاتها في لبنان. وتشكل هذه الأنشطة انتهاكا صارخا للسيادة اللبنانية والقرارات الدولية ذات الصلة، وعلى وجه الخصوص، القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وينبغي أن تنفذ أحكام ذلك القرار بطريقة تكفل توطيد الأسس التي يقوم عليها الاستقرار والأمن للبنان، وتحول دون قيام إسرائيل بانتهاكاتها اليومية للسيادة اللبنانية.

وتدين الحركة جميع التدابير التي اتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بهدف تغيير الوضع القانوني والمادي والديمغرافي للجولان السوري المحتل، والتي تضاعفت منذ اندلاع الأزمة السورية. وتطالب الحركة مرة أخرى بأن تتقيد إسرائيل بالقرار ٤٩٧ (١٩٨١) وأن تنسحب انسحابا كاملا من الجولان السوري المحتل إلى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، تنفيذا للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وبذلك أختتم بياني بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وأود الآن أن أدلي ببيان موجز بصفتي الوطنية.

في السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده للضغط على السلطة القائمة بالاحتلال، النظام الإسرائيلي، لكي يضع حدا لسياساته العدوانية والتوسعية وعدم تقيده بقواعد القانون الدولي ومبادئه. هذا العام، ينبغي لمجلس الأمن أن يضطلع بالمسؤولية التي طال انتظار تحمله إياها وأن يؤيد تأييدا تاما جميع الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني من خلال إرغام نظام الاحتلال على الانسحاب من جميع الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى. وما من شك في أن استمرار التقاعس من قبل المجلس لن يؤدي إلا إلى ارتكاب المزيد من فظائع النظام الإجرامي الذي شن، على مدى السنوات الـ ٦٥ الماضية، أكثر من عشر حروب على جميع البلدان المجاورة له، ولا يزال يهدد بلدان المنطقة ويشن الهجمات الوحشية بدون انقطاع على الشعوب الواقعة تحت الاحتلال، ولا سيما النساء والأطفال الأبرياء الذين لا حول لهم ولا قوة، على نحو ما وثقته المنظمات الدولية المختصة، وحيث يدان إدانة شديدة من المجتمع الدولي، بما في ذلك حتى من أنصار النظام.

و ينبغي إرغام النظام الإسرائيلي، وهو النظام الوحيد في المنطقة الذي يمتلك كل نوع من أسلحة الدمار الشامل ولكن ليس طرفا في أي من المعاهدات التي تحظرها، على الانضمام إلى هذه المعاهدات، ولا سيما معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، دون أي مزيد من التأخير أو أي شروط مسبقة، وأن يخضع جميع أنشطته النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، من أجل إزالة العقبة الوحيد في طريق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وهو ما اقترحته إيران في عام ١٩٧٤.

خلال الأشهر القليلة الماضية، شهد الشرق الأوسط تصعيدا في الأعمال الإرهابية التي تدعمها جهات خارجية في سوريا والعراق ولبنان، وتستهدف المستشفيات والمدارس، والممتلكات الدبلوماسية والمواقع الدينية مما أودى بحياة المئات من المدنيين الأبرياء، بمن فيهم أحد الدبلوماسيين من السفارة الإيرانية في بيروت في أعقاب هجمة إرهابية نفذتها جماعة إرهابية يقودها مواطن سعودي. ومما لا شك فيه أن تلك الهجمات لا تمثل سوى أمثلة قليلة على على الآثار الكارثية للفكر العنيف والمتطرف. وأعطت هذه التطورات الدعم

للإجراءات الحسنة التوقيت للغاية التي اتخذتها الجمعية العامة عندما رفضت التطرف العنيف وعززت الاعتدال والتسامح من خلال اعتمادها بتوافق الآراء القرار ١٢٨/٦٧، المعنون ”نحو عالم ينبذ العنف والتطرف العنيف“، في الأيام الأخيرة من عام ٢٠١٣، وهو اقتراح استند إلى فكرة قدمها رئيس الجمهورية إيران الإسلامية إلى الجمعية العامة.

وأخيرا، فإننا نؤمن إيمانا راسخا بأن التأييد الذي أعرب عنه المجتمع الدولي مؤخرا للجهود التي تبذلها الحكومة العراقية ضد الجماعات الإرهابية ينبغي أن يشمل أيضا سوريا بوضع مسألة مكافحة الإرهاب في جدول أعمال مؤتمر جنيف ٢ بشأن سوريا. وبالمثل، ينبغي بذل كل جهد ممكن لإنهاء النزاع المستمر ودعم عملية سياسية سورية القيادة والملكية من أجل السماح للشعب السوري بتقرير مصيره بحرية.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد مامابولو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئ الأردن على توليه رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وعلى عقد هذه المناقشة المفتوحة. إن معرفة الأردن الوثيقة بالنزاع ستشكل بلا شك رصيداً إضافياً لجهود المجلس من أجل إيجاد حل لهذا النزاع الذي طال أمده.

ووفدي يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إيران باسم حركة عدم الانحياز.

يجتمع المجلس اليوم في لحظة تشهد جهوداً دبلوماسية مكثفة في الشرق الأوسط، بدءاً من مؤتمر جنيف الثاني بشأن سوريا، الذي يعقد يوم الأربعاء ٢٢ كانون الثاني/يناير، إلى المفاوضات الجارية بين إسرائيل وفلسطين. وقبل خمسة أشهر، وبعد جهود متواصلة بذلتها الولايات المتحدة، رأينا تطوراً إيجابياً في العملية السياسية مع استئناف المفاوضات بهدف التوصل إلى اتفاق دائم وشامل بين إسرائيل وفلسطين بحلول نيسان/أبريل من هذا العام. وفي حين أن استئناف المفاوضات يبقى مؤشراً واعداً، حيث أنه وضع حداً للشلل الذي أصاب عملية السلام لسنوات، سوف يتعين على الأطراف اتخاذ قرارات صعبة في الأسابيع القادمة.

وجنوب أفريقيا تتفهم تماماً نضال الفلسطينيين من أجل تقرير المصير وهي مستمرة في دعم الشعب الفلسطيني في كفاحه المشروع والعادل من أجل إقامة دولة مستقلة. ونرحب بإعلان السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ١٦ كانون الثاني/يناير، وجنوب أفريقيا تضم صوتها إلى الأصوات الأخرى للحث على مراعاة استخدام هذه المناسبة في مضاعفة الجهود لتحقيق سلام دائم ومستدام بين إسرائيل وفلسطين. ومازلنا نؤمن بأن السبيل الوحيد لحل هذا النزاع الذي طال أمده يمكن أن يتأتى من خلال عملية مفاوضات سلمية ونزيهة تجرى في بيئة مؤاتية لمداولات مثمرة – أي خالية من الترهيب والخوف والعنف وغيرها من الأنشطة المعوقة.

واستمرار إسرائيل في بناء المستوطنات يظل أكبر عقبة أمام إحراز تقدم في محادثات السلام. مع ذلك، فإن الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية تتواصل في ظل الإفلات من العقاب. ومرة أخرى، نحذر من أن استمرار بناء المستوطنات يغير التركيبة الجغرافية لفلسطين، وقد يجعل من المستحيل إنشاء دولتين، تماشيا مع الدعوة الساحقة لإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وديمقراطية قابلة للبقاء ومتصلة الأراضي، تتعايش سلميا جنباً إلى جنب مع إسرائيل، على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

ويحتاج الطرفان إلى مواصلة التدابير لبناء الثقة على نحو إيجابي. وفي هذا الصدد، فإن قيام إسرائيل بإطلاق سراح عدد من السجناء الفلسطينيين في كانون الأول/ديسمبر كان تطوراً إيجابياً. ومع ذلك، فقد قوضه استمرار السلطات الإسرائيلية في اعتقال واحتجاز مدنيين فلسطينيين. كما أن موعد الافراج

عن السجناء أعقبه وابل جديد من الأنشطة الاستيطانية غير القانونية مع إعلان إسرائيل عن توسيع ١٤٠٠ مستوطنة جديدة في الضفة الغربية. وتلك الأعمال التي تقوم بها إسرائيل تعمل مجتمعة على خنق العدد القليل جداً من الإجراءات الإيجابية في العملية وتضع صدق التزام إسرائيل بعملية السلام موضع الشك. ولذلك، ندعو إسرائيل للامتناع عن الأعمال التي تقوض التقدم في محادثات السلام.

وإننا ندين جميع أعمال العنف التي تقوض إمكانية التوصل إلى تسوية سلمية. وقد قال المهاتما غاندي إن الفقر هو أسوأ أشكال العنف، وبالتالي، فإن استمرار العزلة الاقتصادية والسياسية لقطاع غزة يزيد من تعقد العملية السياسية الهشة. وجنوب أفريقيا تؤكد مرة أخرى على ضرورة أن ترفع إسرائيل الحصار غير المشروع ضد سكان غزة.

إن عملية السلام الإسرائيلية – الفلسطينية تمر بمرحلة حرجة حالياً، فيما يبذل جون كيري، وزير خارجية الولايات المتحدة، جهوداً متجددة للجمع بين الإسرائيليين والفلسطينيين معا للاتفاق على إطار لمفاوضات الوضع الدائم. وسوف يتمثل الاختبار فيما إذا كانت الجهود الحالية ستحقق حل الدولتين، فضلاً عن تحقيق رؤية الدولة الفلسطينية المستقلة.

واسمحوا لي في هذه المرحلة أن أنتقل إلى الوضع في سوريا. فاستمرار الأزمة في سوريا يقلقنا بشدة. وبالرغم من التقدم المحرز في تدمير مخزونات المواد الكيميائية في ذلك البلد، ما زال الصراع محتدماً. وبدون التوصل إلى تسوية سياسية شاملة، ستكون العواقب أوخم على السلم والأمن الإقليميين. وجنوب أفريقيا تؤيد تماما جهود الأمم المتحدة لإيجاد حل سياسي لذلك النزاع الذي طال أمده، وتتطلع إلى المشاركة في مؤتمر جنيف الثاني بشأن سوريا الذي يبدأ في وقت لاحق من هذا الاسبوع.

وتؤمن جنوب أفريقيا إيماناً راسخاً أن للشعب السوري حق لا ينازع في السلام والديمقراطية. وتظل جنوب أفريقيا مقتنعة بأنه في مجتمع معقد ومنقسم على نفسه، كالمجتمع السوري، لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للصراع، وقد أعلنا إدانتنا لاستمرار تدفق إمدادات الأسلحة إلى تلك المنطقة، الأمر الذي يرسخ فكرة خاطئة مؤداها أن استخدام الأسلحة يمكن أن يضع حداً للصراع. ونحن مقتنعون أنه إذا استمر تأجيج الأزمة بالأسلحة، سنشهد في سوريا ما شهدناه في أماكن أخرى من العالم، فالشعب السوري هو الذي سيدفع الثمن في نهاية المطاف، بينما يعيش الموردون لتلك الأسلحة في أمان بعيداً عن الأزمة.

وعلاوة على ذلك، فإننا ندرك جيداً أهمية إسناد دور أكبر للمرأة في إنهاء النزاعات وبناء السلام، ونحث على المشاركة المتناسبة للمرأة في محادثات جنيف المقرر أن تبدأ في ٢٢ كانون الثاني/يناير. وما زالت جنوب أفريقيا ترى أن الحل الوحيد للأزمة السورية يتمثل في عملية سورية الملكية حيث يتعين أن تتحمل جميع الأطراف السورية مسؤولية إنهاء العنف والالتزام بإيجاد سلام دائم.

ختاماً، فإن العملية الحساسة للمفاوضات بين اسرائيل وفلسطين تتطلب توفير الثقة، الثقة المكتسبة بالإعمال لا بالكلام المجرد. وما زلنا نؤمن بأن السلام في الشرق الأوسط يتوقف على إقامة دولة فلسطين المستقلة. وإخلاء الأراضي المحتلة هو أمر حتمي أيضاً.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لرئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

السيد ديالو (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، أولا أود أن أهنئ بلدكم، المملكة الأردنية الهاشمية، على أسلوب إدارتها لعمل المجلس لهذا الشهر. وأود أن أشكركم على حضوركم شخصياً وعلى البيان الذي أدليتم به باسم المجلس في أول اجتماع تعقده اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في عام ٢٠١٤، والذي عقد يوم الخميس الماضي.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

ولجنتنا ممتنة للجهود الدبلوماسية المتواصلة للمجتمع الدولي، وفي مقدمتها الجهود الحثيثة لوزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري لتشجيع الطرفين على التوصل إلى اتفاق شامل.

واللجنة تدعو جميع الأطراف للتصرف على نحو مسؤول بغية تهيئة مناخ يفضي إلى مفاوضات مثمرة من شأنها أن تسمح بالتوصل إلى حل لجميع قضايا الوضع النهائي وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، والانسحاب العسكري الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية، فضلا عن إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حق تقرير المصير.

وإذ نقترب من الموعد النهائي في نيسان/أبريل فإن آفاق السلام ما تزال تقوّض بسبب الإجراءات الميدانية للسلطة القائمة بالاحتلال، ولا سيما توسيع المستوطنات. فقد أعلنت إسرائيل عن بناء آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة منذ بدء المفاوضات في تموز/يوليه، وكان آخرها، الإعلان عن بناء ما يزيد على ١ ٤٠٠ وحدة جديدة قبل ١٠ أيام فقط.وتنتشر المستوطنات البالغ عددها ١٤٤ مستوطنة في جميع أنحاء الضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلتين. وتربط بينها طرق يقتصر استخدامها على المستوطنين الإسرائيليين وحدهم، وهو أمر لا يتسق تماما مع حل الدولتين. ويقوض استمرار توسيع هذه المستوطنات ثقة الفلسطينيين في التزام إسرائيل بتحقيق ذلك الحل. ولن يكون ممكنا تحقيق السلام إلا بإنهاء الاحتلال، وبأن تتمتع الدولة الفلسطينية بالاستقلال والسيادة حقا، فضلا عن أن تتوفر لها مقومات البقاء.

وعلاوة على ذلك، فإن الأنشطة الاستيطانية تشكّل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي. وتهيب اللجنة بالمجلس – بوصفه المسؤول عن كفالة السلم والأمن الدوليين – أن يعزز القانون الدولي من خلال القرارات الصادرة عنه، بما في ذلك القرار ٤٤٦ (١٩٧٩) الذي نص على عدم وجود أي أساس قانوني لتلك المستوطنات، علاوة على دعوة إسرائيل إلى الامتثال لاتفاقية جنيف الرابعة.

ويساور اللجنة القلق أيضا إزاء التوترات التي نشبت مؤخرا على الحدود بين غزة وإسرائيل، والصواريخ التي أطلقت من غزة على إسرائيل، والغارات الجوية الإسرائيلية على غزة، وهي جميعا يمكن أن تؤدي إلى تقويض وقف إطلاق النار بين الجانبين، ولها آثار مدمرة على مفاوضات السلام الإسرائيلي – الفلسطيني.

لقد أعلنت الجمعية العامة عام ٢٠١٤ سنة دولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وطلبت إلى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تنظيم أنشطة بالتعاون مع الحكومات ومؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني في ذلك السياق. ويتمثل هدف السنة الدولية هذه، التي دشنت رسميا في يوم الخميس الماضي، في تعزيز التضامن مع الشعب الفلسطيني موضوعا رئيسيا لها، باعتباره إسهاما في توعية المجتمع الدولي بقضية فلسطين، وبالعقبات التي ما تزال تعرقل عملية السلام الجارية، بما في ذلك المستوطنات غير الشرعية. ويجري حاليا تنظيم طائفة واسعة من الأنشطة. ونعوّل من جانبنا على تعاون ومشاركة جميع الدول الأعضاء، بما في ذلك أعضاء المجلس، لكي نجعل من عام ٢٠١٤ عاما تاريخيا لتحقيق حل الدولتين الذي طال انتظاره كثيرا.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن الكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة.

رئيس الأساقفة شوليكات (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): يهنئكم وفد بلدي، سيدي الرئيس، على الرئاسة

الأردنية لمجلس الأمن خلال هذا الشهر، ويثني على عقدكم هذه المناقشة المفتوحة الحسنة التوقيت بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. تعوّل قيادة الأردن على الرؤى المتعلقة بالمنطقة، علما بأنها مفيدة للغاية بالنسبة للمجلس. وسيبدأ قداسة البابا فرانسيس، بصفته شاهدا على السلام، صلوات الحج إلى الأراضي المقدسة من عمان ببلدكم الأردن في ٢٤ أيار/مايو.

وبالنسبة للكرسي الرسولي، فإن استئناف محادثات السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين يشكّل تطورا إيجابيا. وقد أعرب البابا فرانسيس في ذلك الصدد عن أمله في أن يعقد كلا الطرفين العزم على اتخاذ قرارات شجاعة بدعم من المجتمع الدولي. وما أصعب اتخاذ القرارات الجريئة دائما، ويمكن لها أن تفرض علينا مطالب سياسية صعبة، وغير مرغوب فيها.

لكن وحين نواجه واقع الصراع في الشرق الأوسط، فليس لجميع العقلاء سوى الإقرار بضرورة التغيير. وليس السلام مجرد نقيض للحرب، بل يتطلب تحقيق العدالة لجميع الشعوب والمجتمعات المحلية. وعليه، فإن وفد بلدي يشاطر الرأي جميع ذوي النوايا الحسنة الذين يرحبون بأمل كبير باستئناف مفاوضات مباشرة جادة وملموسة بين الطرفين كي يتسنى لتنشيط عملية السلام هذه أن تفضي إلى تحسين آفاق المستقبل.

وعلاوة على ذلك، فإن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في الآونة الأخيرة مع إيران فيما يتعلق ببرنامجها النووي يكتسي أهمية بالغة، ومن شأنه أن يثير فينا أملا كبيرا في أن يستعاض عن فترة طويلة من عدم الثقة، بمناخ جديد من الثقة والتعاون. ونأمل في أن ينفّذ ذلك الاتفاق بالكامل، وأن يمهد الطريق المؤدي إلى اتفاق نهائي بهذا الشأن.

وما فتئ الكرسي الرسولي يعرب مرارا وتكرارا وبصورة ملحة عن شواغله الواضحة إزاء إحلال السلم وتحقيق الرفاه لجميع شعوب الشرق الأوسط. وفي الآونة الأخيرة، دفعت الحالة الراهنة في سوريا البابا فرانسيس للتأكيد مجددا على قلق الكرسي الرسولي العميق إزاء الحالة في المنطقة برمتها. وقد تضرع البابا فرانسيس بدعاء من القلب خلال دعوته المؤمنين الكاثوليك للصوم وإقامة الصلوات من أجل سوريا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ بقوله:

”ألا فليتوقف العنف والدمار في سوريا على الفور، وأن تتجدد الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل عادل للصراع بين الأشقاء. ذلك أن استخدام العنف لن يثمر عن تحقيق السلام أبدا. فالحرب لا تثمر إلا عن الحرب، وكذا العنف لا تكون ثمرته سوى العنف“.

ونأمل أن يكون مؤتمر جنيف الثاني المعني بسوريا المقبل، مناسبة للتفكير مجددا بشأن المعايير اللازمة لوضع بداية جديدة لذلك البلد الرائع الذي وقع فريسة لدمار وخسائر في الأرواح يعجز عنها الوصف. ووفقا للشروط السياسية المسبقة، يجب أن تشمل تلك المعايير الوقف الفوري لإطلاق النار دون مماطلة، بما في ذلك تجدد الالتزام بتعزيز مبادرات السلام، عوضا عن تمويل الأسلحة وإرسالها إلى هناك، الأمر الذي صعّد العنف والنزاع.

وفي الوقت نفسه، يجب أن تشمل تلك المعايير البدء الفوري في تقديم المساعدة الإنسانية وتعمير البلد لذلك العدد الذي لا يحصى من اللاجئين والمشردين المقيمين بصورة مؤقتة في البلدان المجاورة، حيث يعاني الكثيرون جدا من نقص يهدد الحياة – في جملة أمور – في الغذاء ومياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية. وتقتضي الحاجة الملحة إلى بناء السلام الإسراع بحل المسائل السياسية والاجتماعية الأخرى، على الرغم من أن ذلك البناء يشتمل بالضرورة على أشكال جديدة من المشاركة والتمثيل السياسيين على نحو يكفل مشاركة وأمن جميع فئات المواطنين السوريين.

وقد أعرب البابا فرانسيس عن قلقه البالغ إزاء التنقل والتشريد المتواصلين لأولئك الساعين إلى الهرب من العنف،

علاوة على إعرابه عن القلق إزاء البلدان المجاورة التي تواجه تحديا ناجما عن تدفقات أعداد كبيرة من اللاجئين. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يكف عن تقديم المساعدة اللازمة لتلك الجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها البلدان المعنية. ويتعهد الكرسي الرسولي بمواصلة جهوده المبذولة على نطاق واسع في مجال توفير خدمات التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية، فضلا عن العمل جنبا إلى جنب مع الجهود المبذولة للتخفيف من معاناة جميع أولئك الذين ما زالوا مهمشين ومشردين ومضطهدين ومبعدين عن ديارهم بسبب الصراع.

ويشكّل العديد من اللاجئين مثار قلق للنزوح الجماعي للمسيحيين من أوطانهم التي مكثوا فيها على مدى ألفيتين، في جملة أسباب أخرى، بسبب استهدافهم ومعاناتهم من عدم الاستقرار بفعل القوى الأصولية والمتطرفة.

لذلك ستكون هناك حاجة إلى حوار الأديان والمصالحة لاستعادة التوازن في التعددية الغنية والمركبة التي يتمتع بها المجتمع السوري. ويقف الكرسي الرسولي على أهبة الاستعداد لدعم جميع المجتمعات الدينية في جهودها الرامية إلى التوصل إلى تفاهمات جديدة واستعادة الثقة بعد هذه السنوات من العنف والثأر وتبادل الاتهامات.

لقد أثبت الشعب السوري عبر تاريخه قدرته على التعايش السلمي. يجب تنحية المنافسات الإقليمية والدولية التي لا تعني الكثير للمجتمعات السورية حتى لا تطغى تلك المصالح الإقليمية والدولية على مناقشات ينبغي أن تتركز بالأحرى على مصالح الفرد السوري وخير سوريا. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن جميع الأطراف المعنية مدعوة إلى العمل معا من أجل توفير الظروف اللازمة للسلام الدائم. لذلك يجب أن تكفل محادثات جنيف – ٢ المشاركة الشاملة لجميع أطراف الصراع في المنطقة وخارجها. ويرغب الكرسي الرسولي بإخلاص في دعم هذا الهدف.

أخيرا، أود أن أذكر بما أعرب عنه البابا فرانسيس من القلق إزاء المشاكل السياسية الجارية في لبنان، وكذلك في للعراق، حيث يجاهد كلا البلدين من أجل تحقيق ما يأمله من السلام والاستقرار.

بالنسبة للأمم المتحدة، تمثل التحديات في الشرق الأوسط دعوة واضحة للاضطلاع بدورها في صنع السلام، الذي هو مبرر وجود هذه المؤسسة. ليت هذه المناقشة المفتوحة تساعد في حشد الإرادة السياسية التي تشتد الحاجة إليها حتى يقوم المجتمع الدولي بإحداث تغيير حقيقي في حياة شعوب الشرق الأوسط ومساعدتها على تحقيق حلمها في السلام الذي طال أمد انتظارها له.

لم يعد الوضع الاقتصادي العالمي يسمح للمجتمع الدولي بالاستمرار إلى ما لا نهاية في تمويل إيواء الأعداد المتزايدة من اللاجئين. الحلول السياسية هي الأفضل حتى بالنسبة لاقتصادات هذه البلدان، لأن السلام هو شرط مسبق ضروري للاستقرار الاجتماعي الاقتصادي القادر على جذب الأموال من أجل التنمية. لهذا فإن البابا فرانسيس، في خطابه يوم ١٣ كانون الثاني/يناير أمام أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين لدى الكرسي الرسولي، قد حث العالم كله، بإصرار شديد، على معالجة مشاكل الشرق الأوسط والتصرف قبل أن يتدهور الوضع أكثر.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثل العراق.

السيد الحكيم (العراق): سيدي الرئيس، أهنئكم على صبركم وجهودكم في هذا اليوم، وسأقوم باختصار كلمة العراق؛ وستوزع الكلمة كاملة للأعضاء باللغتين العربية والإنكليزية.

كما أعرب عن شكر حكومة العراق لأعضاء مجلس الأمن على إصدارهم البيان الرئاسي دعماً للعراق في مواجهة العمليات الإرهابية.

وأقدم التهنئة للشعب الفلسطيني بمناسبة إعلان الأمم المتحدة عام ٢٠١٤ السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

سنة أخرى تمر على عملية السلام المتعثرة في الشرق الأوسط. وفيما يسعى المجتمع الدولي إلى التوصل إلى تسوية سلمية، تستمر إسرائيل في ممارساتها التعسفية وغير القانونية بحرمان الفلسطينيين من حقوقهم وحرياتهم، وإصرارها على الاستمرار في سياستها الاستيطانية في بناء المستوطنات، وتشييد الجدار العازل، والاستمرار في الاستيلاء على أراضٍ فلسطينية جديدة كل يوم، وفرض الحصار على غزة، والاعتقالات، والتصعيد في العنف، وممارسة العقاب الجماعي، بالإضافة إلى الاستفزازات التي يثيرها المستوطنون اليهود المتطرفون، مما يؤدي إلى تصعيد التوتر في منطقة الشرق الأوسط.

إن العراق يدعم جهود المجتمع الدولي المبذولة لإنجاح عملية السلام في الشرق الأوسط، والتي استندت إلى الثوابت، ومنها قرارات الأمم المتحدة، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. ومن هنا نشيد بالجهود الفلسطينية وحكومة الرئيس محمود عباس، كما نشيد بالمساعي الحميدة المستمرة والحثيثة للولايات المتحدة الأمريكية في تقريب وجهات النظر للوصول إلى حل الدولتين وتسوية النزاع. وفي هذا الإطار، نحمل إسرائيل مسؤولية عدم تطبيقها لقرارات مجلس الأمن الملزمة. ومن هذا المنبر، نحث المجتمع الدولي ومجلس الأمن على الضغط على إسرائيل للالتزام بالتعهدات التي قطعتها وتنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

وختاماً، لا بد من العمل الدؤوب على إعادة الاستقرار لمنطقة الشرق الأوسط المضطربة بصراعات تهدد السلم والأمن الدوليين. إن إيجاد حل عادل لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير وفي دولة عاصمتها القدس الشرقية على حدود عام ١٩٦٧ يعتبر الهدف السامي الذي نطمح إليه ويحقق الأمن والاستقرار في المنطقة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد موكيرجي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أولا أن أهنئ سموكم على تبوؤ الأردن عضوية المجلس وتوليها رئاسته لهذا الشهر.

واسمحوا لي بأن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا للمجلس لعقده هذه المناقشة المفتوحة الفصلية، التي تسمح للمجلس بتقييم التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط، بما في ذلك دولة فلسطين. وأود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الشاملة التي قدمها في وقت سابق اليوم.

لا يزال الوضع في منطقة الشرق الأوسط هشاً ولا يمكن التنبؤ بمآلاته، بسبب ما يشهده من تغييرات غير مسبوقة في العديد من بلدانه، وبسبب الصراع الدائر في سوريا. ونتطلع إلى نجاح الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي هذا الاسبوع لتسوية الوضع في سوريا.

نحن ندعم بقوة التوصل إلى حل تفاوضي للمسألة الاسرائيلية الفلسطينية يسفر عن قيام دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة وقابلة للحياة وموحدة، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها جنباً إلى جنب في سلام مع إسرائيل. وما برحنا نؤيد سعي فلسطين إلى الحصول على العضوية الكاملة والمتساوية في الأمم المتحدة. ونحن نتطلع إلى أن يكون عام ٢٠١٤، الذي دشنه الأمين العام في ١٦ كانون الثاني/يناير سنةً دولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أن يكون كذلك بقدر ما تعنيه الكلمة.

ونرحب باستمرار جولات التفاوض بين إسرائيل وفلسطين التي بدأت في أواخر تموز/يوليو من العام الماضي بهدف التوصل إلى اتفاق في غضون تسعة أشهر. ومن المؤسف

أنه حتى الآن لم يتحقق تقدم ملموس، ولكننا نأمل أن يغتنم كلا الجانبين الفرصة التي تتيحها المفاوضات المباشرة للتوصل إلى اتفاق سلام في الأشهر الحرجة المقبلة.

ما أعلنته إسرائيل مؤخراً من بناء مستوطنات جديدة أمر يؤسف له. إن الأنشطة الاستيطانية ليست فقط غير قانونية بل تشكل أيضاً خطرا على حل الدولتين. وننضم إلى الآخرين في حث إسرائيل على وقف هذه النشاطات الاستيطانية.

في ذات الوقت، ما برح الوضع الإنساني في قطاع غزة يشكل مدعاة للقلق الشديد. لا يؤثر الحصار على غزة سلبا على السكان فحسب، بل يدفع أيضا العناصر المتشددة إلى التنفيس عن إحباطها من خلال العنف، مما يفاقم من تعقيد الوضع على الأرض ويزيد من عوامل الهشاشة في إسرائيل ومن مخاوفها الأمنية.

ما فتئت الهند تدعم جهود بناء الدولة الفلسطينية من خلال المساعدات التقنية والاقتصادية، بما في ذلك دعم الميزانية. في عام ٢٠١٢، تعهدت الهند بمبلغ ١٠ ملايين دولار لدعم الميزانية الفلسطينية، ووقعت ثلاث مذكرات تفاهم لمشاريع إنمائية في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتدريب المهني، وبناء المدارس.

وفي أيلول /سبتمبر ٢٠١٣، ساهمت الهند بمليون دولار في إطار مساهمتها السنوية في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، على نحو أساسي من أجل توفير الأغذية والأدوية للأشخاص المشردين في مخيمات اللاجئين في إطار مختلف برامج الوكالة.

إننا ننفذ مجموعة من البرامج الإنمائية في فلسطين، يمولها منتدى الحوار التابع لمجموعة بلدان الهند وجنوب أفريقيا والبرازيل. وهكذا، تمكنا من المساهمة في إعادة تأهيل مركز ثقافي واستشفائي في غزة، وبناء وتجهيز مركز للأشخاص ذوي الإعاقة البدنية في نابلس، ودعم أنشطة الاستجمام بتعزيز البنية التحتية لملعب لكرة القدم في رام الله.

وترحب الهند بالجهود التي بذلتها البعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة في الجمهورية العربية السورية، والأمم المتحدة، بغية إزالة برنامج الأسلحة الكيميائية السوري، وتأمل أن تتمكن البعثة المشتركة من الوفاء بالموعد النهائي المحدد في ٣٠ حزيران/يونيه لإنجاز إزالة برنامج الأسلحة الكيميائية السوري. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، قدمت الهند مساهمة مالية بمبلغ مليون دولار إلى الصندوق الاستئماني الذي أنشىء بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي، لاستخدامها في تدمير الأسلحة الكيميائية السورية والمرافق المتصلة بها. كماقدمت الهند خدمات خبرائها لكي تستخدمها المنظمة في أنشطة التحقق من التدمير، وفي تدريب الموظفين المشاركين في البعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة في الجمهورية العربية السورية.

وفي الختام، أود أن أعرب عن كامل الدعم لمؤتمر جنيف الثاني بشأن سوريا. ونأمل أن يطلق حوارا جامعا يقوده السوريون، يحل الأزمة الحالية ويلبي التطلعات المشروعة لجميع فئات المجتمع السوري.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثل كازاخستان

السيد عبد الرحمانوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): باسم بلدي، أرحب ترحيبا حارا بحضور السيد ناصر جودة، وزير الخارجية وشؤون المغتربين في الأردن، هنا في وقت سابق اليوم، وأهنئه على انتخاب بلده في مجلس الأمن، وتوليه رئاسته لهذا الشهر. كما أغتنم هذه الفرصة لأرحب بالأعضاء المنتخبين الجدد، معربا عن التقدير لمن أنهوا عملهم في مجلس الأمن. وأعرب عن امتناني لرئاسة الأردن على عقدها لهذه المناقشة المفتوحة في الوقت المناسب.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل جيبوتي بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي. وبصفتي الوطنية، أود أن أبلغ المجلس بأن كازاخستان، حينما كانت تترأس منظمة التعاون الإسلامي في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، مدعومة من لدن الدول الأعضاء في المنظمة كافة، بذلت كل ما بوسعها من جهد للإسهام في عملية السلام في الشرق الأوسط وتسوية النزاعات بين مختلف الأطراف في الصراع. وكان من بين الأهداف الاستراتيجية لرئاسة كازاخستان للمنظمة دعم تطلع فلسطين إلى نيل المكانة التي تستحقها باعتبارها عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة. وأثناء فترة رئاسة كازاخستان، أرسلت المنظمة أول وفد لها على الإطلاق إلى الكرسي الرسولي لإثارة مسألة السيادة الفلسطينية على ممتلكات الكنيسة الكاثولوكية في الأراضي المحتلة. كما دافعنا بفعالية عن القضية الفلسطينية في عدد من المحافل الدولية، وبلدي الآن، بصفته الوطنية، عازم على مواصلة الإسهام في الإجراءات الدولية في ذلك الاتجاه.

ومنذ بداية الصراع في سوريا، أعرب بلدي عند دعمه لجميع الفرص الممكنة للتوصل إلى صيغة مقبولة على نحو متبادل لتحقيق السلام بين الأطراف. ونرى أن الصراع ما زال مشتعلا على الرغم من الجهود الدولية الدؤوبة لوقفه والتوصل إلى حل مقبول استنادا إلى القانون الدولي، على نحو ما يتجلى في ما أبدته الأطراف كافة من إصرار صادق. والعالم قاطبة، بما في ذلك بلدي، يتطلع إلى تحقيق حل متوازن ومتفق عليه اتفاقا واسع النطاق في محادثات السلام.

وترحب كازاخستان ببدء عملية إزالة مخزون الأسلحة الكيميائية السورية، وتأمل ألا يكون هناك أي تأخير بعد نهاية حزيران/يونيه، الموعد النهائي المحدد للإزالة الكاملة لجميع هذه المواد. ونعتقد أن الحكومة السورية ستتعاون تعاونا بناء في هذا الصدد مع البعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة في الجمهورية العربية السورية. ونحن على ثقة بأن تلك الخطوات المشتركة التي اتخذتها الحكومة السورية والمجتمع المتعدد الأطراف ستشكل تدبيرا سياسيا وعمليا إضافيا للتخفيف من شدة التوترات في المنطقة.

إن استمرار الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني لا يزال يهدد السلم والأمن الإقليميين والعالميين، وتداعياته السلبية لا تقتصر على تلك المنطقة فحسب، بل تتجاوز نطاقها بصورة كبيرة وتؤثر في جميع أرجاء العالم. وتؤيد كازاخستان تسوية سلمية للمشكلة استنادا إلى القانون الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية. ونحن ندعم جهود المجموعة الرباعية لاستئناف عملية المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية لتحديد الحدود على أساس مبدأ التعايش السلمي بين الدولتين.

وستظل كازاخستان تقدم دعمها لعملية تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط كجزء لا يتجزأ من عملية إحلال السلام واستتباب الأمن في المنطقة. وإننا نعترف بالحق المشروع للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإنشاء دولة فلسطين المستقلة داخل حدود عام ١٩٦٧، تتعايش في سلام مع إسرائيل. كما نؤيد جهودها للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

ويندد بلدي بالإرهاب بجميع مظاهره وتجلياته، مؤيدا في هذا الصدد تطلعات جميع شعوب المنطقة إلى العيش في أمان. وتأمل كازاخستان أن تؤدي جهود رعاة عملية السلام، والمنظمات الدولية والإقليمية، والمشاركين بحسن نية في عملية التفاوض إلى تحقيق سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثل أوكرانيا

السيد سيرغييف (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): إن آخر المستجدات في الشرق الأوسط قد حولت تركيز المجتمع الدولي من المسألة الفلسطينية إلى البنود الأكثر إلحاحا في

جدول الأعمال: أي، الحالة في سوريا والحفاظ على الاستقرار الإقليمي. بيد أن أوكرانيا تعتقد أن التسوية السلمية للمسألة الفلسطينية، في ظل الظروف الراهنة، ينبغي أن تظل ركنا من أركان تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط واستتباب الأمن فيه. ونحن نتفهم مطالب الجانبين، ونعتقد أنهما لن يتوصلا إلى اتفاق نهائي إلا عن طريق التراضي والمحادثات الإسرائيلية – الفلسطينية المباشرة.

وتشيد أوكرانيا بجهود وزير خارجية الولايات المتحدة، السيد جون كيري، في الدفع بالحوار المباشر بين الطرفين بغية التوصل إلى اتفاق إطاري يضع المبادىء التوجيهية للمفاوضات على الوضع النهائي ويعالج جميع المسائل الرئيسية – بعبارة أخرى، معاهدة سلام كاملة ونهائية بين الطرفين. ونحن نرى بعض المؤشرات الإيجابية. فقد أطلق سراح المجموعة الثالثة من الأسرى في أواخر عام ٢٠١٣. وندرك إدراكا تاما أن ذلك كان قرارا مؤلما وصعبا للغاية بالنسبة للجانب الإسرائيلي. ونتفهم الشواغل الأمنية لإسرائيل وندعم جميع المبادرات الرامية إلى صياغة ضمانات كافية.

كما تتفهم دولتي ضرورة مواصلة مساعدة السلطة الفلسطينية على بناء تنميتها الاجتماعية والاقتصادية، التي تكتسي أهمية حاسمة لكفالة مقومات بقاء الدولة الفلسطينية المقبلة وقدرة سكانها الفلسطينيين على العيش حياة عادية. ونأمل أن يسهم عام ٢٠١٤، الذي أعلنته الجمعية العامة السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، في إيجاد حل حقيقي ودائم للصراع. وتؤيد أوكرانيا حل الدولتين على أساس مفاوضات ناجحة بين فلسطين وإسرائيل. وندعم جهود الشعب الفلسطيني لإقامة دولة فلسطينية، ونأمل أن نرى الفلسطينيين ينعمون بالحرية والرفاه في دولتهم. وينبغي التوصل إلى حل توافقي تاريخي.

ويحيلنا هذا الأمر على أهمية مساعي الوساطة التي تقوم بها الأطراف الفاعلة الإقليمية، والأردن من بين أهم الوسطاء. وإذ نأخذ ذلك في الحسبان، فإننا نؤيد الموقف الأردني الرسمي، الذي أعرب عنه في وقت سابق من هذا العام رئيس الوزراء، عبدالله النسور. وينبغي أن يكون الأردن طرفا في ذلك الاتفاق النهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وينبغي مراعاة موقفه أثناء تسوية المسائل الهامة المتعلقة بوضع القدس، ومسائل الحدود، وترتيبات المياه والأمن.

وقد أعربت أوكرانيا مرارا عن قلقها إزاء الوضع في سوريا، حيث لا يزال الصراع المستمر منذ عامين يودي بحياة المدنيين الأبرياء. وفي هذا السياق، فإن المهمة الهامة على المدى القصير هي ضمان عقد مؤتمر جنيف الثاني بشأن سوريا بنجاح. ونعلق آمالا كبيرة على نتائج هذا المؤتمر، فيما نرحب بالجهود الدبلوماسية القوية التي تبذلها روسيا والولايات المتحدة. ونناشد جميع الأطراف المعنية التغلب على التناقضات التي أعاقت طويلا التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مسألة الاتفاق على تسوية في سوريا داخل مجلس الأمن.

كما أن الوضع الإنساني في البلد خطير. وندعو جميع الأطراف، ولا سيما جماعات المعارضة، إلى السماح للمنظمات الإنسانية في البلد بالوصول دون عوائق من أجل البدء في التغلب على الحالة الرهيبة التي تؤثر حاليا على حياة المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال. وفي هذا السياق، نرحب بمؤتمر المانحين الدولي الذي عقد مؤخرا في الكويت، والذي أسفر عن نجاح المجتمع الدولي في جمع ٢,٤ بليون دولار من المبلغ المطلوب وقدره ٦,٥ بليون دولار.

غير أن الاستفادة من المساعدة الدولية أمر مستحيل دون وجود تفاهم بين أطراف الصراع. ونشعر بالقلق إزاء غياب الوحدة داخل معسكر المعارضة في سوريا ونحثها على المشاركة في مؤتمر جنيف الثاني من أجل التوصل إلى حل توفيقي سياسي، وهو ما نحتاج إليه الآن أكثر من أي وقت مضى. وترى أوكرانيا أن الحل الوحيد الممكن للأزمة

السورية هو إجراء حوار سياسي شامل للجميع وتنفيذ التحول الضروري في البلد.

الرئيس: طلب ممثل إسرائيل الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة.

السيد نيتسان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أنا مضطر لأخذ الكلمة مرة أخرى اليوم. وسأتكلم بإيجاز.

كما هو الحال في الجلسات السابقة، سمعنا الكثير من الممثلين العرب وغيرهم من ممثلي حركة عدم الانحياز ينتقدون إسرائيل. وأود أن أُبين مرة أخرى لنفس أولئك الممثلين، العرب وغير العرب، أنهم يختارون تجاهل جرائم رئيسة حركة عدم الانحياز، إيران، وعليهم تحمل نتائج ذلك. ومن المثير للدهشة تماما، على وجه الخصوص، أن الحركة واتتها الشجاعة لإلقاء المواعظ على إسرائيل بشأن حقوق الإنسان، في حين أن اثنين من أعضاء الحركة، إيران وسوريا، هما أسوأ منتهكي حقوق الإنسان في العالم. فإيران تقمع شعبها وتساعد الدول الأخرى على ذبح شعوبها. ويجري اليوم في إيران قمع حرية التعبير واضطهاد الأقليات وحرمان المرأة من حقوقها الأساسية وقد أعدم النظام عددا من الأشخاص يفوق عدد من أُعدموا في أي بلد آخر في العالم. ومنذ اندلاع القتال في سوريا قبل قرابة ثلاث سنوات، تقدم إيران الدعم المالي والسياسي واللوجستي إلى الأسد، فيما ترسل أيضا ميليشيا حزب الله لمساعدة قوات الحكومة السورية على قتل المدنيين. إن استخفاف حركة عدم الانحياز ونفاقها أمر مُخز.

ولا بد لي من أن أعترف بأنني دهشت لسماع ممثل ايران يتكلم عن عدم الامتثال لقرارات مجلس الأمن. يا للسخافة. وأتمنى لو أنني صُدمت جراء الاتهامات التي ألقاها ممثل سوريا اليوم، محولا الجلسة إلى مسرح عبث. فقد واتت الممثل السوري الجرأة لأن يذرف دموع التماسيح على وضع الفلسطينيين، في حين تقتل حكومة بلده الفلسطينيين في مخيم اليرموك وتنتهج سياسة التجويع ضدهم. وبينما تلقي الحكومة السورية القنابل على المدارس وتقتل الأطفال، يرى الممثل السوري أن من الضروري أن يشكو هنا في مجلس الأمن من المناهج الدراسية في المدارس في إسرائيل. هذا هو مسرح اللامعقول في أسوأ حالاته.

إن اتهامات الممثل السوري لإسرائيل بخصوص انتهاكات اتفاق فض الاشتباك لعام ١٩٧٤ لا أساس لها. فسوريا تنتهك الاتفاق بشكل منهجي وإسرائيل تقدم فحسب المساعدة الإنسانية لسكان الجولان، بما في ذلك الجنود وغيرهم من سكان الجولان المصابين بجروح بالغة، وستستمر في تقديم هذه المساعدة. وعالجت إسرائيل مؤخرا جنديا في القوات المسلحة السورية أصيب بجروح خطيرة وجاء إلى الحدود طلبا للمساعدة. حدث ذلك قبل أسبوعين فقط ولكنه، بطبيعة الحال، لم يكن جزءا من بيان الممثل السوري هنا في جلسة اليوم.

وأود الرد على دولة، جارة لنا من جهة الجنوب، والتي تكلم ممثلها عن الوضع في غزة. بادئ ذي بدء، ليس هناك حصار على غزة. وفي الواقع، فإن جميع السلع والمساعدات الإنسانية – واسمحوا لي أن أكرر ذلك – جميع المساعدات الإنسانية التي تدخل غزة تأتي من إسرائيل. ويبدو أن شواغل ذلك الممثل لا تتعلق بالاحتياجات الإنسانية في غزة بقدر تعلقها بإظهار إسرائيل بمظهر شرير. والمرء ليس بحاجة إلى أن يكون قادرا على فهم الكتابة المنقوشة على حجر رشيد ليكتشف أن هناك مدخلا إضافيا لغزة.

أخيرا، لقد استلزم الأمر قدرا كبيرا من الجرأة من قبل ممثل ماليزيا لكي ينتقد سجل بلدي في مجال حقوق الإنسان. فإسرائيل دولة ديمقراطية مزدهرة ومتعددة الثقافات، تُحترم فيها حقوق جميع الأقليات ويجري التسامح مع جميع الأديان. ويتناقض ذلك مع حالة ماليزيا، التي تشمل انتهاكاتها الخطيرة لحقوق الإنسان التعذيب والحرمان من المحاكمة العادلة

وانتهاك حقوق العمال، ناهيك عما تقوم به الحكومة للحد من الحق في حرية التعبير والدين.

بوسعي أن أستمر، ولكن مراعاة للعمل الجاد الذي ينتظرنا ولضيق وقت المجلس، سأمتنع عن القيام بذلك.

الرئيس: طلب ممثل سوريا الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة.

السيد عدي (الجمهورية العربية السورية): اتساقا مع ما جاء في بياناتنا بأن هذا البند قيد المناقشة اليوم يتعلق بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، فإنني سأقتصر بالرد على الادعاءات الواردة في بيان إسرائيل بالرغم من أن لدينا الكثير للحديث عما تقوم به بعض الدول من تسليح وتمويل وإيواء للجماعات الإرهابية المسلحة في سوريا.

إن عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ونشوب الحروب فيها هو أمر معروف للجميع وسببه الممارسات الإسرائيلية. فإن الإرهاب الإسرائيلي موثق من قبل العديد من المؤسسات الدولية. وتاريخ إسرائيل الأسود مليء بالمذابح والجرائم والعدوان. إن إسرائيل تمارس احتلالا للأراضي العربية المحتلة دام أكثر من ٦٠ عاما. وإرهاب دولة إسرائيل تضمن أفظع الجرائم بحق المدنيين في فلسطين والجولان السوري المحتل ولبنان.

إن ادعاء ممثل إسرائيل الحزن الكاذب على الشعب السوري هو محاولة لتحييد النظر عن حقيقة أن إسرائيل لا تزال تحتل الجولان السوري منذ عام ١٩٦٧، وتذيق شعبنا الرازح تحت الاحتلال الويلات من السجن والاضطهاد والقتل والتشريد إضافة إلى الاستمرار في ضرب عرض الحائط بكل القرارات الشرعية الدولية التي طالبتها بإنهاء الاحتلال للأراضي العربية المحتلة.

والمساعدة التي تحدث عنها ممثل إسرائيل وأطرها بإطار إنساني، يجب ألا تنطلي على هذا المجلس، فإسرائيل ما فتئت تعالج الإرهابيين الذين ينشطون في منطقة الفصل، وتعيدهم لمحاربة الدولة والقيام بعملياتهم الإرهابية مرة أخرى.

لدينا الكثير الكثير لنقوله فيما يخص ما تقوم به إسرائيل وما قامت به، وإن ما استمعنا إليه في جلسة اليوم، لهو دليل على هذه الممارسات. لن أطيل أكثر من ذلك، سيدي الرئيس، وأكتفي بذلك.

الرئيس: لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٠٠.